



اتحاد المحامين العرب

سلسلة حوار الشهر

# التبنيح الديني والتفاهم بين المعتقدات

وليم سليمان قلادة  
حسين أحمد أمين محمد السماري  
وأخرون

سلسلة حوار الشهر  
التبنيح الديني والتفاهم بين المعتقدات  
وليم سليمان قلادة حسين أحمد أمين محمد السماري  
وأخرون

سلسلة حوار الشهر ١

# التباعد الديني

والتفاهم بين المعتقدات

وليم سليمان قلادة  
حسين أحمد أمين محمد السماري  
وآخرون

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى ١٩٨٦

يبدو أن احدي أهم سمات العقل العربي المعاصر هي دأبه علي استرجاع كثير من البديهيات والحقائق التي كنا نظن نحن المواطنين العرب أننا قد فرغنا منها وانطلقنا الي ما هو أبعد علي طريق التنمية والحريّة والتقدم . اذ تجبرنا الأحداث علي امتداد وطننا العربي الكبير الي معاودة الحوار حول أهمية احترام حقوق الانسان وجدوي الديمقراطية وضرورة المشاركة السياسية للجماهير في صنع مصيرها وغير ذلك من المعاني والقيم التي كنا نظن أنها قد استقرت في وجداننا مع بداية عصر نهضتنا في نهاية القرن المنصرم ومطلع هذا القرن .

ولسنا هنا في مقام الحديث عن ظاهرة (حلقة الشعارات المغلقة) التي ندور حولها ، ولسنا في مقام محاولة تفسيرها ، ولكن مانحِب أن نشير اليه هو أن أخطر المبادئ والقيم التي ارتفع حولها الحوار اليوم في العالم العربي هي قيمة التسامح بين الأديان والتفاهم بين المعتقدات . وتبدو أهمية مبدأ التسامح الديني والتفاهم بين المعتقدات في أنه رغم التسليم والوعي الكامل به

باعتباره أساساً أولاً من أساسيات الحضارة والعمران في أي مجتمع متحضر فإن مظاهر التعصب الديني والفكري قد بدأت تنتشر بيننا انتشاراً بات يهدد وجودنا الاجتماعي ذاته ، فشهدنا في العقد الأخير السلاح يرفع والقتال يشتد أواره والعداوة تستحكم تحث عطاء الدفاع عن المعتقد وتركي ذلك كله أصابع خفية نعلم جميعاً أصحابها ونعلم علي وجه القطع أنها تريد بنا الشر كله .

ويقع في بؤرة اهتمامات مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات إدارة مجموعة من الحوارات المغلقة الهادئة حول القضايا الأساسية التي تمثل هموم العقل العربي اليوم . وكانت أول هذه الحوارات تدور حول التسامح الديني والتفاهم بين المعتقدات وقد انتهت المركز فرصة عقد ندوة مماثلة في الأمم المتحدة بجنيف في المدة من ٢ - ١٤ ديسمبر ١٩٨٤ فأوفد إليها ممثلاً له المستشار الدكتور وليم سليمان فلابه أحد أقطاب الفكر القومي الحرفي مصري وعاد ليقدم تقريره الي دائرة الحوار التي عقدت باتحاد المحامين العرب ، ذلك الحوار الذي شارك فيه نخبة

من أبرز المفكرين ذوي الانتماءات الدينية والفكرية  
المختلفة.

وما نحن نقدم هذا الحوار منشورا الي القارئ  
العربي علنا بذلك نسهم في تحقيق هدف من أغلبي  
أهدافنا وهو نشر العقلانية في المناخ الفكري العربي.

وبالله ومنه التوفيق ،،،

د. محمد نور فرحات

مدير المركز

اتحاد المحامين العرب وقضايا المجتمع العربي المعاصر  
فاروق أبو عيسى

الامين العام لاتحاد المحامين العرب

إن اتحاد المحامين العرب هو أحد المؤسسات العربية الدولية غير الحكومية التي نذرت نفسها منذ مولدها عام ١٩٤٤ لخدمة قضايا أمتنا المصيرية مثل حقوق الانسان وحرياته السياسية والتقدم والوحدة . ولأن اختصاصنا هو القانون فنحن نركز في العمل علي تنسيق التشريعات العربية بهدف توحيدها كواحدة من أدوات هذه الأمة وللوصول الي الوحدة المنشودة . فمعها طال الزمن ، ومهما تعثرت التجارب في الماضي ، فان وحدة أمتنا في المستقبل حتم وضرورة . ولضمان هذا المستقبل الحتمي لأبناء هذه الأمة فاننا نعمل له بكافة الوسائل والسبل وبدرجة عالية من الوعي والعمق المبني علي الدرس ، والديمقراطية وآمال الجماهير .

وبالإضافة الي مالهذه الأمة العربية من امكانات وقدرات هائلة معروفة فانها تتصف أيضا ببعض الفروقات والتعدد الديني والعربي ، ولكن بتاريخها

المجيد كانت دائمة فادرة بدين أغليبتها وهو الاسلام  
السمح ان توفر لجميع أبناءها وبكافة معتقداتهم  
الدينية وأصولهم العرفية أن توفر لهم الوحدة والوئام  
والعيش في محبة وسلام . لذلك فان قضية التسامح  
الديني وان لم تكن في أمتنا قضية حادة لأنها كانت  
قادرة عبر العصور الماضية علي التغلب عليها ، الا أنه  
بتعقيدات الحياة المعاصرة وبفعل الأعداء أصبح هناك  
مايهدد - هنا وهناك - هذا الوئام وذاك التسامح .

وبما أن اتحاد المحامين العرب هو احدي  
المنظمات الدولية غير الحكومية ، المرتبطه بالأمم  
المتحدة ، وقد أخذت الأمم المتحدة في سنواتها  
الأخيرة تعطي قضية التسامح الديني والعمل علي احترام  
المعتقدات الدينية المختلفة ، وعدم التمييز بينها  
أهمية خاصة ، حيث عقدت العديد من المؤتمرات  
واهتمت بوضع الاعلان العالمي الخاص بمنع التمييز  
بسبب الاختلاف في العقيدة والدين ، بل أنها تعمل  
وحسبما يدور في كواليس الأمم المتحدة بين العديد  
من الأمم والشعوب والحكومات لاصدار اتفاقية دولية  
تحت رعايتها لجعل هذا الاعلان ذا صفة ملزمة لمن  
يصدق عليها من دول العالم . وضمن هذا الاطار دعت

الأمم المتحدة في شهر ديسمبر ١٩٨٤ الماضي الي ندوة استمرت عشرة أيام بمركزها في جنيف تحت شعار التسامح الديني.

واتحاد المحامين العرب بحكم ارتباطه بالأمم المتحدة كان عليه أن يشارك في ذلك ، وتمشيا مع الروح الجديدة في اتحادنا بتوسيع المشاركة وجماعية العمل فقد وقع اختيار الأمانة العامة للاتحاد علي الاستاذ الجليل د.وليم سليمان قلاده ليمثل اتحاد المحامين العرب في هذه الندوة. ومما تأكد لنا كان سيادته خير ممثل للاتحاد ، بل وللأمة العربية وبشكل خاص لشعب مصر العظيم ، اذ نقل تجربة شعب مصر في التسامح الديني التي كانت مثلا يحتذي به.

ونحن في اتحاد المحامين العرب لاحاسنا بأهمية تأصيل أعمالنا في اطار تنفيذ أهدافه وحتى يكون عملنا عملا مدروسا بعيدا عن الشعارات ، لجأنا الي انشاء مركز للدراسات والأبحاث يقوم بتحضير الدراسات والأبحاث التي يعتمد عليها في تنفيذ أهدافه وفي توحيد خط سيره ، وليس هذا تقليلا لما قمنا به في الماضي ، بل العكس فمع تطور العالم والعلم أصبح لابد

أن تتطور أعمالنا ونلجأ الي الأساليب العلمية وأعمال  
الفكر والتنقيب والدراسة ، حتي تنطبع قراراتنا  
وخطواتنا بذلك .

وقد لجأ مركز اتحاد المحامين العرب للأبحاث  
والدراسات الي انجاز عدة مسائل لخدمة أغراضه ، وفي  
هذا كنا حريصين الا يكون نخرار لمراكز الأبحاث  
والدراسات القانونية المنتشرة في الوطن العربي ، فهذا  
المركز هو الأول علي الساحة القومية الذي يعني بقضايا  
القانون وبقضايا حقوق الانسان من خلال القانون ، وله  
برنامج متكامل لفترة زمنية محدودة نراجعها من وقت  
لآخر . وخلال هذا العام رأينا ومن خلال التجربة وبناء  
علي طلب وردنا من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية  
حيث طلبوا اليانا أن نزودهم برأينا في اشكال يهدد  
أمن الامة العربية والمتمثل بالاتفاقية التي وقعت بين  
الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل حول المنطقـة  
الحره ، ومايتهدد المقاطعة العربية لاسرائيل من قبل  
أوروبا الغربية ، فبدأنا بتجربة وكانت ناجحة جدا  
حيث دعونا بعض الاخصائيين والفقهاء المصريين في  
القانون الدولي وبعض علماء الاقتصاد ، وبعض الممارسين

في السياسة الخارجية ، لوضع ورقة تصور حول هذا الموضوع وتقديمنا الي الجامعة العربية بتقرير رأوا من خلاله مصر الحقيقة ، وكان هذا الجهد البسيط محلل اعجاب واكبار من الاخوة في الأمانة العامة للجامعة العربية.

من هذه التجربة الناجحة رأينا أن نأخذ بها لعقد لقاء شهري مغلق ، يحضره المتخصصون في الميدان المعين للموضوع كخبراء بهدف الوصول الي بعض الأفكار المشتركة لنضعها في كراسة ونوزعها ، حتي تصل القاري وتصل المواطن العربي بهدف رفع الوعي وخلق تيار حول القضايا التي تهتم أمتنا العربية علي أساس علمي ومدروس .  
تطبيقا لهذه التجربة لجأنا الي الاستفادة من .  
تشريف د . وليم سليمان قلاده الذي مثلنا في ندوة الأمم المتحدة ، وهي ندوة هامة وتمس قضية مطروحة علي العالم عامة ومجتمعنا العربي خاصة ، وان نعقد اللقاء الفكري لشهر يناير، وأرجو أن ننجح في هذه التجربة حتي تكون حافزا لنا لتكرارها علي نفس النمط .

والآن يشرفني أن أقدم لكم الاخوة : د. وليم سليمان قلاده الذي سيقدم الموضوع ، ويعقب عليه الاستاذ

محمد السماري وكيل نقابة المحامين المصرية ، وعضو اتحاد المحامين العرب وعضو مجلس الشعب ، والمعقب الثاني هو السفير الاستاذ حسين أحمد أمين وهو مفكر وعالم ومثقف عربي أدلي بدلوه كثيرا بكتاباته الغنية المقندرة في هذا الموضوع علي وجه الخصوص ، ويشرفنا أن يكون بيننا السيد السفير عبد الحميد عبد الغني الذي مثل مصر في نفس الندوة لشاركنا وليلخص ويقيم الندوة بعد المناقشات التي تدور من الحاضرين.

وأرجو أن نضع في الاعتبار ان اتحادنا ليس منظمة حزبية أو سياسية ، بل منظمة قومية غير حكومية. ونرجو أن تكون المناقشات ذات طابع فكري يثري القضية اثرآ فكريآ ، وفي نفس الوقت هذه القضية ليس المعني بها مناقشة التسامح أو اللاتسامح الديني في قطر عربي بعينه ، انما القضية في مجملها . ولايمنع أخذ أمثلة من هنا وهناك لتأكيد أهمية التسامح الديني التركيز علي أي بلد بعينه ، وهذا موضوع نحن حريصون عليه واقول بما ان الاتحاد في مصر بكرم أبناءها ومسئوليتها ومايقدموه من دعم ، لانريد أن نستغل هذا الموقف بأن نحول اتحاد المحامين العرب الي أداة أو بديل للأدوات المصرية.

نحن نشكر المسؤولين في مصر علي مايقدموه من  
عون فنحن نعمل من خلال مصر لاستشراق القضايا  
القومية ومن ضمنها قضايا مصر مثلها مثل قضايا باقي  
الاقطار العربية وفي النهاية أرحب بكم وأتمني لندوتنا  
النجاح وَاتمني أن نلتقي دائما في هذه الدار العامرة،  
وهكذا عودتمونا أنتم يا أبناء مصر وأبناء الأمة العربية  
دائما العطاء بصدق وتتوافدون الي الخير ، والي مافيه  
رفعة هذه الأمة.

د. وليم سليمان قلاده  
المحامي ونائب رئيس مجلس  
الدولة المصري سابقا

شرفني اتحاد المحامين العرب بأن أمثله في هذه الندوة. وأتاح لي فرصة ممتازة لكي أحضر وأتابع ماجري فيها وأقدم تجربة أمتنا العربية عموما ، ومجتمعنا المصري في هذا المجال الذي هو التسامح الديني. وحين تحدثت في الندوة ذكرت ان اتحاد المحامين العرب الذي يضم نقابات المحامين في كل أقطار الوطن العربي التي تضم الآلاف من المحامين لايهتم فقط بالمسائل المهنية المتعلقة بمهنة المحاماه ، بل تتعدي اهتماماته الي موضوع حقوق الانسان الذي يمثل مكانا هاما في مجال اهتمامه وفي اهتمامات مركزه للدراسات والأبحاث القانونية.

والواقع أن موضوع حقوق الانسان ليس مسألة من المسائل التي يهتم بها المثقفون فحسب أو رجال القانون

أو انها مسألة متعلقة بالحياة السياسية وحسب ، بل غي تصويري أن موضوع حقوق الانسان يجب أن يكون جزءا من النسيج الذي يتكون به المواطن في أي بلد ، بحيث يبدأ هذا الموضوع مع المواطن العربي منذ السنوات الاولى لدراسته سواء بالنسبة لنفسه أو لغيره في الاسره ومع تدرج المراحل التعليمية يشكل هذا الموضوع بعدا من أبعاد تفكيره بل بعدا من أبعاد تكوين شخصيته.

وبالنسبة للندوة التي عقدت في جنيف فقد اشترك فيها ممثلون عن ٢٦ دولة ، وشارك فيها أيضا مراقبون عن بعض دول العالم والمنظمات غير الحكومية.وقد وردت مسألة حرية الدين منذ زمن في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الذي صدر في عام ١٩٤٨. فنص علي أن لكل شخص الحق في حرية الفكر والضمير والدين. وفي ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ أقرت الجمعية الاتفاقيه الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية ، والتي نصت علي أن لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والدين ، وفي نوفمبر ١٩٨١ أصدرت الجمعية العامة اعلانا بشأن القضاء علي جميع أنواع التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد. ولمتابعة هذا الاعلان تقرر أن نعقد ندوة دراسية لبحث هذا الموضوع ، ومن الواضح أن الجهود

ستتابع لكي يتحول هذا الاعلان الي نوع من الميثاق في هذا الخصوص .

وقد ناقشت الندوة الموضوع من خلال خمس نقاط :

- ١ - مبدأ التسامح والحرية الدينية في ميثاق الأمم المتحدة والأجهزة الدولية لحقوق الانسان .
- ٢ - طبيعة وأبعاد المظاهر المعاصرة لعدم التسامح في شأن الدين أو المعتقد .
- ٣ - نماذج من النشاطات القومية أو المحلية لمنع عدم التسامح ومناهضته .
- ٤ - البرامج التعليمية لدعم التسامح في الدين أو المعتقد .
- ٥ - النشاطات المقبلة لتعزيز حرية الدين أو المعتقد وحمايته .

وقد خصص لكل نقطة من هذه النقاط فترة من

فترات انعقاد الندوة .

بالنسبة للنقطة الاولى :

عرغنت النصوص والمبادئ الواردة في مختلف

المواثيق الدولية التي تنص علي عدم التمييز بسبب الدين

في مختلف المجالات وضرورة التسامح ومنع التعصب في

المنظمات المرتبطة بالأمم المتحدة .

وهي طبيعة وأبعاد المظاهر المعاصرة لعدم التسامح فقد كان يختار موجه للمناقشة يقدم لها ، ثم تفتح المناقشة للجميع وبعد ذلك يلخص مادار في هذه المناقشة وتجمع وتلخص في تقريره. وقد لاحظ موجه المناقشة أنه علي الرغم من التسليم بالحق في حرية الايمان بدين أو معتقد فان مظاهر التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد مازالت موجوده في أنحاء شتى من العالم .

في هذا المجال بالفعل اعطيت أسباب لعدم التسامح. وكانت هذه الاسباب تعكس الخلفية الفكرية والايديولوجية للمتحدثين . فمثلا مندوب البهائيين ذكر (أن عدم التسامح كامن في الشر الموجود في قلب الانسان). وممثلو الفكر الماركسي واليساري عموما أرجعوا عدم التسامح الي طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (الحادثة) في المجتمع . والمندوب الاسرائيلي أعطي تفسيراً بدا علي نحو ما غريباً وملفتاً للنظر حيث ، ذكر أن السبب في عدم التسامح يرجع الي النظرة الكونية الشاملة التي ينظر بها كل دين الي نفسه ، بحيث أن كل دين

يعتبر نفسه انه هو المطلق ، وأن غيره خارج عن نطاق هذا المطلق... ودعا المندوب الاسرائيلي الي نسبة الأديان . ولكن .. كيف يمكن ان نقنع أصحاب الأديان الي القبول بنسبية أديانهم؟ هذه مسألة لم يجب عنها ولم يقدم تفسيراً لها .

وفي النقطة الثالثة :

وهي نماذج من النشاطات القومية أو المحلية لمنع عدم التسامح ومناهضته . هنا أيضاً قدمت بعض التجارب أستعرضها علي نوعين :

الأولي متعلقة بالنصوص ، فكان هناك سرد لنصوص الدساتير والقوانين التي تقر التسامح واحترام الأديان ومنع التمييز علي أساس الدين . ويبدو أن نصوص جميع الدساتير تؤكد ذلك . وبعض المتحدثين أعطوا بعض الاختبارات العملية لموقف معين من عدم التسامح يواجه ويعالج .. فالمندوبه الاسترالية قدمت مجلدا ضخما هو دراسة في احدي الولايات الاسترالية عن مجهود اللجنة المتعلقة بمنع التمييز علي أساس الدين في المجال الاقليمي . واذكر أيضا ان مندوب ايرلندا قدم ورقه بهذا الشكل .

كانت مساهمة جيدة جدا لأنها عن البرامج التعليمية لدعم التسامح في الدين أو المعتقد. ومن ضمن الأوراق التي أعطيت، ورفقه للمندوبه الأرجنتية كانت عن هذا الموضوع بالذات في ( البرامج التعليمية)التي يمكن ان تواجه عدم التسامح. وقد لوحظ ان القوانين لا توفر دائما الوسائل الكافية وضمان التنفيذ الفعال للمبادئ والمعايير المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد. لكن المسألة تتعلق بالتكوين الخاص بالانسان، وبالمناخ الذي يعيش فيه. وقال موجه المناقشة ان هذا يتم علي مستويات ثلاثة..... الندوة ، والعائلة ، والاعلام ، وقال موجه المناقشة وهو المندوب السنغالي أنه لا تكفي كلمة تسامح بل لابد من التركيز علي الاحترام ، وأعطيت مقترحات متعلقة بالبرامج التعليمية من ضمنها أن تكون مادة حقوق الانسان مادة خاصة تدرس في المدارس بدءا من الدراسة الابتدائية حتي أعلى مستويات الدراسة.

والحقيقة فأنني أريد أن أركز علي بعض المساهمات التي قدمت في هذه الندوة. ومن أوائل المتحدثين كان الاستاذ عبد الحميد عبد الغني الذي قدم كلمة عن التسامح

في الاسلام ، وذكر أن المبدأ الاساسي هو أنه لا كراه في الدين- ولا بد أن أشير الي أن المساهمات التي قدمت من بعض الدول العربية والمنظمات الاسلامية كانت مساهمات بالغة القيمة . فامندوب المغربي ورابطة العالم الاسلامي قدما ورفه رائعة وجيدة، ووضح بالفعل ان فكرة التسامح أساسية في الاسلام . اما عني شخصيا حين تحدثت فقد كان من اللازم ان أقدم شيئا واقعيا . واسمحوا لي أن أروي واقعة شخصية وتكاد تكون صدفه ، وهي أنه أثناء جلوسي في المطار بانتظار ساعة المغادرة وجدت في متحف مطار القاهرة الدولي مجموعة من الآثار المصرية . واستوقفتني قطعة من البرونز موضوعة في صندوق زجاجي مكتوب عليها أنها ترجع الي القرن الثالث عشر الميلادي . فانبهرت بهذه القطعة من البرونز التي تأخذ شكل مقبض لمسرجه في شكل صليب يحتضنه الهلال ، وكلنا يعرف أن هذا الشعار رفع منذ ستين سنه في ثورة ١٩١٩ . . . . . انما من ٨٠٠ سنة وفي فترة زمنية شهدت الحروب الصليبية فهذا أمر يؤكد عمق التسامح الديني والوحدة الوطنية بين أبناء هذا الوطن ولذلك حرصت علي أن أقدم شيئا واقعيا لأن المسألة المتعلقة بالتسامح لا يمكن أن تحل في نطاق النصوص القانونية ، بل هي مسألة تحل أولا قبل كل شيء علي أرض الواقع . . . . . الواقع

هو الذي يحدد مسار النصوص القانونية وتطورها في المستقبل.

والمجتمع يواجه تحديات متعددة ومتواليه ٠٠ ووطنيه واجتماعية وسياسية وفكرية. ماهو موقف كل مكون من مكونات الجماعة ازاء التحدي ؟ علي أساس هذا الموقف سيتحدد دورها ، وتتحدد حقوقها في المستقبل اذا شعرت بأن هذا التحدي الذي يواجه المجتمع ككل موجه لكل مكون من مكونات الجماعة علي وجه التحديد ، حينئذ تكون الاصاله. اذا بذل كل مكون من مكونات الجماعة كل التضحيات المطلوبة منه ، اذا أدي واجبه أداء كاملا في الوقت الحرج الذي يحتاج فيه المجتمع الي كل مكون والي كل فرد علي أرض ٠٠ حينئذ يحصل علي الحقوق، فالحقوق أولا تبدأ علي أرض الواقع ، والحقوق أولا هي نتيجة لأداء الواجبات. حينما يجد المجتمع نفسه كتله واحده ازاء التحدي المطروح حينئذ تنتهي كل العقود الموجوده في المجتمع ٠٠٠ تنتهي عزلة وانعزالية الأقلية والشعور بالاضطهاد والهامشية وتنتفي أيضا عقدة الأغلبية، والشعور بالهيمنه لأن الجميع يقفون كتفا الي كتف في مواجهة التحدي المطروح في الوقت الذي يدخل فيه المجتمع المرحله الحرجه. وحين يكون العمل السياسي والعمل الوطني

ليس مصدرا للكسب وتقلد المناصب بل مصدرا للتضحية...  
حينئذ تتحدد حقوق الانسان وتتحدد الاصاله وهذا ما حدث  
في التجربة المصريه.

وقدمت عديدا من الأمثلة علي هذه المسأله وكيف  
أنه في مناسبات كثيره كان الطرفان : الأقباط  
والمسلمون يتعاملان في أصاله ، وهذه نقطه هامه جدا لم  
تحدث دعوه أو استجابه لفكره نسبيه الدين ، بل كل  
دين احتفظ بشعائره كامله ، ولكن تعدد الأديان ولد موقفا  
عمليا مشتركا وعلي أساسه نشأت مفاهيم نظريه توافقه  
وتجمع عليها الأديان. فكلها تدعو الي كرامه الانسان  
ومقاومه الظلم. فمنذ المراحل المتعدده للكفاح المصري  
نشأت مفاهيم المواطن ، والعداله ، والمساواه. هذه المفاهيم  
ارتضاها الجميع وباركتها الأديان.

وقدمت مثلا لذلك : ففي احدي مراحل المفاوضات  
مع بريطانيا ، وعندما كان الوفد مسافرا طلب السي  
الشاعر أحمد شوقي أن يصوغ دعاءا مشتركا يتلوه الأقباط  
في الكنائس والمسلمون في المساجد ، وذلك أثناء سفر  
الوفد ، يطلب فيه الشعب كله من الله أن يوفق الوفد.  
وما زال الادب السياسي المصري يحتفظ بهذا الدعاء. وبعد  
أن انتهيت من الكلمه طلب مني المندوب الياباني نص

هذا الوعاء.. ثم قدمت مثلا آخر علي الأصالة في مصر  
فالوفد كان مكونا من احد عشر عضوا برئاسة سعد زغلول.  
وعندما قدمت مقترحات انجليزية ابدي ست أعضاء في  
الوفد شعورهم بعدم استمرار الثورة ، لأن الناس تعبت  
وان التضحيات الأوني غير ممكن مواصلتها.. وبالتالي  
فلتقبل المقترحات الانجليزية.. ولكن سعد زغلول رفض  
ذلك معللا انه وكيل الأمة في الاستقلال التام. فوقف مع  
سعد أربعة من أعضاء الوفد ، والأغلبية وقفت ضده. فقرر  
سعد مع زملائه الأربعة أن هذه الأغلبية انفصلت عن الوفد  
وانها لم تعد تؤمن بالمبادئ الاساسية للوفد ، وقرروا  
استبعادهم ، ويبين هذا الموقف من خلال مذكرات هيكل  
باشا عندما قال .. (وقف المثقفون والخاصة مع عدلي  
يكن والأغلبية ، أما سعد زغلول فوقف معه السواد من الأمة).  
وكما قال المرحوم الاستاذ محمود سليمان عنان ان رفاق  
سعد الاربعة كانوا ثلاثة أقباط معهم مصطفى النحاس  
والأقباط الثلاثة هم سينوت حنا ، وواصف غالي، وويصا  
واصف .

ودلالة ذلك تبين ان المعني الديني للأقلية بهت في  
الفكر المصري. والدليل أن الاقلية ، أصبحت تعبر في موقف

وطني معين عن الوحدة في الأمة ولافي هذا النموذج ترحابا  
كبيرا في أوساط الندوة ، حتي أن المندوب الايطالي علق  
بان هذه حالة فريدة.

هذه الحادثة التاريخية التي تمت في باريس تبين  
أن الحكم كان هو الشارع فعندما عاد أعضاء الوفد  
السنه لم يهتم بهم أحد ولكن عندما عاد الاربعة بزعامه سعد  
شهدت القاهرة ، والاسكندرية استقبالا شعبيا لسعد  
والأقلية التي معه لم تشهده من قبل . وكان مقررا أن  
يشارك في الاستقبال سيد درويش . الا أنه مات قبل  
وصول الوفد بأيام . ومن الأشياء التي ذكرتها أن هذا  
ليس فضل الأقباط فحسب ، هذا فضل المسلمين . فضل  
المجتمع المصري كله . لانه هنا الأغلبية فتحت القلب .  
والأقلية بالمعني الديني في الأدب السياسي المصري يهتت  
ولم يعد هذا المعني موجودا وأصبح معني الأقلية ينصرف  
الي معني سياسي : اضراب الأقلية ، ومعني اقتصادي  
الذين يملكون والذين لا يملكون . فالمعني السياسي  
والاقتصادي هو الذي أصبح واردا . . . وعندما نتحدث عن  
الأقلية يبرز هذا المعني فقط لأن المعني الديني للأقلية  
بهت في الفكر المصري .

الذي أريد قوله انه مهما تكن النصوص ، فلا بد أن يسمح الواقع وتسمح المكونات بأن تقبل بعضها البعض وتشعر بالاحتياج الي بعضها البعض وتحترم بعضها البعض ، لأنه اذا كان موقفك الذي يدعو اليه دينك لا يختلف عن موقفي الذي يدعو اليه ديني ، بل يزيد علي موقفي ، وهو أفضل من موقفي اذن فأنت ودينك تستحقان الاحترام . فاحترام الآخر المؤسس علي الموقف العملي الواقعي هو الأساس في وجود التسامح وجود حقوق الانسان وهناك في النصوص الاسلامية نص دائم الحديث عنه وهو نص الصحيفة الذي وضعه الرسول صلي الله عليه وسلم كأول دستور اسلامي في المدينة . واعتقد ان هذا النص من أخطر النصوص الدستورية في العالم كله . واعتقد أنه لم يحظ بالاهتمام الجدير به . فعندما اكتشفته حاولت أن أرجع الي المؤرخين الذين كتبوا في تاريخ هذه الفترة فوجدتهم يعبرون عليه سريعا ، يقول نص الصحيفة أنه بمجيء المهاجرين الي المدينة أصبح في المدينة مجتمع المهاجرين والأنصار وكان بالمدينة مجموعة كبيرة من اليهود وقبائلهم والصحيفة نظمت العلاقات بين المهاجرين والانصار من ناحية وبين المسلمين واليهود من ناحية أخرى . يقول النص

(المؤمنون من قريش ومن يثرب (المهاجرون والانصار) امة واحدة))٠ وبينت الصحيفة الواجبات المتبادلة بين الطرفين ثم انتقلت الي العلاقة بين المسلمين واليهود وقالت (المسلمون واليهود امة واحدة٠٠ للمسلمين دينهم ولليهود دينهم) هذه هي النقطة الهامة التي أريد ابرازها وانا لم اكتفي بقراءة هذا النص في اي كتاب يورده ، بل رجعت الي سيرة ابن هشام نفسه٠

بناء علي هذا التحديد لمعني الأمة طالب النص الجميع بأن يدافع عن يثرب ولهم النص والنصيحة وعليهم تكاليف الدفاع عن يثرب٠

هذا النص أعتقد أنه لا يختلف مطلقا عن النص الذي يقول أن هناك وحدة وطنية مع تعدد الأديان٠ ولهذا اعتقد أن الصيغة الموجودة في العالم العربي وكنموذج في مصر هذه الصيغة الفضل فيها يرجع الي جميع مكونات الجماعة المصرية٠ وأعتقد أن هذه الصيغة ذات طابع انساني لابد أولا أن نستوعبه استيعابا كاملا ثم نقدمه للعالم كإنجاز لهذه الأمة علي طول تاريخها٠

## الطريق الي تسامح ديني حق

السفير حسين أحمد أمين

سفير بوزارة الخارجية المصرية

ونائب رئيس المعهد الدبلوماسي

آمل أن تتسع صدور الحاضرين، و صدر الأخ العزيز المستشار وليم سليمان قلاده ، لما سأبديه هنا من ملاحظات وأن يطبق حيالي مبدأ التسامح الذي هو موضوع ندوتنا حين أقول: أن أعواما أربعة قضيتها في العمل في الأمم المتحدة وبين قراراتها واعلاناتها ، وصكوكها واتفاقاتها ومطبوعاتها وندواتها ، قد غرست في شعورا يصعب اقتلاعه من الاستخفاف بانروح التي تحكم تناول تلك المنظمة لموضوعات كموضوع التسامح الديني ، والشك في فاعلية ندواتها التي قد لا يكون الهدف الحقيقي من وراء عقدها غير افادة شركات الطيران والفنادق وعدد من الموظفين، وحين أقول: أن التجربة قد علمتني أيضا ألا أعلق أهمية كبيرة علي التصريحات والآراء العلنية التي يدلي بها المصريون الأقباط ذوو المراكز الرسمية في الدولة فيما يتعلق بموضوع العلاقات الطائفية، وأن أكتفي بالاهتمام

بما يعبرون عنه في هذا الصدد في مجالهم الخاصة.  
وأبدأ بملاحظة فرعية ، هي استنكاري لاستمرار  
استخدامنا لكلمة Tolerance ، (أي التسامح أو  
الاحتمال) حتي يومنا هذا. فهي كلمة ان جاز استخدامها  
في القرن السابع عشر وقت كتابة جون لوك لرسالته في  
التسامح لمقاومة ماساد في زمنه من اضطهاد ديني ، فهي  
لاتعني اليوم غير قلة الاكثراث بالتفرقة بين الحقيقة  
الروحية والخطأ الروحي، ولاسند لها علي الاطلاق من حسب  
الآخرين واحترامهم. هي كلمة توحى في واقع الأمر بنوع  
من الاحتقار للدين ذاته. فان قال لي امرؤ انه (يحتملني)  
فالمؤكد أنه ليس صديقي. وان قال انه يتسامح مع آرائي  
فالمؤكد أنه لايحترم هذه الآراء. وفي اعتقادي أن من  
الواجب في زمننا هذا أن نتجاوز الاحتمال والتسامح الي  
الاعتراف والمعاشية.

ثم أمضي فأقرر أنه لأمل في تحسين وضع،  
ولابالوسع الشروع في ازالة مظالم باليه ، لمجرد طمأننة  
الخواطر ، وراحة الضائر ، وغرس الوهم في الأذهان بأن  
الأمر هي علي خير مايرام ، لولا حفنة من المتعصبين ، ولولا  
دسائس المستعمرين ، وأنه لولا هذه وتلك لخلت العلاقات

الطائفية من كل شائبة. أقول أنه لأمل في تحسين وضع  
مادمننا نخلط الأمانسي بالواقع ، فنظن نكرر عبارات مثل  
(ان تعاليم الأديان الكبرى تمجد مبدأ التسامح) أو أن  
جميع الأديان لديها في جوهرها فكرة الاخوة العالمية  
ورسالة مشتركة من الرحمة والمحبة أو أن المصدر الرئيسي  
للتسامح يوجد في التعاليم الدينية التي تبشر بعدم التمييز  
والاخاء والاحترام المتبادل بين البشر أو قد فشلت كل  
جهود المستعمر الأجنبي في التفرقة بين المسلمين  
والمسيحيين ، الي آخر ماورد من مثل هذه العبارات في  
أوراق الندوة. وانما يكمن الحل الحقيقي في رأيي في  
مواجهة واضحة صريحة لوضع قبيح صريح.

ذكر بعضهم في الندوة أن الاختلافات بين الأديان  
ظاهرة أكثر منها حقيقية ، وأنها جميعا متفقة في جوهر  
تعاليمها ، وأنه بالامكان التوفيق بينها وتوحيد أساسها  
كخطوة في سبيل تعزيز التسامح الديني . مثل هذا الموقف  
التوفيق في رأيي يضع نفسه فوق الأديان كافة ، وينتج  
صفة الاله وامتيازاته ، ويحل الفلسفة محل الدين ، وهو  
بالتالي موقف لاديني. وعندي أن كل معايشة وكل حوار بين  
الأديان يفقدان مغزاهما مالم يكونا دينيين . ولو صح هذا  
الرأي الذي طالما سمعناه ليس فقط من العوام ومحـدودي

الثقافة ، بل ومن زعماء الطوائف الدينية في مناسبات معينة ، لصارت حصيلة الفكر البشري أشد فقرا وجديبا وضحالة مما هي عليه اليوم. فلو كانت الأديان جميعا علي اتفاق فيما بينها لما كانت ثمة حاجة الي أكثر من دين. وانما هي رؤي متباينة يعكس كل منها مفهوما مخالفا عن الكون والحياة والسلوك البشري. وليس الـه هذا الدين باله ذاك. فما الاله في مفهومي غير حصيلة مكونات هذه الرؤية المباينة للرؤي الأخرى . ( لكم دينكم ولي دين).

والاعتراف بهذه الحقيقة التي يدركها في قرارة نفسه كل ذي دين يآبه له ، خطوة ايجابية في سبيل التعايش الديني والاحترام المتبادل بين أفراد الطوائف الدينية المختلفة شريطة أن يستقر في النفوس مبدأ أساسي : هو أن كل رؤيـة تحمل جانبا من الحقيقة لم تركز عليه سائر الرؤي وأن ثراء الروح البشرية والفكر الانساني هو في الاطلاع علي كنة تلك الرؤي المباينة ، ومحاولة الغوص الي أعماقها للاستفادة من الجديد الفريد الابداعي المتميز فيها ، وان معيار رقي الفرد وعظمته الروحية هو مدي فهمه وتوقيـره لكافة ضروب الفكر التي أسهمت في تشكيل البشرية.

وذهب البعض الآخر الي أن كافة الأديان قد أمرت بالتسامح واحترام الأديان الاخرى. وهو قول لمن

ندعه يمر - أي دين بالضبط أمر بالتسامح واحترام الأديان الأخرى ؟ اليهودية التي أباحت السرقة من مال غير اليهود والزنا بغير اليهود ، واقتضاء الربا من غير اليهود؟ أم المسيحية بقول عيسى عليه السلام : (أجبرهم علي الدخول حتي يمتلئ بيئي)(انجيل لوقا ١٤ : ٢٣) ؟ أم الاسلام والقرآن الكريم يذكر صراحة(ومن يبتغ غير الاسلام ديننا فلن يقبل منه) آل عمران ٨٥ ؟

وانه لمن السهل ، ومن المألوف ، أن يسترشد البعض بعبارة أو آية أو حديث من هنا أو هناك لاثبات مايؤيد حجتهم في أي موضوع شاءوا . غير أنه من حقنا أيضا أن نسألهم: هل هذه العبارة أو الآية أو الحديث هو كل ماورد في الكتاب المقدس أو كتب الحديث بصدد الموضوع الذي تتحدثون فيه؟ هل تعني هذه العبارة أو الآية أو الحديث حقا ماتعنون ، أم انكم تفرضون علي ما اخترتموه تأويلا ومعان نم يقصدها النص؟ وعلي سبيل المثال أذكر أن أحد المشتركين في ندوة جنيف قد استشهد وهو في معرض التدليل علي أن الاسلام قضي بالتسامح وحرية العقيدة بآية (لا اكراه في الدين) ، وتغافل عما أورده الطبري في تفسيره من أن الآية نزلت قبل أن يؤمر المسلمون بقتال أهل الكتاب . فهلا استشهد بآية : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله

ولاباليوم الآخر ولايحرمون ما حرم الله ورسوله ولايدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتي يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) ؟ أو آية (فان لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب) ؟ أو آية(وقاتلوهم حتي لاتكون فتنة ويكون الدين لله) ؟.

والخلاصة أن الخطوة الايجابية الثانية في سبيل التعايش الديني تتمثل في ادراك الحقيقة التالية : وهي انه ان كان كل من الأديان يري لنفسه الحق في أن يعمر وأن يسود علي حساب الأديان الأخرى ، فان فكرة التعايش والاحترام المتبادل هي من انجازات العقل البشري ومن أعظم ثمار الحصيلة البشرية من الخبرة التاريخية الطويلة - هي من خلق الانسان لامن وحي الأديان .

الأديان بطبيعتها تتنافس فيما بينها علي أرواح البشر . وهي بالضرورة غيورة متميزة شأن مشاعر القبليّة والوطنية : ولايمكن خذل المتعصب في اعتقاده أن دينه هو أفضل الأديان . فهو أمر طبيعي ومشروع ، ولو لم ير المرء لدينه الحق في انشمولية والعالمية لما كان هذا دينه . انه لايلتمس لنفسه طريقا وانما يلتمس لها الطريق ولايسعي وراء حقيقة وانما يسعي وراء الحقيقة . وانما يكمن

خطأه في عزه المطلق عن ادراك ما يدور بين الله وروح المؤمن من اتباع الديانات الأخرى ، وعن ادراك حقيقة أنه ليس ثمة دين خاطئ ان كان معتنقه يرونه كافيا لسد احتياجاتهم الروحية والحياة الفاضلة علي هديسه ، وعن ادراك أن جهود البشير أشبه شيء بمحاولة الاستعماريين فرض ثقافتهم وحضارتهم وأسلوب عيشهم علي مختلف أنحاء العالم مما لا يمكن أن ينجم عنه سوي فقر الفكر البشري . كذلك يكمن خطأ المتعصب في عزله نفسه عن الجوانب الايجابية في الأديان الأخرى ، واتخاذها لمعتنقه ووجهة نظره مقياسا للحكم علي معتقدات الآخرين . ومن هنا تأتي أهمية الحوار وضرورة التلاقي والتلاحق . فما تلاقي الأديان غير مظهر واجب آخر من المظاهر المتزايدة لتلاقي الحضارات والشعوب في عصرنا هذا ، ولا يعني هذا مطالبة اتباع أي دين باطراح أية حقيقة جوهرية فيه . وانما يعني تجاوزنا بالاستماع في صبر ، والجدال في تأدب ، الي التفتح الذي يمكننا من الاستفادة والتعلم من الآخرين ، بل والسي تصحيح بعض مفاهيمنا عند الضرورة ، والي التفرقة بعناية أكبر بين الجوهرية وغير الجوهرية في الدين ، وبين الرمزي وغير الرمزي ، ثم اعادة صياغة الجوهرية ، واعادة تفسير الرمزي .

علي المسلمين مثلا أن يبذلوا جهدا أكبر في التعرف  
علي تعاليم السيد المسيح وتفهمها ، والا يثبطهم ايمانهم  
بتحريف التوراه والانجيل عن دراستهما . وعلي المسيحيين  
أن ينظروا مثلا في اماكن اعادة صياغة عقيدة التثليث  
بهدف التركيز علي وحدانية الله التي يقول بها الاسلام  
وأن يشرعوا في تقييم محمد صلي الله عليه وسلم تقييمًا  
أكثر ايجابية ينطوي علي الاحترام والتقدير والفهم ، وهو  
مالن يتعارض مع جوهر المسيحية . وعلي الجميع أن يبذلوا  
استعدادا لتقبل نتائج الفكر العلمي الحديث ، خاصة تلك  
النظريات المتعلقة بالدين في كل من علمي النفس والاجتماع  
وتقبل منهاج البحث التاريخي الحديث في الدين ، وتعديل  
مناهجهم الفكرية . وعلي هؤلاء وأولئك أن يدركوا أن اقدام  
المرء علي تعميق فهمه لدين الآخرين يعني تعميق فهمه لدينه  
هو ، وأن المتدين الحق ليس من كان بوسعه تفنيد الأديان  
الأخري ، والسخرية من معتقدات أهلها كما يفعل بعض  
الدجالين في برامجهم التيلفزيونية ، وانما المتدين الحق هو  
من كان بوسعه أن يميز الحقائق الواردة في الديانات  
الأخري ، ثم ينتقل بعدها الي ما هو أبعد من ذلك .

نقطة ثالثة تتعلق بالنعامة التي تدفن رأسها في الرمال  
تعاميا عن الخطر الذي يلاحقها . لو كانت الأمور كما يراها

السيد المستشار وليم سليمان قلاده في تقريره ، أو  
المستشار طارق البشري في كتابه(المسلمون والأقباط في  
اطار الجماعة الوطنية)، أو غيرهما ، تتعلق بخطـ  
استعمارية تهدف الي التفرقة ، أو بنوايا خبيثة لدي بعض  
مثيري الفتنة والشغب ، ولو كانت الخبرة المصرية حقا كما  
ذهب المستشار وليم أثمرت عن عمل مشترك علي قدم  
المساواة في وجه التحديات الوطنية والسياسية والاقتصادية  
ثم جاء الدستور المصري يسجل هذه الممارسة الواقعية علي  
حد تعبيره ، لما كانت ثمة حاجة الي مثل هذه الندوة أو  
غيرها ، ولاكان ثمة مبرر لما تشعر به الحكومة والأمة من  
قلق ازاء خطر حقيقي يتهدد الوحدة الوطنية . فالتطـرف  
الديني الذي يهدد بنسف هذه الوحدة في ازدياد ، وكذا  
الاحساس لدي عدد غفير من المسلمين المصريين بأن الانتماء  
الي العالم الاسلامي يجب الانتماء الي مصر ، والشعور لدي  
عدد متزايد من الأقباط بأن (الاقباط قد يضطرون في  
مستقبل غير بعيد الي أن يحملوا السلاح دفاعا عن حقهم  
في المواطنة الكاملة ، وأن تندفق التيار الاسلامي يدفع  
الأقباط الي تعصب طائفي لايقبل في رجعيته عن طائفيـة  
الخصوم) ، وهو ماصرح به أحد أقطابهم لمراسل صحيفة اللومند  
الفرنسية (عدد ٢٣ أغسطس ١٩٨٤) .

يقول المستشار وليم : (لقد فشلت كل جهود المحتل للترقية)  
غير أنني سأثله : وماذا عن جهود غير المحتل من أبناء مصر  
أنفسهم ، في سبيل خلق التمييز والترقية؟ وماذا عن فشل  
الحكومات المصرية المستقلة المتعاقبة في إيجاد حل لهذه  
المشكلة؟ أم أنه ليست هناك مشكلة ، وإن الأمر لا يتعدى  
بعض الحوادث الفردية من الاغتيالات ، وبعض الحوادث  
العارضة من المناوشات الدامية ، وبعض الحوادث المؤسفة  
من احراق دور العبادة ، وبعض المزايدات الدينية التي  
يأبأها الضمير المصري ، وبعض مظاهر الانتهازية واستغلال  
الدين من جانب الأحزاب السياسية المعارضة للحكومة؟

وأقولها هنا صراحة ودون التواء ، أنني أرى القبط  
مسئولين هنا مسئولية جسيمة عما يحدث لهم ، وذلك بانطوائهم  
التقليدي ، وسليبتهم وحذرهم المشهورين به في العالم كله  
واختيار الكثيرين من أفضل العناصر فيهم وأكثرها ثقافة  
وخبرة ومهارة للهجرة من وطنهم ، دون المجابهة الايجابية  
النشطة لما يجري فيه ، والاشترك اشتراكا فعالا مع  
المسلمين المستنيرين في إيجاد مخرج من هذه الورطة  
ومساعدة الحكومة باقتراحاتهم علي تعزيز التعايش الديني  
بين الطائفتين . وانه ليحزنني ويدي قلبي أن أرى مواقفهم  
لاتتعدى في الأغلب ردود الفعل ازاء ما يحدث ، اما بالهجرة

الي الخارج ، أو الشكوي والتبرم في مجالسهم الخاصة ، أو الصبر علي مضمض ، أو الثأر مما يلحق بهم. أما التخطيط لانقاذ الوحدة الوطنية فلا يكادون يعرفونه. واما بصدد حقهم في المواطنة والمساواه الكاملة في قطر لهم فيه مالمسلمين ، فان مثقفهم وقادتهم يكتفون بأن يرددوا في المحافل العامة بما لايؤمنون به ولايؤمن به أحد ، من أن كل شيء علي مايرام ، وليس بالامكان أبدع مما كان وان (كل جهود الاستعماريين من أجل التفرقة قد فشلت).

نقطة رابعة : لطالما لمست في وطننا وفي غيره أن أفضل العلاقات بين أفراد الطوائف الدينية المختلفة هي تلك التي تسود بين الملحدين من كل طائفة ممن قد تلاشت لديهم العقيدة ، وجمع بينهم الشك في صحة الأديان جميعا. هنا يختفي التعصب وضيق الأفق ، والشك المتبادل والحيطة والحذر ، ويصبح من المتصور والممكن أن تقوم الصداقة الحرة ، والألفة الحقيقية ، ويضحى شعارهم بيت الشاعر القروي سلام علي كفر يوحد بيننا . . . وأهلا وسهلا بعده بجهنم

وربما وافقني أكثركم علي أنه من المؤسف أن يكون للاحاد مثل هذا الفضل ، ولايكون للعاطفة الدينية ، وأنه من المحزن أن نري المتدينين في كل من الطائفتين وقد غلبت

عليهم مشاعر الشقاق والمرارة والشك ازاء متديني الطائفة الأخرى ، في الوقت الذي تجابه الأديان كلها قوي عاتيه تعارضها وتسعي الي هديها جميعا ، هي أعتي وأبلغ خطرا مما كانت عليه في أي عصر مضي . قد كان ثمة أزمات كتلك التي عرفها الاسلام وقت محنة خلق القرآن ، أو التي عرفتها أوروبا في عصر الاصلاح الديني ، غير أنها كانت أزمات داخل الدين ، في حين نجد الأزمة الراهنة تتمثل في هجوم ضد الدين ، سواء جاء هذا الهجوم من جهة الماركسية ، أو الانسانية ، أو المادية العلمية ، أو نمط الحياة المعاصرة . وقد زاد عدد أولئك الذين بات الدين لايلعب دورا كبيرا أو صغيرا في حياتهم ، ولايعرفون القيم الدينية التي هي الوسيلة الأكيدة لمقاومة فقر الحياة الروحية في المجتمع الحديث . فبدون هذه القيم لايمكن أن يكون ثمة سلوك متجانس ، ويضحي سلوك الفرد مجموعة من التصرفات وردود الفعل لارابط يجمع بينها .

وقد أحست الكنائس المتصارعة في الغرب بهذا الخطر الذي يتهدهما جميعا في السنوات الأخيرة ، فسعت بنجاح الي رأب الصدع بينها ، وفتح باب الحوار من أجل اقامة جبهة متحدة ضد العدو الحقيقي ، بل ومدت جميعها

يدها الي اليهودية للمشاركة فى الدفاع ، وأعلنت أن المطلوب هو مجرد احترام الدين في حد ذاته ، وتقدير العاطفة الدينية حيثما وجدت وأيا كان موضوعها ، في سبيل أحداث التقارب وتحقيق التلاقي . وبقينا نحن في مصر نعيش في بيت قد انقسم أهله علي أنفسهم ، ولايغطي سقفه غير جزء من مساحة أرضه .

بقيت كلمة أخيرة . لئن كان المثل العربي يقول :  
(الناس أعداء لما جهلوا) ، فاني لأري جهلا من فئة بعقيدة فئة أخرى كجهل كل من المسلم والقبطي في مصر بعقيدة الآخر . لاهذا قرأ الكتاب المقدس عند الآخر ولاتعلم عقائده في مدرسته ، ولاتطلع الي معرفتها حين شب ونما . ان سألت القبطي عن الاسلام أجابك بأنه دين يحرم الخمر ولحم الخنزير ويحلل لزواج الرجل من أربع . وان سألت المسلم عن المسيحية أجابك بأنها دين يحلل الخمر ولحم الخنزير ويحرم زواج الرجل من أكثر من واحدة . وقد كان المفروض أن تتدارك المدارس ووسائل الاعلام والآداب عندنا هذا الخلل الذي هو ، دون شك ، أحد أسباب التعصب وسوء العلاقات . غير أنها لم تفعل . فخصص الدين في المدارس قاصرة علي أبناء كل طائفة ، وكان يمكن أن تدرس للجميع ديانات الجميع . وثمة ستة قرون

من تاريخ مصر المسيحي (هي أطول من تاريخ الولايات المتحدة بأسره) ، لا يكاد المسلم المصري يعرف عنها شيئاً والصحف والمجلات لا منبر فيها لفكر قبطي ، ويكاد الأمر يقتصر علي صحيفة واحدة لا يقرأها غير القبط. والاذاعة والتلفزيون لا يلقيان بالا الي عقيدة القبط ، في حين يبدي أدباء القبط وكتابهم تقصيرا عظيما في تصوير أحوال طائفتهم وطريقة عيشها ، سواء في الروايات أو المسرحيات والافلام. أما الأحزاب السياسية فان كل ماتسعي اليه باتجارها بالدين ، هو الوصول الي كرسي من خشب حتي ان استندت قوائمه الي فوهة بركان. فما عسانا أن نتوقعه بعد هذا غير الجهل ، وغير مشاعر الاحباط والمرارة وتعذر قيام علاقات صحية من التعايش الديني ؟

وختاما ، فانني زعيم لكم بأن الأمور ليست علي مايرام ، وأن الافتقار الي الصدق التام والصراحة الكاملة في عرضها ، والي الحوار الحر المباشر من أجل الوصول الي حلول معقولة ، كنفيل بأن يبقي الأوضاع علي حالها. كما اني زعيم بأن التركيز علي دور المستعمرين ، والحديث عن الدستور المصري الذي جاء يسجل الممارسة الواقعية المشرقة للعلاقات الطائفية في بلادنا ، وتوصيات الأمم المتحدة بعلاج المشكلة عن طريق الملصقات واللافتات والمناشير والوسائل

السمعية والبصرية ، وتخصيص يوم ٢٠ نوفمبر من كل عام ليكون يوم القضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز والتوصية المألوفة باجراء المزيد من المشاورات في المستقبل في شتي أجهزة الأمم المتحدة (أي المزيد من افادة الفنادق وشركات الطيران والتمتع ببدل السفر)، فأمور لأقول انها لاتقال الا للأطفال ، بل هي لاتقال أصلا حتي للأطفال ، خشية تشويش أفهامهم ، وتشويه مداركهم.

محمد السماري  
وكيل نقابة المحامين  
وعضو مجلس الشعب بمصر

أعتقد فيما أورده د. وليم سليمان من كلمات  
وحقائق ، انه ذيل كلمته بمسك الختام وهي الصحيفة  
الاسلامية ، هناك وثائق سياسية في التاريخ الاسلامي أعتقد  
أنها تكون اذا أحسن عرضها ، تكون ذات أثر بليغ في  
تكوين هذا المزاج الذي لانفصال فيه بحق. الصحيفة هي  
بنت القرآن والسنة، فكتاب عمر بن الخطاب لموسى  
الأشعري، وكتاب علي بن أبي طالب الي الأشعر حينما  
ولاه مصر هما وليدا الكتاب والسنة. هذه الصحائف السياسية  
جميعا تضعنا أمام تراث نلتقي عليه مسلمون وأقباط علي  
السواء ، لأنه يكون تراثنا كله. ليس التراث الاسلامي  
وليس التراث القبطي هو وحده الذي يكون تراثنا ، وانما  
هذا المزاج الذي يلتقي أوله بآخره وهذا المزاج الذي يلتقي  
عمقه بعمق الآخر هو الذي يكون هذا التراث وهو ما أقدمه  
في هذا اللقاء كبداية ينبغي أن نلتقي عليه.

الله سبحانه وتعالى يقول - ولم يخاطب المسلمين

وخدمهم وإنما خاطب الناس جميعا (وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون). فالقضية ليست قضية نصوم، وليستخص آية أو نص ماله وإنما هي ثوب ايمان ودليل معتقد، من هذا المنطلق، كانت الصحيفة وخطاب عمر بن الخطاب الي موسي الأشعري وخطاب علي بن أبي طالب الي الأشعر .

ونقابة المحامين ترجمة عملية لهذا المزاج الذي ائتلفت عليه هذه الأمة وسأتحدث أيضا عن الوفد لأنه أيضا مزاج التقت فيه الأمة ، والتقي فيه الشعاران الهلال والصليب .

وفي تقديري ان الاسلام ليس به عصبه أو تعصب بل فيه ايمان وتربيته للوجدان، ومهما حاولنا ونشرنا من ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ٠٠٠٠ الخ ورددناها علي الناس ولم نخطئ فيها لغويا ٠٠٠٠ وعرضناها عرضا لغويا يليق بالأدب السياسي والأدب العالمي فلن تفيد شيئا لأن الذي يقيد هذا التعصب هو نزاع هذا الاتجاه الغريزي الي شريعة التفرد والي شريعة انسان الغاب .

هذه هي المسألة التي تلتقي فيها الأديان جميعا تلتقي في تكوين وجداننا في أن نكون فعلا أمة واحدة

وان نحس بأن الحرية الدينية ليست شعارا نبلوره للناس  
علي مستوي علمي أو علي غير مستوي علمي ، وانما هو مزاج  
ايماني يلتقي عليه وجداننا . وليس من شك في أن  
الوجدان لايتكون تكونا صحيحا الا من منطلق العقيدة  
أردنا هذا أم لم نرد . . . عقيدة يهودية كانت . . . عقيدة  
مسيحية . . . كانت . . . أو عقيدة اسلامية .

هذه المسألة أطرحها هنا ليس كشعار ولكن كدليل  
ايمان ودليل عمل . وأيضا الخطاب ليس موجها للمسلمين  
وحدهم ، وانما موجه لكل من يستمع أو لكل من له قلب أو  
القي السمع وهو شهيد . . يقول الله سبحانه وتعالى (شرع لكم  
من الدين ما وصي به نوحا والذي أوحينا اليك وما وصينا به  
ابراهيم وموسي وعيسي ان أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر  
علي المشركين ماتدعوهم اليه ، الله يجتبي اليه من يشاء  
ويهدي اليه من ينيب) (لاحظوا أن ذكر الاسلام ورد هنا  
قليلاً) هذا هو الدستور الذي أعلنه في هذا المقام حقيقة  
علمية وحقيقة ايمانية وتربوية وجدانية ، لأنه من منطلق  
ايماني اذا أحسست هذا الايمان ومن منطلق انتمائي  
اذا أحسنت هذا الانتماء أستطيع أن أقف مع أخي لأقول  
له أنني وأنت علي دين واحد ديني يكمل دينك حريتي  
وحريتك في آن تتلاقيان . . . انما هو الدين لله .

ومعني النهي عن هذا التفريق أنه لا يريد بحال من الأحوال أن لاتقدر دينك. ولايجوز في المفهوم الايماني والعقدي والوجداني في البحث أن نتفرق في الدين اطلاقاً، لأن الدين موحد لامفرق، لأن الدين قوه جالبة لاقوه طارده (وماوصينا به ابراهيم وموسي وعيسي أن أقيموا الدين ولاتتفرقوا فيه كبر علي المشركين ماتدعوم اليه) ان الدين وحده واحده وان الدين لله واننا جميعاً قلوباً مرباه تربية خالصة علي دين معين ، طالما اننا أحسننا التربية علي هذا الدين ، وطالما اننا أحسننا تكوين وجداننا علي الدين. ليس هناك وحده واحده، وهذا في تقديري هو الدستور الحقيقي للحرية الدينية كما ينبغي أن تكون، هذا أول النص، وبكل أسف نقدت الدكتور وليم سليمان لأنه أورد نصوصاً واذا بي أقع في ذات الخطأ ، ونلتقي في نصوص أيضاً ، ولكنها ليست نصوص من صنع البشر ، انها نصوص من صنع الله ، وعلي هذا الفهم ينبغي أن يكون التقاؤناً أو علي هذا الايمان ينبغي أن يثري وجداننا .

النبي (صلي الله عليه وسلم) في دعوة الله اليه يقول له أنت آمنت (آمن الرسول بما انزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لانفرق بين أحد من

رساله) فبداية الآيه تبين ايمان الرسول وهذه مسأله  
ايمانية أيضا، مسأله في تكوين الوجدان الصحيح للأمم  
المتكامله المؤمنه، ثم بكلمه (كل) خصص كل مؤمن بالايمان.  
وتضيف الآيه سمعنا وأطعنا. هذا هو المدار وهذه هي نقطه  
البداية التي ينبغي دائما أن ننطلق منها باعتبار هذا  
ميثاق لايجوز لقلوبنا ولايجوز لعقولنا ولايجوز لأرواحنا أن  
تنكص عنه اطلاقا. ولقد كرم الله بني آدم ليحس الناس  
أنهم جميعا أمة واحده في هذا المفهوم الايماني العقلاني  
العلماني.

(شرع لكم من الدين ماوصي به نوحا) (والذي أوحينا  
اليك) (أن هذه أمتكم أمة واحده) (القرآن الكريم) (آمن  
الرسول بما انزل اليه من ربه) (القرآن الكريم)) ماجئت  
لأنقض الناموس وانما جئت لأكمله (الانجيل) هذه هي  
النصوص الحقيقيه لمواثيقنا ويوم أن يسمح لهذه الصحائف  
التي قلتها لتكون ندوه هنا ستلمحون عجا كما قال  
الدكتور وليم سليمان .

علي المسلمين اذن أن يفهموا هذا . إن حب  
السيطرة وحب النفوذ وحب الاستقلال أي حب استقلال النزعه  
الغريزيه هو الذي يدفع الناس الي التعصب . شخص ما يريد

أن يصبح زعيماً يجد غايته في التعصب - جماعة تريد  
انشاء دوله لقيطه كاسرائيل يبدأ معها التعصب . والتعصب  
يبدأ من بداية التفرد ، والنزعه الي التفرد والاستقلال  
مرجعها الضعف وقلة الايمان نتيجة الوجدان غير الربسي.  
يقول النبي (صلي الله عليه وسلم) في هذا (من آذي ذمياً  
فقد آذني). والنبي(صلي الله عليه وسلم)بذلك وضع قضية  
الذمي في ذمة الله ورسوله . ولفظ ذمي ليس تعبيراً سيئاً كما  
يتصور الناس بل هو تعبير جميل معناه أن حرية وكيانه  
وماله وعرضه وكرامته ليس لي وحدي وليست علي وحدي  
وانما هي من ذمة الله ، وعلي عهد الله ورسوله . وهذا ينفي  
ما يدعيه البعض من أن كلمة (ذمي) تشير الي مواطن من  
الدرجة الثانية ، هذا غير وارد في الاسلام . ليس المسيحي  
مواطناً من الدرجة الثانية ، وانما كما قال النبي (صلي  
الله عليه وسلم) واعتبر المسيحي من صميم كيانه لأن الذي  
يعتدي علي مسيحي تفرقة عنصرية ، وعدم احترام لدينه  
فقد أذني النبي (صلي الله عليه وسلم) في شخصه .

وفي ختام كلمتي أحب أن أقول بيتاً من الشعر يملأ  
احساسني . يوم وقف اسماعيل صبري باشا يبكي بطرس غالي  
في الاربعينات عندما قال :

(عيني فيك اليوم قبطية تشكو الاسي عن مسلم موجع)  
هذا رأي شاعر من الشعراء الذين ، آمنوا بالله وآمنوا  
بالمواطنه الصحيحه وبالحرية وتربي وجدانهم علي ماينبغي  
أن يربي. وهذا الذي يجعلني أقول لكم في هذه الحلقة  
لابد أن نصل الي أن تكون البدايه هي تربية وجدان  
ومحاولة الكشف عن الكنوز في المسيحية والاسلام وفي  
اليهودية نفسها وليست الصهيونية لأنها تفرقة عنصرية.

١ - د. سعد لوقا: (الاستاذ بكلية الهندسة - جامعة القاهرة)

سأقول كلمة واحدة عن التسامح. وفي الحقيقة اتفق مع السيد السفير حسين أمين فيما قاله في شأن هذا الموضوع ، لان كلمة التسامح في الواقع لاتنقل اليها المعنى الذي نريد لها أن تنقله ، لأن الانسان في بحثه عن الحقيقة ، لابد له أن يعطي الحق لآخيه - أنه يبحث عن الحقيقة بطريقته فهذا الاحترام المتبادل من الانسان لأخيه في البحث عن الحقيقة لانسميه تسامحا بل هو حق أصيـل . فالتسامح يكون علي المستوي العاطفي ، ونحن لانريد أن نأخذ قراراتنا علي المستوي العاطفي والا كنا نتسامح في الشر ونتسامح في نقيضه أي في الخير . فليس هناك تسامح . وانني أري أننا نقصد أن نقول الموضوعية في الدين ، بدلا من التسامح في الدين لأنني أعتقد أن كلمة الموضوعية تنقل اليها أكثر مانريد أن نقوله .

٢ - أ. أحمد عزت عبد اللطيف: (السفير - ومدير المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية المصرية) .

انطلاقا مما أشار اليه سيادة المستشار وليم سليمان

قلاده عن المندوب الياباني الذي طلب اليه نص الدعاء الذي ألفه الشاعر أحمد شوقي ليدعوه الأقباط في كنائسهم والمسلمون في مساجدهم.. أقول أن اليابانيين لهم موقف متميز من الأديان.. موقف من التسامح الديني يستحق منا نظره ، لأن المعروف الآن أن الياباني يمارس أكثر من عقيدة واحدة في نفس الوقت.. فهو مثلا يعتنق بعض حقائق ديانة الشنتو التقليدية في اليابان وهي ديانة تتعلق باحترام وتقديس الجدود والأسلاف ، ويطبق بعض طقوسها. وبعض الممارسات أثناء حياته -مقتبسة من ديانة الشنتو. كما أنه يمارس بعض الطقوس والتقاليد المستمدة من الديانة البوذية ، في ذات الوقت. وأصبح الآن وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ، ومنذ التطور الذي طرأ علي الحياة اليابانية أخيرا يمارس بعض التقاليد المسيحية أيضا ولابأس من أن يذهب الي الكنيسة في بعض المناسبات. والمعروف الآن أن المناسبات السعيدة والمبهجة يحتفل بها الياباني بأسلوب الديانة الشنتويه.. المناسبات الحزينة يطبق فيها الطقوس البوذية.. ويحرص في مراسم الزواج أن يذهب الي الكنيسة المسيحية.

ويقال الآن في اليابان أن الياباني وهو محل بحث الباحثين يولد علي الطريقة الشنتويه ، ويتزوج بالطريقة

المسيحية ، ويموت بالأسلوب البوذي.

هذا الموقف من الأديان هو محل بحث الباحثين والأكاديميين سواء في الدراسات الاجتماعية أو في الدراسات النفسية. وكذلك في الأبحاث التي تجري عن التقدم المذهل الذي أحرزته اليابان. يرجع بعض الباحثين هذا التقدم الي موقفهم من الدين. والسلي يعتبرونه من ضمن العوامل التي ساعدتهم أن ينطلقوا في هذه القفزة الهائلة. لأنه ليس هناك مايشدهم الي التمسك بمواقف محافظة علي أوضاع دينية راهنة معينة ، وبعضهم يعتبر ان هذا هو الموقف الديني الأمثل الذي ينظر الي الأديان جميعا بصورة كاملة. وان هذا هو الموقف السلي يجب أن يتطور اليه موقف أصحاب الديانات الأخرى.

علي أي حال هذه مسألة فيها نظر. لكن أردت فقط أن أضع هذه الصورة لكي أخرج المناقشة عن مجراها الحاد الذي كانت قد انتهت اليه. ولكي أقول مع السيد الأمين العام أننا في هذه الدار... دار المحامين العرب نرتفع الي المستوي القومي وننظر الي المسألة نظره شمولية. واذنا نحن نظرنا فعلا الي المشاكل التي نعاني منها في وطننا العربي اليوم نجد أن المسألة الدينية قائمة في صلبها

وجوهرها ٠٠٠ ليست هي العامل الأوحد ، ولا يمكن أن تفسر علي أساسه كل مايعاني منه الوطن العربي ، ولكنها موجودة وقائمه ولايجب أن نتجاهلها أو ننقض النظر عنها . وأنا أختلف مع السفير حسين أمين في تهوينه للأسباب الموضوعية والتاريخية التي أشار اليها السيد المستشار وليم سليمان من أن الاستعمار وراء اثاره العصبية الدينية والمشاعر الطائفية في الوطن العربي وفي المحيط الذي نعيش فيه . بل ان هذا يعكس نفسه أيضا علي أوضاعنا في مصر وله عديد من ردود فعل لدينا . ويمكن أن نفسر في مصر ما يحدث فيها بالتفاعل بين المجتمع المصري والمجتمع العربي بصفة عامة.\*

ان ما أحدثه الاستعمار في الوطن العربي هو أنه بعد تقطيع أوصال الوطن العربي من خلال اتفاقية سايكس بيكو بعد انتهاء الحرب الأولى ، وبعد أن سقطت منطقة المشرق العربي فريسة للاستعمار الفرنسي والانجليزي، بدأ الاستعمار الفرنسي فعلا يمارس تجارب علي منطقة المشرق العربي وعلي ابراز التفتت الطائفي ، وبلورة الكيانات الطائفية الموجودة في هذه المنطقة في دويلات هشة لاتمثل فعلا كيانات

---

\* يقصد المتحدث أحداث الفترة الطائفية التي حدثت في مصر في مرحلة سابقة .

تقف علي أقدامها ولها وجود تاريخي حقيقي.

لقد أقيمت دويلات مارونية ودرزية وعلوية... الخ.  
في نفس هذه الفترة قام الاستعمار البريطاني في منطقة نفوذه باعطاء وعد بلفور الذي هو في حقيقته وفي صلبه اقامة مجتمع طائفي آخر يقوم علي الديانة اليهودية. وعادت فرنسا الي تجربتها في اقامة هذه الدويلات الطائفية في منطقة نفوذها ، واقامت الكيان السياسي للبنان الذي يقوم علي أساس الميثاق الوطني لسنة ١٩٤٥. هذا الميثاق يقوم ليس علي أساس التسامح الديني بمعنى احترام الطوائف لبعضها البعض كمفهوم جوهرى وموقف أساسي للانسان من الدين ، لكن علي أساس اقتسام مناصب الدولة باعتبارها غنائم... كل طائفة دينية لها نصيب ولها حصة وكان قيام الكيان اللبناني الهزيل علي أساس من هذا الميثاق الذي يكرس الوجود الطائفي ويقسم مناصب الدولة علي أساس أنها مغنم طائفية... هذا الكيان الهش تعرض لما يتعرض له اليوم. وقامت الحرب الأهلية بين الطوائف، لأن بعض الطوائف أحست في مرحلة من مراحل تطورها التاريخية أنه قد أصبح لها من الحق ما يخولها الحصول علي مغنم أكبر من حصص المناصب الموجودة في الدولة اللبنانية. وبذلك انهارت الدولة اللبنانية وتعرض المشرق العربي

لما تعرض له .

هناك أمر آخر وهو في غاية الأهمية والخطورة  
يتعرض له الوطن العربي وهو لا يفتصر علي مجرد موقف  
التعصب للأديان قبل بعضها البعض كدين اسلامي ودين  
مسيحي ودين يهودي ، بل يتعدى ذلك الي تعصب طائفي  
داخل الدين الواحد .. والآن في داخل الساحة الاسلامية  
العربية هناك حرب ، دائرة وهي حرب حقيقة يجب أن  
نتنبه لها لأنها تمثل الخطر الذي نتعرض له الآن ، والخطر  
القادم خلال الحقبة القادمة .

لا أريد أن أدلج في هذه الخريطة الفسيفسائية  
لمنطقة المشرق العربي ، ولكن فقط أردت أن أعطي أمثلة  
لما تعانيه الساحة الاسلامية نفسها من تعصبات طائفية من  
المذاهب المختلفة مما يدعونا الي أن نعم الدعوة التي  
ارتفع لوائها في هذا الحوار بالدعوة الي التسامح والاحترام  
بين الأديان . ففي دا-خل الدين الواحد يجب أن نكون  
هناك مواجهة صريحة بين أبناء المذاهب المختلفة ، ويجب  
أن يكون هناك حوار لكي نصل الي فهم حقيقي لجوهر  
المواقف ، ولكي تكون هناك بداية للتقارب الحقيقي بين  
أصحاب المذاهب المختلفة داخل الدين الواحد حتي يمكن

لنا أن نعمل علي استقرار أوضاع منطقتنا ، علي أن نبعد مصر التي بدأنا الحديث منها من مجال الاستقطاب ومجال التأثير بهذه الرقعة الواسعة من الصراع الطائفي القائم من حولها. والذي يعكس آثاره عليها لعلاقاتها العضوية الوثيقة التي لاتنفصم بهذا المحيط الأوسع.

٢ - د. بشير البكري : (رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالسودان)

انني أفهم التسامح الديني علي أنه مطالبة كل مواطن بأن لايميز في حقوقه أو واجباته لأنه يعتنق دين معين... وفي الواقع أن الحديث عن حقوق الانسان هو حديث طويل. وفي هذا المجال سبقتكم الكثير من النقابات والكثير من الجمعيات. وأصبح لاجديد في هذا الموضوع لكن الجديد الآن ، وأرجو أن يهتم به الاتحاد هو أن هنالك حديثا عن حقوق الشعوب وليس عن حقوق الانسان فقط. وهناك معركة بين دول العالم الثالث النامية والدول المتقدمة في هذا ، لأن الدول الصناعية الغربية تصر علي وجوب سيادة حقوق الانسان فوق كل حقوق أخرى. وهي لاتتعترف بأن هنالك حقوقا للشعوب غير ما اصطلح عليه في موثيق هيئة الأمم المتحدة من أن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها أو حق الشعوب في استخدام ثرواتها ، وانما لاتتعترف أبدا

بأن هناك حقوقاً للشعوب .

أعتقد أن الموضوع المطروح الآن يمكن أن يطرح بالنظر الي حق الانسان في الا يعامل من ناحية الدين معاملة متميزة... ان هذا حق من حقوق الانسان. وبالإضافة الي ذلك فان هذا أيضا حق من حقوق الشعوب... فالشعب المسلم أو الشعب المسيحي أو الشعب اليهودي شعب يطالب بأن تكون للثقافة الدينية مكانة في العالم، وأن يكون لها امتداد خارج العالم الاسلامي. وبذلك نستطيع أن نوفق بين حق الانسان الديني كحق فردي ، وحق الشعب الديني كحق من حقوق الشعوب . ويمكن أن نستطيع أن نوفق في هذا النزاع المطروح. وبذلك يجب أن تهتموا في الاتحاد بحقوق الشعوب أيضا وبالدراسة فيها وبامكان اعتبار أن الحق الديني هو أيضا حق من حقوق الشعوب .

هذه هي الإضافة التي كنت أريد أن أقدمها في هذا الموضوع. رغم انني كنت أحب أن أحدثكم عن حقوق الانسان في السودان وعن حقوق الشعوب في السودان .

٤ - أ. إيفلين رياضي : (صحفية)

ستكون كلمتي ردا علي السفير حسين أمين... فقد قدم لنا نظرة تشاؤمية جدا. ثم أن كلمة أن الأقباط

سلبيين نسمعها كثيرا ، فنحن لسنا سلبيون لكننا مجموعة صغيرة في مواجهة مجموعته كبيرة جدا . فان نكون في بعض الوقت صامتين فهذا نوع من الحكمة والا كنا انتهينا من المنطقة تماما منذ زمن ، والذي يحدث في ايرلندا بين الكاثوليك والبروتستانت أكثر بكثير مما حدث لنا في السبعينات في مصر . وصحيح أن الذي يحدث بين المسلمين في حرب الخليج أكثر مليون مرة من الذي حدث في مصر . والمسألة في نظري لعبة سياسية علي مستوي العالم كله وليست مجرد مسألة محلية في بلد من البلاد . لعبة بين اليمين واليسار يستغلها كل لصالحه . وليتنا نرجع الي شعار القديم وهو ان الدين لله والوطن للجميع . . . . . ولسنا نريد أكثر من ذلك .

٥ - محمد عوده : (الصحفي والكاتب المصري والقومي المعروف) .

أريد أن أعلق علي مقاله السفير حسين أمين . . . . .  
أولا : الملاحظ أن التعصب والطائفية يظهران دائما في عصور الجزر الوطني وتختفيان في عصور ومراحل المد الوطني . اذن تفسير التعصب والتطرف ينبغي ألا ينفصل عن الاطار العام . . اذ لا يمكن فهم التعصب والتطرف الا باستقصاء جذوره .

ثانيا : وواقع الأمر أن السفير حسين أمين في كلمته يتسائل أو يذدري العامل الاستعماري . وحقينة الأمر أن الذي زرع التعصب في المنطقة هو الاستعمار . بدأ التعصب منذ أيام المسألة الشرقية . منذ الصراع علي الامبراطورية العثمانية . وكل دولة أوروبية أعلنت نفسها ونصبت نفسها حامية لالدين واحد فحسب ، بل لفرع من فروع الدين . . . فرنسا أعلنت أنها حامية الكاثوليك والموارنة . . . روسيا القيصرية حامية الارثوذكس . . بريطانيا كانت في البداية حامية الدروز ثم حامية السدروز والحركة الصهيونية معا . والسلطان عبد الحميد لكي يقاوم ذلك ولكي يحمي استبداده طور فكرة الجامعة الاسلامية . اذن ففهم جذور التعصب ، ولايمكن الفصل بين جذور الطائفية والتعصب لا يكون الا باستقصاء جذور المسألة الاستعمارية في المنطقة .

ثالثا : هذه ليست مجرد مسألة كانت في القرن التاسع عشر . . الواقع الآن . . العالم الثالث حيث نشأت الأديان الكبرى ، وحيث لازال الدين عاملا مهما ، يتعرض لحملة نفسية كبرى . ماهو ملخص هذه الحملة؟ تأتي القوي الاستعمارية لتقول لهم قضيتكم ليست هي

التحرر من الاستعمار.. انها ليست مع الاستبداد  
أو الاستغلال. هذه عوامل ثانوية لأن المهدد هو  
عقيدتكم الآن.. وبما أن عقيدتكم مهددة فيجب  
أن يجتمع حلف أهل الكتاب.. أهل الكتاب  
يعني الغرب واليهود والقوي التي تتاجر بالدين.  
اذن فمعركتنا ليست معركة لتحرير الانسان من  
القوي الحقيقية التي تسحقه وتسحق معه الدين  
لأنه لايمكن أن يزدهر الدين ، ولايمكن ان تزدهر  
الثقافة في مجتمع مستعمر مستعبد مستغل. ولكن  
نحن الآن ازاء خطر شامل يهدد العقيدة ، ولابد  
أن ننسي كل مطالبنا الحقيقية. وهذا انعكس في  
فترة من فترات الجزر الوطني ، عندما قال أحد  
السياسيين (تضيع سينا ، ولاتضيع عقيدتنا).. هذا  
شعار يطبق.

اذن فنحن لايمكن أن نستهيين بالعامل السياسي  
الاستعماري سواء في القرن الماضي أو في القرن الحالي.  
حلف بغداد كان يسمي حلف بغداد الاسلامي.....  
حلف السننو.. كان يسمي حلف السننو الاسلامي..... اذن  
فهذه المنطقة التي ظهرت فيها الأديان الثلاثة معرضة  
للمتاجرة بالدين ولاستغلال الدين من قوي سياسية.

هناك أدميرال غربي قال (ان الاسلام هو أفضل نظرية استراتيجية عندنا لأنه يحمي مناطق البترول ويثير المسلمين الموجودين في الاتحاد السوفيتي ، يؤدي الي تصفية الحركة الوطنية في بلاده).

لذلك فانني أطلب من صديقنا السفير حسين أمين أن يشدد الوقع علي العامل الاستعماري.

٦ - د.ميلاد حنا : (أستاذ بكلية الهندسة - جامعة عين شمس - عضو بمجلس الشعب بمصر).

إن مناقشة هذا الموضوع في رأيي ليس رفاهية فكرية كما قد يبدو. فالموضوع أخطر من هذا بكثير. لابد من دراسة الاطار السياسي. وكما هو واضح أن اللعبة سياسية ومع كل الكلام التاريخي الجيد الذي قاله الاستاذ محمد عوده. فانه يهمني أن أرجع بعض المسائل الي ماتم في مرحلة الستينات لأن القومية العربية كفكرة وكمنهج سياسي تجاوزت الفكرة الدينية ، وشدت المنطقة العربية. وكان واضحا أنه من الممكن ان تحقق انجازات كبرى في المنطقة العربية. واتضح لأي شخص يعمل في الحقل السياسي ان المنطقة العربية تمثل خطرا حقيقيا علي التوازن الدولي ولذلك فلم يكن هناك من حل استعماري سهل الا بتفجّر الصراع الطائفي. فاذا أخذنا مثلا مصر - وليس تحديدا-

بالتأكيد ظهرت فيها حالة نضج طائفي - مع كل احترامي لكل تاريخها - كما ظهر فيها تعصب شديد ، ومراحل مظلمة مع نقاط بيضاء هنا وهناك حاول تجميعها المستشار وليم سليمان مشكورا ، باعتبار أن الشعوب تبحث عن نقاط الاضاءة في تاريخها . حقيقة أنه بعد ثورة ١٩١٩ قد تجاوزنا الفكرة الطائفية وبالتالي ظهر شعار الدين لله والوطن للجميع . لكن بعد ذلك حدثت نكسه تبلورت في عام ٦٧ وفهلا عن ذلك كان وجود اسرائيل في المنطقة مؤثرا ، باعتبارها قائمة علي أساس ديني . فيبجين لايمكن أن يصبح زعيما في بولندا ، ولكن لايد أن يكون زعيما في اسرائيل . اليهودي الانجليزي لايمكن أن يكون مواطنا عاديا في انجلترا وهكذا . وبالتالي ظهرت في الشعوب العربية فكرة نقيضة تقول طالما أن فكرة القومية العربية (فكرة علمانية) قد ثبت أنها ليست فكرة ناجحة فلا يفل الحديد الا الحديد . . . . . وحيث ان اسرائيل قائمة علي فكرة طائفية عنصرية فلا بأس من اعتناق الطائفية .

وهذا أمر طبيعي فكل القوي السياسية في العالم تمارس أساليبها علي أساس التناقضات ، فيكون هناك تناقض جزئي يحول الي تناقض رئيسي . ومن ثم ظهرت في المنطقة فورا تناقضات جزئية لم نكن نعرفها .

وطوال حياتي أتعامل مع المسلمين. لكن حكاية الشيعة والسنة حديثة العهد بنا وجلسنا لدراستها منذ عدة سنوات قليلة مضت. ان الحادث في لبنان ليس رفاهية فكرية أو قضية مجردة تناقش في ندوة رائعة في دار اتحاد المحامين العرب. والحادث بين ايران والعراق ، والحادث في السودان هو أيضا فكرة طائفية\* وبالسودان يوجد شبه حرب طائفية. فتطبيق الشريعة أوجد نوعا من المشاكل والقلق.

اذن فهذا الأمر غريب علي المنطق. ولكن ينبغي عند العودة الي التاريخ ان نفرق بين حركة وطنية أخذت شكلا دينيا ، وهذا مشروع مثل ثورة الجزائر وبين صراع داخلي يجري في ظل فتنة طائفية مدمرة ، وليأذن لي الامين العام أن أتحدث عن مصر قليلا. لأن المستهدف هو مصر. لأنها قلب الوحدة العربية.

والأمين العام قد تفضل بالقول في بداية حديثه أن الوحدة العربية هي هدف استراتيجي للاتحاد ، بل وهدف حتمي. ولكن هذا الهدف الحتمي لا يأتي بشكل أتوماتيكي بل يأتي من خلال صراع ونضال طويلين. ولهذا السبب ورغم أنني لأري حلا سياسيا توفيقيا أو تلفيقيا ما بين مقالته

---

\* يقصد حرب جنوب السودان التي اشتعلت في ظل حكم الرئيس المخلوع جعفر نيميري .

المستشار وليم سليمان والمستشار محمد السماري من جانب  
وماقاله السفير حسين أمين من جانب آخر الا أنني أرى  
أيضا أن آراءهم جميعا صحيحة بالتطبيق علي مثال مصر.  
فالذي قاله وليم سليمان صادق تماما ، وهو يعبر عن شريحه  
ليست بالقليلة بين أقباط مصر. وماقاله محمد السماري  
بالتأكيد صحيح وهو يعبر أيضا عن شريحة قوية وكبيرة  
بين مسلمي مصر. ولكن أيضا وبصراحة وبأمانة ، والا نكون  
كالنعامة نضع رؤوسنا في الرمال. ونقول خطبا ونذهب  
لمؤتمرات ونعود بمواثيق وأوراق ، والبلد تغلي في قاعها  
أقول بصراحة فان ما ذكره السفير حسين أمين صحيح  
تماما. وفي تقديري المتواضع أرى ان مصر مؤهلة ككل  
التأهيل في أن تكون هي الرد الحضاري علي اسرائيل من  
ناحية أنها قد استطاعت أن تقاوم كل احتمالات التفرقة  
بسبب الدين. هذا في رأيي أقوى من الفانتوم ، وأقوي من  
السلح التي تستجلبه اسرائيل من أمريكا والغرب، لأن  
الوحدة الوطنية هو سلاح أمضي وأقوي في هذه المنطقه لأنه  
صراع حضاري وصراع بعيد المدى. ولكن المسألة لن تأتي  
وحدها. وعلي سبيل المثال لا الحصرالمطالبه بمزيد من  
الديمقراطية يعطي مزيدا من الوحدة الوطنية. وهذا  
ميكانيزم هام. وبالتالي فكل منا في موقعه ومن انتمائه  
الديني الحر مطالب بالنضال المشترك من أجل مويده من

الديمقراطية لأن ذلك سينعكس علي الوحدة الوطنية.  
وأعتقد أيضا أن قضايا تحرر المرأة من أهم  
القضايا القومية ولا يمكن تسميتها قضية اسلامية أو قضية  
مسيحية. فهذه حقوق المرأة العامة ، ترفي بالمجتمع وننقله  
خطوات الي الامام.

إنه عبر تاريخ مصر كانت المسألة الطائفية تحل  
علي طريقة (المصطبة المصروية) . ان الحاكم أو فرعون  
مع بطريك الأقباط أو كبير قبط مصر سواء كان أفنديا  
أو رجل دين، كانت تحل بأسلوب المصطبة.  
ولكن هذا الأسلوب أصبح باليا بعد أن أصبح المجتمع أكثر  
تعقيدا . ومن ثم فلا بد من تقنين علاقات معنية بين  
المؤسسات الدينية والدولة ، لفض الاشتباكات والمشاكل  
اليومية دون تراكمات . فأنا أريد قنوات دستورية وشرعية  
تقوم بهذه المهمة .

كذلك فأني أطالب بمزيد من الديمقراطية داخل  
المؤسسات الدينية ذاتها ، لأن هذا يؤدي أيضا الي عدم  
تركيز السلطة الدينية . وهذا ممكن . فالفاتيكان وهو أكبر  
مؤسسة دينية في العالم بدأ يعمل بطريقة مختلفة عن السابقة .  
وبالتالي أصبح للمؤسسة قواعد وفكر .

من وحي آخر ماقاله د. ميلاد حنا أضيف .. من أجل  
العلاج ، ولنكون موضوعيين ، ومع احترامي للموضوعية والعلم  
والعقل فأنا أيضا احترم العاطفة. فمثلا المريض لايهمه كثيرا  
التشخيص التكنيكي الدقيق. ولهذا أرد علي سيادة السفير  
حسين أمين في أنه لابد من معالجة المشاكل الجوهرية  
بمزيد من المعرفة العقائدية .. كل دين للآخر - أما تغيير  
العقيدة فهذا لايمكن تحقيقه بحال من الأحوال. فأنا  
لايمكن أن احترم الا الانسان ذي العقيدة وأيضا له دين  
يقدر ما .. أيا كان هذا الدين الذي يتمسك به. من خلاله  
ينمو ضميره ، ومن خلاله تستمر الحياة. ومهما حاولنا أن  
نجعل حديثنا شموليا فاننا نرجع دائما في حديثنا الي مصر،  
ليس تعصبا ، ولكن كواقع وتاريخ وعلم ، كانت مصر نموذجا  
للحوار الحقيقي الايجابي. وليس كما قال د. ميلاد اننا نحاول  
تخريج وقائع مضيئة. لكنه الواقع الفعلي الذي عشناه. ان  
الذي حدث في مصر لو حدث في أي بلد شرقي أو غربي لقامت  
حرب أهلية .. فالواقع الفعلي يبين أنه كان هناك في مصر  
معايشة حقيقية بين جميع الأديان. يتقبل كل شخص منا  
للآخر في العمل مهنيا وسياسيا أيا كان دينه. الا شذمة  
قليلة والتي لاأعتبرها تمثل مصر.

ما أريد قوله هو هل يمكن لهذه الاستمرارية أن تكون خدوة للمسلمين الذين يتناحروا في بلادهم وللمسيحيين الذين يناحرون في بلادهم؟

أقول ان شخصية هذا الشعب المصري يمكن أن تعطى درسا للعالم تتحطم عليه محاولات الصهيونية وأمريكا. فاذا انتقلنا الي موضوع المرأة يجب علينا موضوعيا وعلميا أن نستخر جهدنا لعشر سنوات قادمة للاهتمام بهذا الموضوع .. مشكلة المرأة في مصر تتحطم عليها كل الخطط العلمية .. والاقتصادية وتعوق التقدم .. والنهوض .. فهل عنات تنمية بدون المرأة؟

ان وضع المرأة في مصر سيء ، اذ تعاني المرأة من التخلف العلمي وفي جو التخلف هذا يزدهر التعصب الديني. أما عن التعليم فقد قلت أنه من الممكن تبسيط القيم الروحية التي يمكن أن يعيش بها الانسان ، ونجعل الدراسات التكنولوجية والعنثايدية في كليات اللاهوت والازهر. نريد الحفاظ علي القيم الروحية. فمن الممكن لكل الدول الاسلامية أن تشترك في الرحلات السياحية والدينية الروحية لمصر. من الممكن ان نجمع أبناءنا الطلاب مسلمين ومسيحيين أثناء حصة الدين لزيارة مواقعنا التاريخية.

٨ - د. جلال أمين : (الاسناد بالجامعة الامريكية  
بالقاهرة).

ليس تعقيبا وانما تذكرت، قصة شيقة أضيفها  
لحديث السيدة بهجة الراهب . . . وقد حكيت في السابق  
للتدليل علي أن التسامح من شخصية المصري أصيل ، وتدعو  
السفير حسين أمين الي درجة أقل من التشاؤم .

عذه القصة رواها المرحوم عبد الرحمن عزام قال :  
رأيت مرة والدتي مرتدية ملابس سوداء ، فسألتها الي  
أين تذهبين ، فقالت له : أعزي أم جرجس . فقال لها هل  
حدث شيء لجرجس ابنها . . . فقالت له : لا . . . بل أنه أسلم .  
فقال لها : أتلبسين ملابس سوداء ، وتذهبين لتعزية أم  
جرجس لأن ابنها أسلم . وكان أحق بك أن تفرحي لأنه  
دخل الاسلام دينك . فقالت له : أنه قلب الأم يابني .

٩ - د. وليم سليمان : (المحامي ونائب رئيس مجلس الدولة  
المصري سابقا)

في الواقع أنني عشت أربعين سنة أبحث عن الواقع  
المجرد ولا أستطيع أن أجاري السفير حسين أمين في رحلته  
النظرية ، باللغة التعميم التي قدم لها .

أولا : لقد شاركنه استنكار كلمة التسامح . وكتبت في  
صفحة (٨) أنه لايسوغ الاكتفاء بهذا التسامح .

وحتي أن البعض كان قد طلب استبدال كلمة الاحترام بها ، وقلت أن ذلك غير كافي . بل هناك خطوة أكثر ايجابية وهي المشاركة .

ثانيا : في الحقيقة ، ليس الأمر كما يقول د. ميلاد حنا انني أبحث عن نقط مضيئة فأنا أقدم منهج وأقدم نموذجا لتطبيق المنهج . والمنهج الذي أؤدعه هو أن الحوار لا يتم فقط في اطار العقل ولا النكر ولا الذنوص الثانوية ، انما يتم علي أرض الواقع ماذا هو المنهج الذي أطره وهو منهج معمم يجب تطبيقه علي مصر وعلي كل البلاد العربية . ان المسألة تحل علي أرض الواقع وفي مواجهة التحديات . ولأعتقد أن التحديات التي تواجه مجتمعاتنا هي من قبيل التحديات الوهمية . بل هي في حقيقة الامر تحديات حقيقية ، مازالت تواجهنا حتي الآن .

السفير حسين أمين حول المسألة الي مشكلة فكرية عقلية، تحل علي عميد النظر وفي حقيقة الأمر المسألة ليست كذلك أبدا لأنه مهما وصننا الي حلول نظرية فهي غير قادرة علي معالجة الواقع .

هناك نقطتين نظر اليهما السفير حسين أمين

فأصبحت المسألة بتعميمها تفاعيلها مطبوسة. أما عن النقطة الأولى فهي ما يسمي بتسامح الملحدين.. فهل بين الاتحاد السوفيتي والصين يوجد تسامح الآن؟. النقطة الثانية.. جهة الكنائس الغربية ، فالمسألة ليست بهذه البساطة وليسست بهذه الصورة المضيئة. فالمسألة لها تفاصيل وتعقيدات وأهداف من بينها الخوف من ابتلاع الكنائس الصغيرة مثل الكنيسة المصرية.

إن القضية هي وجود مشروع حضاري يجمع الأمة العربية.. يجمع الوطن الواحد ، تحدد أهدافه للجميع... يقنع بها الجميع.. يسخر الجميع كل امكانياته البشرية والمادية والعقائدية من أجل تحقيق هذا المشروع الحضاري. وليس عدفه ان ما يشكو منه السفير حسين أمين من احداث الفتنة الطائفية جاء في أثناء تحطم مثل هذا المشروع الحضاري. ولذلك فالمسألة متعلقة برؤية التحديات. والجميع يواجه هذه التحديات بمشروع مشترك.

أنا أختلف مع مقاله د.ميلاد حنا حول العلاقات بين الجماعات الدينية والدولة. ففي حقيقة الأمر اذا بدأنا الدخول في هذه الاشكالية ، فلن يكون لها نهاية. وسنجد أنفسنا أمام التفسير وتفسير التفسير ، والتعديل... الخ ونجد أنفسنا في مواجهة كيانيين ، وما نسميه بحل المسألة

بطريقة (المصطنعة) هوئي حقيقة الأمر كان عملية أسرية  
وكنت دائما أشبه ما يحدث في مصر مثل كوم القش المرتفع  
عندما تشعله ينتهي بعد ذلك سريعا. وذكر لنا الاستساذ  
محمد عوده في كتاب له أن عبد العزيز جاويش هاجم  
الأقباط بشدة ، ورد عليه ميخائيل عبد السيد بهجوم لاذع.  
وكان وراء الاثنين الیدن غوريس. وبعد سنوات قليلة  
أقيمت الانتخابات فرشح عبد العزيز الجاويش نفسه ، وكان  
مدير دعايته ميخائيل عبد السيد. والأمثلة عني ذلك كثيرة.  
المسألة ليست نقاط مضيئة ، فالطهطاوي كان يقول  
(مثلا) كل ما يجب للمؤمن علي أخيه غي دينه يكون للمواطن  
علي أخيه في الوطن.

اذن فكرة المواطنة كامنة في أعماق المجتمع  
ولذلك فأنني أقول ان المسألة تقوم علي أساس منهج يتم  
تطبيقه. المنهج ووجود المشروع الحضاري. ومهما بذلنا من  
جهد نظري ، ومحاولة التوفيق بين العقائد فانه لايقدم حل.

١٠ - أ. محمد المسماري : المحامي وعضو مجلس الشعب بمصر

تحدث المقريري عن صراعات وهجوم مشترك.....  
وهجومات مسيحية ، وهجومات اسلامية، وهجومات تكساد  
تكون مستمرة ، علي مستوي بلاد مختلفة. والذي يرجع السي

ما كتبه المتريزي يجد أشياء غريبة جدا نتيجة التعصب  
لم يكن هناك الاستعمار الموجود في ذلك الحين. اذن ماهو  
سبب النزاعات التي شامت بين المسلمين والمسيحيين؟  
الصراعات التي شامت بين السنة والشيعة. ماهي أسبابها؟  
لقد فلت في كلمتي نحن في معرض قضية وجدانية  
تريدون تسميتها قضية علمية سموها ، اذا كان الوجدان  
علم. لكن القضية في حقيقتها وجدانية. يكون انعدام  
الديمقراطية سبب لها (أي لظهور التعصب). لا أنا أعتقد  
ان في كثير من الأحيان ان الديمقراطية اذا أتاحت  
النفاس غير العلمي وغير المدروس ستكون النتيجة وخيمة  
جدا.

هناك شخص صغير ينتمي الي الجماعات الاسلامية...  
شاب أرعن لم يدرس الاسلام حق الدراسة ، لم يتربي  
تربية وجدانية ، يقوم ويؤلف حوله ناس يستغل فيهم الجهل.  
ودائما أشدد علي خطورة الجهل. لذلك لا بد ان نرجع لكي  
نتكون تكويننا اسلاميا وتكويننا مسيحيا جديدا. واذا حدث  
ذلك أعتقد أنه لن يوجد تعصب ، لسبب بسيط فالآيات  
أوضحت ذلك.

السفير حسين أمين قال تعبيراً - ربما كان من وجهة  
النظر العلمية سليم - بأن القرآن يقول (ومن يبتغي غير

الاسلام ديننا فلن يقبل منه) ، رغم أنني ذكرت الآية  
الكريمة (شرع لكم الدين ما وصي به ابراهيم ٠٠٠) (الآية)  
في المقابل. فاما ان نقول ان القرآن ينسخ بعضه بعضا  
فسوف أسلم لك . بالاضافة الي ذلك فانه يجب ان نرجع  
الي القرآن (اللي نسمع آياته سواء في أجهزة الاعلام  
أو المآتم) الذي يكونني ويعطي لك فكرة عنني دون ان  
تشعر. فاذا جاء شخص للتعزية يسمع جزء من القرآن  
وأنا آتي لتعزيتك واسمع موعظة مسيحية. لذلك فلنرجع  
الي الأصول ، ولانتصور أننا بذلك نتخلف . فلو عرفنا  
لما تخلفنا . لو عرفنا لما تعثرنا . وآية الذكر الحكيم  
تقول (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل .  
ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم . ربنا واجعلنا  
مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك ٠٠٠) ليس الاسلام  
دينا فحسب أنا لأقول ذلك أبدا . انني هنا أستشهد  
بعبارات القرآن الكريم (أم كنتم شهداء اذ حضر يعقوب  
الموت اذ قال لبنيه ماتعبدون من بعدي؟ قالوا نعبد الهك  
واله آباءك ابراهيم واسماعيل واسحاق الاها واحدا  
(وختم الآية) (ونحن له مسلمون) .

اذن تعبير الاسلام لاينحصر معناه في هذا المعني  
الحرفي الذي نفهمه اليوم ونضع به خطأ فاصلا بين المسلم

وغيره لأن كل من كان من أهل الكتاب سابقا علي النبي محمد (علي الله عليه وسلم) فهو مسلم. ربما تكون نسي وجهة نظر بعض الناس ان هذا الخط الفاصل فائمه فعلا ويستشهدون بذلك بالقرآن الكريم. ولكن أيضا القرآن الكريم يبين أيضا الحقيقة الأخرى. وهذا القرآن باق (كما ندعي كمسلمين) والمسيحيون لاينكرون أن القرآن باق.

أمامك القرآن اقرأه تجده يسمي المسيحي مسلم ويسمي المحمدي مسلم. . . اذ أنه لم يقصر الاسلام علي اتباع محمد (علي الله عليه وسلم). بل عمه لكي يكون اسلاما لله. ربما تقول لي هذا تعبير له مفهوم آخر في الآيه السابقة أو اللاحقة. . . سأقول لك نعم آتني بالدليل. اذ لم تأتي بالدليل سيكون القائم أمامي الآيه الكريمة. . . (اذ كنتم شهداء اذ حضر يعقوب الموت. . . الآيه) فأتباع الأنبياء من أول ابراهيم حتي محمد كلهم مسلمون. فالاسلام هو دين الله ، هو دين التوحيد الذي يجمع الأمم جميعا.

اذا فهمنا هذه الحقيقة فلن نتعب أنفسنا. فعندما نتهم بالجهل فهذا الصحيح لاننا اذا ربينا وجداننا علي الاسلام الصحيح وعلي المسيحية الصحيحة ، لو فعلنا ذلك لما تهجم احدهم متهماً بالمسيحيين بأنهم أصحاب مثني وثلاث.

وأذكر عندما كنت قاضيا في مدينة سوهاج وكانت معظم القضايا أمامي المدعي فيها من المسيحيين والمدعي عليهم من المسلمين. أي أن صاحب الحق مسيحي وسائب الحق مسلم. وفي احدي الجلسات عندما دخلت المحكمة وجدت القاعة عبارة عن شكنة حرب. وعندما سألت ماهي الحكاية؟ قال لي أحدهم أن القاضي السابق عليك نقل بالرصا ص ، وانت تحل محله. لماذا؟ قامت فتنة بين المسيحيين والمسلمين في قرية واحدة. وأذكر هذه الواقعة الفردية لأنها تبين دلالات معينة.

عندما افتتحت الجلسة وكانت هذه قضية جزئية ناديت علي المدعي عليه المسيحي يلقب بالشيخ فلان. وجدت أن نصف الحاضرين قاموا. وعندما جاء الدور علي المدعي المسلم وجدت نصف الحاضرين الآخرين قاموا.

وانتهت الجلسة ، وفي المساء أخذت في قراءة القضية لاعداد الحكم. وعندما أذيع الحكم في اليوم التالي وجدت الرجل المسيحي يقوم قائلًا (بقي أنت يا محمد. يا محمد يا مسماري سهران طول الليل عشان قضيتي أنا) فقلت له طبعًا ولا بد أن أسهر ليلة واثنين لكي أصل السي الحقيفة. فنطق كلمة لازلت أذكرها حتي الآن قائلًا (ياراجل

ياشيخ أنت علمتنا معني المحبة) .

هذه الواقعة حقيقة . . ورأيت الرجل القبطي يتحادث مع خصمه المسلم قائلاً (ياراجل بقي لنا (مدوخين) المحكمة أربع سنين بسبب ثأر بينا . . كلام فارغ) وتقدم اليّ قائلاً (ياسيادة القاضي انني متنازل عن هذه القضية . . والله العظيم زور في زور) .

وهذه الواقعة علمتنا شيئاً هاماً وهو أن الانسان عندما يتدين بحق ويؤدي واجبه بحق ويعتصم بالله بحق ينتهي الي ازالة كل أسباب التعصب . وعندما حدثت لي مشكلة ضخمة في حياتي ، فكرت . . لمن ألبأ؟ ألبأ الي الله ، وأنا لست موصولا بالله . فقبل لي هناك الأب جون معتزل في الجبل وسنحاول أن نحدد لك معه ميعادا وسوف نرشدك عن مكانه . وقيل لي أن الأب جون في بلد تسمى (العسيرات) . فقلت لهؤلاء خذوا لي منه ميعادا . فأجابوني بأنه يرفض المواعيد الا اذا شاء هو . وبعد مرور فترة من الوقت وجدت الجميع يبحثون عني ليعلموني أن الأب جون سيأتي الي قريه (العسيرات) لمقابلتي بالاسم .

وجاءني الأب جون الذي يزيد عمره عن السبعين عاما وعلمت أنه زامل البابا كيرلس في معتزله . . . . . ووجدته

رجلا علي وجهه علامات النور ، وانتشر الخبر في القرية  
عن مقابلة الأب جون لرجل مسلم. وعندما دخلت عليه قال  
لي (لقد صليت الفجر ودعوت الله قائلا ياربي انني ذاهب  
الي شخص من غير ديني أرجو أن تجري الحق علي لسانه)  
ولجأت الي مستعينا بالله... أقول لك ان الله علي فمي  
وأفعل كذا وكذا ، وسأذكرك في دعواتي وصلواتي.. هذه  
الواقعة تكشف الي أي مدي كان التسامح وعدم التعصب.

رجل اهتم بمشكلتي وأحس بي دون أن أقول له شيئا  
بمنطلق ايمانه واعتصامه بايمانه. ولجأت الي الله بايماني  
واعتصامي بالله. والتقينا سوريا. فلم أذهب الي شيخ مسلم أو  
الي طبيب نفسي. بل ذهبت الي هذا الرجل المؤمن ، لأنه  
حينما آمن كان يعرف المسيحية حق المعرفة. لقد لجأ الي  
الكتاب المقدس ولجأ الي الصلة بالله فهداه الله سواء  
السييل. وقد لجأت الي قرآني وصلاتي بقلب خاشع ونفس  
خاشعة ، واعتصمت بالله فقادني اليه. ولذلك يجب أن يلجأ  
الناس الي الاعتصام بالدين... كل في دينه ، يخلص له  
الاخلاص ، ويعرفه حق المعرفة ، ويضرب علي الجهل فمي  
نفسه ويعمل علي تحري الحقيقة ، والاصول الدينية القائمة.

جاءني بعض الشيعة قالوا ان هناك من يقول أن  
القرآن الذي يتداوله الشيعة به بعض الاخطاء والاضافات

مكتوبه عن علي ومسخوخة. وعندما قرأت هذا القرآن لم أجد اضافة واحدة علي مافي كتب السنة. انما الذي يشيع عند العلويين والامامية في ايران هو ان هناك اضافة في القرآن ، وأنهم يتعبدون لغير ما أنزل في القرآن... وهذا غير صحيح.

الغريب أن مروجي هذه الاشاعات لم يكلفوا أنفسهم مشقة الرجوع الي قرآن الشيعة ومدى مطابقتها لقرآن السنة، ولو كانوا قد رجعوا الي هذا الاصل المشترك لبانت لهم الحقيقة ، وما كان الجهل الذي ساد عقولهم وساد قلوبهم وفرق فيما بينهم وجعل كلا منهم يحارب أخاه.

إن الجهل وعدم الايمان هو الاساس ، وليس الالحاد هو حل المشكلة. فحل المشكلة هو وضع الدين في موضعه الحقيقي كتربية للوجدان وكأصل للاصول التي لاتقوم الحياه بدونها.

إذا أردنا حقاً أن نقضي علي التعصب فليرجع المسيحيون الي انجيلهم وماورد فيه بحق وليعتصموا به وليطبقوه ، لأن هذا هو مدي الايمان. وعندما يرجع المسلمون الي القرآن بحق والي أحاديث النبي الصحيحة بحق. حينئذ لن يكون هناك تعصب بل كل احترام لحريية الانسان

واحترام الانسان لانسانية الانسان المخلص الصادق مع  
نفسه ومع ربه ومع وطنه.

## التسامح الديني وحقوق الانسان

السفير عبد الحميد عبد الغني

سفير بوزارة الخارجية المصرية

هذه الندوة تبدو أفضل من ندوة الأمم المتحدة وأكثر حيوية. هناك نقاط كثيرة أثيرت هنا ونقط كثيرة أثيرت هناك. كنت أحب أن أقدمها لكم وأعلق علي بعضها. ولكن المجال لايسمح. هناك بعض نقط ذكرها السفير حسين أمين وهي تستحق التعليق. فقد بدأ كلمته بشي من النقد والتهكم علي ندوات الأمم المتحدة ، وأنا اختلف معه تماما في هذا ، لأن هذه الندوة عقدت في اطار تدعيم حقوق الانسان باعتبار أن الحرية الدينية هي حق من حقوق الانسان. حقوق الانسان وتدعيمها ليست مسألة أن يجتمع مؤتمر ويصدر قرارا ويصبح هذا فرمانا نافذ المفعول. بل هي عملية تثقيف وتنمية وتربية للنفس ، وتكوين رأي عام عالمي يفهم أولا ماهية حقوق الانسان لان حقوق الانسان تطورت علي مر التاريخ. بدأت بحقوق سياسية وأضيفت لها حقوق اقتصادية ثم حقوق اجتماعية وثقافية وهكذا. فتثقيف جماهير الناس وتوعيتهم بحقوق الانسان عملية طويلة الأجل.

هل لها نتيجة أم لا؟ أقول أن لها نتائج ايجابية ملموسة  
وأستطيع أن أضرب مثلا علي هذا :

عند اعداد الدستور المصري الذي صدر بعد يوليو ٥٢  
لسنة ١٩٥٦ ، وضع أمام اللجنة التي شكلت لوضع هذا  
الدستور قوائم بما تم وضعه في ذلك الوقت من مواثيق  
حقوق الانسان . وعندما تراجع مواد هذا الدستور تجسد  
كثيرا من مواده وخصوصا المتعلقة بحقوق الانسان المصري  
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مأخوذة أكاد أقول حرفا  
من الميثاق العالمي . ولم تكن هذه الفكرة واردة في أذهاننا  
ولم نكن قد دخلنا في تطبيق الاجراءات الاشتراكية .  
وكانت هذه مسائل جديدة جدا علي التفكير المصري  
وكان تفكيرنا محصورا في الحقوق السياسية كما وضعتها  
الثورة الفرنسية وكما جاءت في الدستور البلجيكي وكما  
أخذنا منه قبل يوليو ١٩٥٢ .

هذه أمثال علي نتيجة ايجابية لمواثيق حقوق الانسان.  
صحيح اننا في اجتماعات الأمم المتحدة كنا نتحدث كثيرا  
وكان الانسان مع نفسه وبين زملائه يقول ماهي نتيجة هذا  
الكلام الذي نتحدث فيه ومانصده من أوراق ووثائق وتقارير؟  
ثم سنة بعد أخرى نجتمع في لجنة حقوق الانسان وفي  
الجمعية العمومية . ولكن لاندرى أن هناك بلد مثل مصر وهذا

ينطبق علي بلاد كثيرة جدا تجد دساتيرها متأثرة بمواثيق حقوق الانسان . ويبين تقرير للأمم المتحدة أثار الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومواثيقها في دساتير عدد كبير من الدول الحديثة . مثل آخر عن استقلال عدد كبير من الدول وبالذات من الدول الأفريقية . كان من العوامل التي أثرت في عملية الاستقلال وعجلت به وكونت رأيا عاما في هذه البلاد التي تطالب بالاستقلال . المناقشة الطويلة التي استمرت في الأمم المتحدة عن حق تقرير المصير . صحيح أننا كنا نتحدث عن حق تقرير المصير ووسائل تنفيذه كلام نقول له داخل جدران الأمم المتحدة . ما الجدوي ؟ لكن تبين لنا بعد فترة من الزمن أن هذه المناقشة كان لها صدي في الشعوب الأفريقية . وكان الكلام الذي يذكر في الأمم المتحدة عن حق تقرير المصير يستشهد به ويعطي الثوار شيئا من القوة والسند في مطالبتهم باستقلالهم . فأنا لأتفق مع السفير أمين في أن مثل هذه الندوات والاجتماعات لاتستفيد منها الا شركات الطيران والفنادق . في الواقع هذه الاجتماعات تؤدي الي تكوين رأي عام . وهذا ينطبق علي مسائل كثيرة في الأمم المتحدة ليست فقط تلك المتعلقة لحقوق الانسان .

وأريد أن أعلق علي ماجاء في حديث السفير حسين

أمين. فنحن لم نذهب الي ندوة الأمم المتحدة لنقدم صورة مزيفة عن واقعنا أو عن الدين. فمثلا ذكرت وأوضح غيري من المندوبين المسلمين لانه لا اكراه في الدين. ولكن نحن لم نقل ان المسلمين (حرم عليهم القتال) بالعكس قلنا بنص القرآن أن المسلمين واجب عليهم القتال في حالتين..... 131 اعتدي عليهم أو اعتدي علي دينهم فمن واجبهــــــــــــــــم أن يحاربوا دفاعا عن أنفسهم ودفاعا عن عقيدتهم. وفي حالة أخرى يجب عليهم القتال عند اخراجهم من ديارهم. في هذه الحالة تكون فريضة اسلامية أن يقاتلوا دفاعا عن وطنهم.

نحن لم نأخذ كلمة أو جزء أو آية من القرآن وأغفلنا البقية... لا ، بل قدمنا الصورة الواقعية. وعندما يأتي السفير حسين أمين ليقول لنا هذا ما هو موجود في القرآن... نقول له؛ لا... 131 أنه بعد أن تم نزول القرآن ، وبعد أن مضى الرسول الي الله سبحانه وتعالى جاء عصر الخلفاء الراشدين فنري في عهد عمر بن الخطاب الذي أعطاه أولا لأهل دمشق ثم لأهل القدس وكانت الأغلبية منهم مسيحية... نصوصا صريحة مازالت محفوظة في كتب المسلمين والمستشرقين تؤكد المحافظّة علي كنائس النصارى وعلي مقدساتهم. وكما قال ممثل السعودية: ليس التزام المسلمين بالمحافظة علي الكنيسة فقط وانما أيضا علي حيزها ، أي المساحة المحيطة بها... فهل

نقول هنا ان عمر بن الخطاب خالف القرآن عندما أعطي  
هذا العهد. ان سلوك عمر هو الاسلام.

إن الاسلام هو ماجاء في القرآن والسنة وما فعله  
الخلفاء الراشدون ، كل هذا يكون . الشريعة الاسلامية .

هناك موضوع آخر . . . فعندما تحدثنا لم نقف لنتمسح  
بالاسلام بتأكيد علي التسامح الديني . بل ذكرنا وقائع  
من الحياة المعاصرة لنا . . . فقد ذكر ممثل المغرب مثلا أنه  
في أثناء الحرب العالمية الثانية ، قامت حكومة فيشي  
الموالية للنازي في فرنسا وطلبت من ملك المغرب  
أن يرسل الي فرنسا اليهود المغاربة . وفي ذلك الوقت كان  
هناك في المغرب مئات الألوف من اليهود وقد رفض الملك  
محمد الخامس وقال . . . هؤلاء مواطنون مغاربة فلا أستطيع  
ولا أقبل لكي يسجنوا أو يقتلوا في سجون النازي اللي كان  
يحتل فرنسا في ذلك الوقت .

وذكر السيد معروف الدواليبي رئيس الوزراء  
السوري السابق . . . انه عندما كان في سوريا يتولي منصباً  
رسمياً جاءه وفد من المسيحيين يطلبون السماح بتدريس  
المسيحية في المدارس ، اذ مثلما يتعلم الطلاب المسلمون  
دينهم ، يجب أن يتعلم الطلاب المسيحيون دينهم أيضاً . فلم

يقرر فقط تدريس المسيحية ، بل قرر معونة مالية من ميزانية الدولة لتدريس المسيحية في مدارس سوريا. وقد عقب علي ذلك بأننا في مصر دائما نعمل ذلك .

وبالطبع د، وليم سليمان أغناني عن أن أتكلم عن مصر. لأن بيانه كان في الحقيقة تحليلا تاريخيا واجتماعيا لعوامل الوحدة الوطنية في مصر بتأصيله ، المسألة أنه في دار البلاد الاسلامية المسيحي أو اليهودي يكون ذميا ثم ينتقل الي مرحلة أخرى أن يصبح (مليا) ثم الي مرحلة ثالثة وهو ان يصبح (مواطننا) أسوة بالأغلبية الاسلامية. وهذه المرحلة وصلنا اليها في مصر منذ عهد بعيد ، تخللتها فترات في التاريخ.. وليس ضروريا أن نقف عند المقريزي، فمتابعة الصحف المصرية منذ ثلاث أو أربع سنوات تشير الي حالات من التوتر ومن التعصب ، وحالات من الاحتكاك بين المسلمين والأقباط كحرق كنائس .. الخ. لكن لايمكننا أبدا أن نغض أعيننا عن الحقيقة الواقعة وهي أن التسامح هو الأصل. أذكر أنه كان بجانبني في الندوة مستشار من وزارة الخارجية يشغل منصب عضو في البعثة المصرية الدائمة في الأمم المتحدة ، لكي يساعد في الاعداد ، ولم أكن أعرف ان كان مسلما أو مسيحيا.. فاسمه توفيق زاهر. وأثناء مناقشة تمت فيما بعد تبينت أنه مسيحي كاثوليكي. عندما

علمت بذلك جاء دوري للحديث. بعد انتهاء د. وليم سليمان من بيانه. قلت ليس هنا داعي للحديث عن الحالة في مصر. فالوفد المصري الموجود الآن عبارة عن ثلاثة الأول د. وليم سليمان قبطي أرثوذكسي ، ود. توفيق زاهر قبطي كاثوليكي ، وأنا مسلم. ونحن الثلاثة أصدقاء تجمعنا أواصر المودة والأخوة. ونحن صورة مصغرة للمجتمع المصري وهذه هي الصورة الواقعية لمجتمعنا بشكل عام وبغض النظر عن فترات معينة يحدث فيها شيء من التوتر. والذي يأتي في الغالب نتيجة عوامل خارجية أجنبية أو محلية. وعندما تنزل هذه العوامل تعود العلاقة بين العنصرين الي حالتها الطبيعية كعلاقة مواطنين معا. هناك موضوع آخر. فقد حدث نوع من المشادة بيني وبين مندوب اسرائيل عندما تحدثنا عن الاعتداء علي المقدسات الدينية في فلسطين. وتكرر بذلك كلام قيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال لجنة حقوق الانسان. مثل حرق المسجد الأقصى ومحاولة الاعتداء بالرصاص علي المصلين في المسجد الاقصى ومحاولة الاعتداء علي كنيسة القيامة. والغريب أن الذي فتح باب المناقشة في هذا الموضوع كان قسا فرنسيا أوضح أن اسرائيل تقوم بعملية منظمة لتهوديد القدس. وضرب مثلا بأن عدد المسيحيين في مدينة القدس سنة ١٩٦٧ ، كان ٢٩

ألف ، وبعد احتلال اسرائيل للقدس ونتيجة للابعد  
التدريجي لهم وصل عددهم الآن الي أقل من تسعة آلاف .

وعندما جاء دور مندوب اسرائيل اشتبك مع  
المندوب السوفيتي اذ ضرب مثلا عجيبا جدا وهو أنه يوجد  
بمدينة جنيف أربعة آلاف يهودي يقوم علي خدمتهم كل  
خمسائة حاخام في حين أن عدد اليهود في الاتحاد السوفيتي  
ثلاثة مليون ، وليس لديهم حاخام واحد ، وقد اندهشت جدا  
للعدد الكبير من الحاخامات لهذا العدد القليل من اليهود  
في جنيف . اذ كيف يكون لكل خمسمائة يهودي حاخام ؟  
وعندما ندرك أنه هناك ثلاثمائة طفل من الخمسمائة سيكون  
لكل مائتين رجل وسيدة حاخام . ، وهذه نسبة أعلي من  
النسبة الموجودة في أي دين في العالم . فمثلا في مصر نجد  
قرية بها خمسة آلاف فرد يكون لها شيخ واحد . وهذا  
الشيخ لايوم الناس للصلاة فقط ، بل يعلمهم القرآن ، ويقوم  
بدور المأذون ، وممارسة طقوس المآتم التي غير ذلك .  
وبالمقابل عندما تزور قرية مسيحية ستجد ان لها قسا  
واحدا .

اذن لماذا يحتاج اليهود الي كل هؤلاء الحاخامات؟  
وبذلك يكون مطلوبا ليهود الاتحاد السوفيتي عدة آلاف من

الحاخامات . وفسرت هذه الظاهرة بأنها لاتعود الي التفسير الديني . الذي لايتطلب فك تعقيداته . ولذلك فالحديث القديم الذي نسمعه بأن سبب اضطهاد اليهود الذي تكرر عبر مراحل التاريخ ، وفي جميع شعوب العالم بدءا من المصريين والروس والانجليز ، وما نسمعه الآن من أن الموجة قادمة علي أمريكا أيضا ، سبب كل ذلك التلمود وليس التوراه . فما نقله السفير حسين أمين (من غير اليهود يجوز لك أن تسرقه) وأضيف لها(أما أخوك اليهودي فلا يجوز لك أن تسرقه بأكثر من السدس) ليس هذا من التوراه ولكنه من التلمود . وهذا التلمود يضع في أذهان اليهود أنهم جنس متميز عن جميع الأجناس وأنه شعب الله المختار . وأن اليهودي وحده هو الذي خلق علي صورة الله . رغم أن غير اليهود خلقوا علي نفس الشكل ، لكنهم حيوانات ، ولكنهم صوروا بهذه الصورة لكي يؤنسوك في هذه الدنيا .

رد السفير السوفيتي علي المندوب الاسرائيلي بجملة ، قال فيها ان اليهود في الاتحاد السوفيتي ليسوا محتاجين الي حاخامات لأنهم جميعهم ملحدين .

وأذكر أن هناك احصائية للأمم المتحدة بينت أن عدد الملحدين في العالم زاد زيادة كبيرة جدا بدءا من ١٩٠٠ حتي ١٩٨٠ . وعندما سألت عن سبب زيادة العدد والذي وصل

الي ٩٠٠ مليون فرد ، تبين لي أن السبب يرجع الي تصوير البلاد الشيوعية بأنها بلاد لادينية. فوضعوا جميع الناس في هذه البلاد عدا الأقليات الدينية في قائمة الملحدين. وكما قال السفير أحمد عزت عبد اللطيف فرغم الحاد الصيـن وروسيا فاننا لانجد بينهم الصفاء.. فعدا الصين لروسيا أكثر من العدا بين العراق وايران.. ولذلك فمقولة السفير حسين أمين من ان الالحاد يمثل منافسا ، بسبب الصفاء بين الملحدين. هذا غير صحيح.

وفي موضوع آخر تحدثت عن الصحة الدينية والتطرف الديني. وقلت أن هاتين الظاهرتين موجودتين في العالم كله وقد تظهران بشكل واضح جدا في البلاد الاسلامية الا انهما ظاهرتان عالميتان. وقد قرأت احصائية في احدي الصحف الامريكية تقول أن عدد الشباب في أمريكا الذين يذهبون الي الكنائس أكبر بكثير من نسبتهم في عهد آباؤهم وأجدادهم. ويقترن بالصحة الدينية التطرف الديني ، وهذا موجود. وقد مرت مصر بهذه المرحلة ، وحاولنا مقاومتها بالطرق البوليسية ففشلنا. بل وانتشرت وزادت قوه. ولذلك فاننا نلجأ الي التثقيف العام وتعريف الناس بدينهم علي حقيقته. ونري أن ذلك تكون له نتائج ايجابية. ولكن لأننا

كنا في ندوة دولية فقد كنت أتحدث عن الجانب الدولي  
للتطرف الديني. وقرأت مئات المرات ، عن أنه كلما  
حدثت عملية من عمليات التطرف الديني ، توصف في  
الصحف الأمريكية والأوروبية بأنهم (ارهابيون اسلاميون).  
فعندما يقتل رئيس دولة يذهبون علي الفور الي ادانة المتهم  
بأنه مسلم أصولي ، متمسك بأصول الاسلام. واذ ذهب  
البعض لنسف أحد السفارات الأجنبية ، قالوا : هؤلاء  
متمسكون بمبادئ الاسلام. واذ خطف البعض طائرة وكان  
مظهرهم اطلاق اللحية فهؤلاء يجب أن يكونوا مسلمين  
أصوليين. الخ. وهذا تشويه لصورة الاسلام وتثبيت لهذه  
الصورة المشوهة في عقول العالم. لأن العالم تسيطر عليه  
الصحافة ووكالات الأنباء الغربية التي تبث مثل هذا  
التشويه. ولذلك فمن واجب الأمم المتحدة بقدر استطاعتها  
أن تقاوم هذا التيار الذي يسري في وسائل الاعلام الدولية.  
وأخيرا فأنني أعترف بأن هذه الندوة جيدة للغاية.  
من ناحية عدد الحاضرين واهتمامهم بالموضوع ، ومشاركتهم  
في المناقشة.

١١ - أ. فهمي ناشد : المحامي - وكيل نقابة المحامين  
بمصر - نائب رئيس اتحاد  
المحامين الأفارقة.

أريد أن أبدي تضامني مع د. ميلاد حنا في رغبته  
بأن تتعدد مثل هذه الندوات . ولعلنا نصل الي صيغة  
لاحظتها في مقولتين ، الأولى جاءت في حديث البابا شنوده  
في عيد الميلاد مؤخرا تحدث عن آية في الانجيل تقول  
عليك أن تحب قريبك كما تحب نفسك . ويين أن القريب  
في الانسانية . أي أن علاقة القربي بين صاحب الدين  
والدين الآخر هي قربي في الاخوة الانسانية . وهذا المفهوم  
جاء أيضا في أول ميثاق اسلامي علي لسان عمر بن الخطاب  
(متي استعبدتم الناس وقد ولدنهم أمهاتهم أحرارا) . فربط  
بين الانسان وحرية وحقه منذ ميلاده . وهذا معناه أن  
الانسان في الاسم له جوهر عالمي ، وليس جوهر خاصا . ومن  
هنا فالصيغة التي أرجو أن تتسع لها الندوة القادمة هي في  
أساس الاخاء . هل أساس الاخاء التسامح أو الاحترام؟  
وهذه مسألة قد تترك لندوات قادمة .

الملحق الأول

تقرير بشأن الحلقة الدراسية للأمم المتحدة

الخاصة

بتشجيع التفاهم والاحترام في المسائل المتعلقة

بحرية الدين والمعتقد

جنيف ٢ - ١٤ ديسمبر ١٩٨٤

---

اعداد

الاستاذ الدكتور وليم سليمان قلاده

المحامي

نائب رئيس مجلس الدولة المصري سابقا

في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ أُقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وتنص المادة ١٨ من هذا الاعلان علي أن (لكل شخص الحق في حرية الفكر والضمير والدين).

وفي ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ أُقرت الجمعية العامة للاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية وصارت نافذة اعتبارا من ٢٣ مارس ١٩٧٦ . وتنص المادة ١٨ منها علي أنه :

١ - لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والدين . ويشمل هذا الحق حريته في الانتماء الي أحد الأديان أو العقائد باختياره . وفي أن يعبر منفردا أو مع آخرين بشكل علني عن دينه أو عقيدته سواء كان ذلك عن طريق العبادة ، وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم - منفردا أو مع آخرين بشكل علني أو غير علني .

٢ - لايجوز تعريض أحد لاكمراه من شأنه أن يخل بحريته في الانتماء الي أحد الأديان أو العقائد التي يختارها وتورد الفقرة الثالثة من هذه المادة بعض القيود علي الحرية المقررة في الفقرتين السابقتين اذ تنص علي ان :

- (لايجوز تقييد حرية الانسان في التعبير عن دينه أو معتقده الا بالقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحررياتهم الأساسية).

وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ أصدرت الجمعية العامة اعلانا بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد. ونظرا لأهمية هذه الوثيقة فاننا نورد نصها كاملا في الملحق الأول لهذا التقرير.

وفي ٩ مارس ١٩٨٣ أصدرت لجنة حقوق الانسان قرارا طلبت فيه من الأمين العام أن يعقد حلقة دراسية عن تشجيع التفاهم والتسامح والاحترام في المسائل المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد (وقد عقدت هذه الحلقة في الفترة من ٢ - ١٤ ديسمبر ١٩٨٤ في سراي الأمم المتحدة بجنيف بسويسرا).

وقد وجهت الدعوة الي عدد من الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية وحركات التحرير الوطني والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لسدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونورد في الملحق الثاني بيان بالمشركين في الندوة.  
ولقد دعي اتحاد المحامين العرب لارسال مراقب  
وتشرفت بتكليف الاتحاد لي لحضور الندوة.

وانتخبت الندوة رئيسا لها المنذوب البولندي  
وثلاثة نواب للرئيس هم مندوبو الأرجنتين ومصر (السير  
عبد الحميد عبد الغني) والهند كما انتخبت مندوب  
ايرلندا مقررا.

ولقد أعد مركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة عددا  
من الدراسات لتكون بمثابة خلفية أو أوراق عمل للندوة  
وتحددت نقاط خمسة لتكون موضوعا للمناقشات :

أولا : مبدأ التسامح والحرية الدينية في ميثاق الأمم  
المتحدة والأجهزة الدولية لحقوق الانسان.

ثانيا : طبيعة - وأبعاد ، المظاهر المعاصرة لعدم التسامح  
في شأن الدين أو المعتقد.

ثالثا : نماذج من النشاطات القومية أو المحلية لمنع عدم  
التسامح ومناهضته.

رابعا : البرامج التعليمية لدعم التسامح في الدين أو  
المعتقد.

خامسا : النشاطات المقبلة لتعزيز حرية الدين أو المعتقد

وحمايتها - مع الاهتمام خاصة بتنفيذ الاعلان  
الخاص بالقضاء علي جميع أشكال التعصب  
والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد.

ولقد تمت مناقشة كل من هذه النقاط في فترة من  
الأيام التي عقدت فيها الندوة ثم أصدرت الندوة تقريراً  
عما دار فيها من مقدمة وخمسة فصول ، خصص لكل نقطة  
من نقاط المناقشة . ونورد هذا التقرير في الملحق الثالث .

\* \* \*

وفي خصوص النقطة الأولى ، أشير الي أن مبدأ  
التسامح في المسائل المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد معلن  
في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان  
وفي وثائق دولية أخرى . وتمت الإشارة بصفة خاصة الي  
ديباجة الميثاق والفقرة ٣ من المادة الأولى التي تنص علي  
أن من بين أهداف الأمم المتحدة تحقيق التعاون الدولي  
في حل المشاكل الدولية وفي تعزيز احترام حقوق الانسان .  
والي المادتين ٤ ، ١٨ من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق  
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والي اتفاقية منظمة العمل  
الدولية المتعلقة بالتمييز في العمالة والمهن . والي اتفاقية

اليونسكو الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم. علي أن ديباجة الاعلان العالمي بشأن القضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد وكذلك نصوص هذا الاعلان تؤكد بصفة خاصة مبدأ التسامح والفهم والاحترام بين الأديان. فقد جاء في الديباجة أن أحد المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة هو مبدأ الكرامة والمساواة الاصيلتين في جميع البشر، وأن الدين أو المعتقد هو لكل أمرئ يؤمن به - أحد العناصر الأساسية في تصوره للحياه وان من الواجب احترام حرية الدين أو المعتقد وضمانها بصورة تامة. ثم نص الاعلان في مواده المختلفة علي أن لكل انسان الحق في حرية التفكير والضمير والدين. وأنه لايجوز تعريض أحد للتمييز علي أساس الدين أو غيره من المعتقدات. وان هذا التمييز يشكل اهانة للكرامة الانسانية وانكارا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويجب أن - يشجب بوصفه انتهاكا لحقوق الانسان والحريات الأساسية التي نادي بها الاعلان العالمي لحقبة الانسان. وأنه يجب أن تتخذ جميع الدول تدابير فعالة لمنع واستئصال أي تمييز علي أساس الدين أو المعتقد وعليها أن تبذل كل ما في وسعها لسن التشريعات أو الغائها حين يكون ذلك

ضروريا للحيلولة دون أي تمييز من هذا النوع ولا تخاذ  
جميع التدابير الملائمة لمكافحة التعصب القائم علي أساس  
الدين أو المعتقدات الأخرى.

ولقد أوضحت المناقشة أن الوثائق الدولية التي  
تعالج حرية الدين والمعتقد كان لها أثر ايجابي علي  
التشريع الوطني والممارسة الوطنية. وطرح اقتراح بأن  
تبحث الندوة إمكانية صياغة ميثاق دولي جديد يعالج  
القضاء علي عدم التسامح والتمييز القائمين علي الدين  
أو المعتقد.

وفي شأن النقطة الثانية لاحظ موجه المناقشة أنه  
علي الرغم من التسليم بالحق في حرية الايمان بدين أو  
معتقد فان مظاهر التعصب والتمييز القائمين علي أساس  
الدين أو المعتقد مازالت موجودة في أنحاء شتى من العالم.  
وأوضح البعض أنه كما أن التعصب وعدم التسامح يظهران  
بين الأديان أو العقائد المختلفة فانهما يظهران أيضا بين  
نفس المنتمين الي دين أو عقيدة واحدة. وأشار كثير من  
المشاركين الي أن عدم التسامح يظهر بسبب عدم الاستعداد  
لقبول حق كل فرد في أن يكون مختلفا عن سواه. ويأتي  
التعصب أساسا من عدم احترام معتقدات الآخرين ، وحين  
تلقن علي نحو جامد يقسم الشعوب الي مؤمنين بعقيدة معينة

وغير مؤمنين بها. واقترح البعض أن يوصي في الندوة  
باجراء دراسات ميدانية للظروف الاجتماعية والاقتصادية  
التي تولد التعصب ومن بين الحالات الواقعية التي قدمت  
كمثل صارخ للتمييز وعدم التسامح ما يحدث في جنوب  
افريقيا وفي فلسطين.

وفي خصوص النقطة الثالثة استعرض العديد من  
المشاركين الحالة في بلدانهم في ميدان حرية الدين  
أو المعتقد. وذكر البعض بأن المصدر الرئيسي لعدم  
التسامح يرجع الي التعاليم الدينية التي تبشر بعدم التمييز  
والاخاء والاحترام المتبادل بين البشر. وشدد عدد من  
المشاركين علي أهمية التسامح وعدم التمييز في المجتمعات  
المتعددة الأديان. وفي هذا المجال قدم الحاضرون من  
الدول والمنظمات العربية والاسلامية ما يأمر به الاسلام من  
أن لا اكراه في الدين. وكيف أنه يحترم الأديان الأخرى  
وقدم الحاضر عن اتحاد المحامين العرب نموذجا واقعيًا  
للتسامح بالتجربة التي جرت علي أرض مصر. وسنشير  
اليها في نهاية هذا التقرير.

ولقد كانت مناقشة النقطة الرابعة مناسبة جيّدة  
لابدء أفكار ومقترحات بالغة القيمة. فلقد لوحظ بحق  
أن القوانين لاتوفر دائما الوسائل الكافية لضمان التنفيذ

الفعال للمبادئ والمعايير المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد  
وقال موجه المناقشة أن الوقت حان للنظر في اقتراحات  
معينة بخصوص برامج التعليم التي يمكن الاضطلاع بها  
لتعزيز التسامح ازاء الدين أو المعتقد. وذلك علي  
مستويات ثلاثة : علي مستوى الدولة ، وعلي مستوى العائلة  
وعلي مستوى وسائل الاعلام. وذكر بعض المشاركين انه من  
الأفضل في سياق حرية الدين أو المعتقد استعمال كلمة  
(احترام) بدلا من كلمة تسامح. فما ينبغي للأديان أن  
تحظي بمجرد التسامح وانما تكون لها الفرصة للحياة في  
كرامة وسلام.

ورأي البعض أن الاختلافات بين الأديان غالبا  
ما تكون ظاهرة أكثر منها حقيقية. فهي في جوهرها تدعو  
الي الاخوة والرحمة والمحبة. واقترح في هذا الصدد أن  
يتعرف الطلاب علي تعاليم الأديان المختلفة لتحظي منهم  
بالفهم والاحترام.

ودعا البعض أن تتضمن اجتماعات العبادة في مختلف  
الأديان مايساعد علي بناء جسور بينها. وان يعزز كل  
دين بين رعاياه التفهم والاحترام للأديان الأخرى.

وركز بعض المتحدثين علي المؤسسات التعليمية

وشددوا علي أهمية التعليم المدرسي النظامي في تشكيل اتجاهات التسامح وعدم التمييز في الأمور المتصلة بالدين أو المعتقد. فلا يكون المناخ المدرسي مؤديا الي التعصب بل يكون هدفه الأساسي تشكيل اتجاهات التسامح وعدم التمييز في الأمور المتصلة بالدين أو المعتقد. بحث تتوخي اليقظة لضمان الاتتعارف الكتب والمواد الدراسية مع مبدأ التسامح. وأن تؤكد البرامج الخاصة بتعليم المدرسين علي أهمية حقوق الانسان بما في ذلك الحق في حرية الدين أو العقيدة. وهنا أبرز البعض المسؤولية الخاصة بالمدراس الدينية التي يتعلم فيها رجال الدين - فينشأون علي روح التسامح وأن يكون جزءا من برامج تكوينهم ، ونشاطهم فيما بعد ، موضوعه حقوق الانسان وليس فقط الأمور المتعلقة بمعتقداتهم الخاصة بهم. ويكون موضوعا لتعليمهم ومواعظهم.

وشدد البعض علي أهمية الفهم الثقافي المتبادل للأديان والمعتقدات . بحيث تكون معلومات اتباع دين معين أو عقيدة بشأن دين الآخر أو عقيدته معلومات صحيحة وليست منسوبة الي ذلك الدين علي غير الحقيقة فتكون صورة الأديان والعقائد الأخرى قائمة علي أسس موضوعية وبوسائل غير دعائية. واقترح في هذا الصدد ماقدمه مركز حقوق الانسان بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة بإنشاء

فريق بحث من الخبراء لوضع ونشر مادة تعليمية بشأن الأدبان والمعتقدات الرئيسية تعريزا للتسامح ازاء الدين أو المعتقد.

ورأي بعض المشاركين أنه كثيرا ما يتم تشويه التاريخ عند تدريسه ويكتسب الأطفال مواقف تعصب من تدريس التاريخ بهذه الصورة المشوهة.

وتضمنت المقترحات أن تعد الامانة العامة للأمم المتحدة دراسة عن كيفية وضع البرامج التعليمية علي أفضل وجه. وقيل ان جامعة الأمم المتحدة يمكن أن تساعد في هذا الصدد. واقترح أيضا أنه يمكن أن يقوم مركز حقوق الانسان بتنظيم حلقة دراسية في هذا الصدد.

كما ركز بعض المتحدثين علي دور المحامين وقيل أنه ينبغي جعل هذه المهنة القانونية يقطعة تجاه مسألة التعصب والتحيز. وذكر البعض أنه ينبغي تنظيم مقررات دراسية تتصل بحقوق الانسان داخل كليات الحقوق.

واتفق المتحدثون علي الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به وسائل الاعلام والأعمال الأدبية والفنية في تشجيع التسامح وتجنب نشر القيم المستندة الي الكراهية والتمييز.

وأشار بعض المتحدثين الي دور المنظمات غير

الحكومية في نشر المعرفة والفهم لمبادئ حقوق الانسان .

وأعربوا عن اعتقادهم بأن من بين المسؤوليات الرئيسية لهذه المنظمات الاسهام في تنمية وعي الجمهور وادراكه لحقوق الانسان والحريات الأساسية .

وفي نهاية المناقشات قال الرئيس ان هذه الندوة

حدث كبير وسيكون له آثاره الدولية والمحلية اذ لا بد - مع مواصلة الجهد - حتي يثمر وثيقة يرتضيها المجتمع الدولي وتساهم في تأكيد الثقة والتعاون بين البشر .

ولقد كانت تلبية اتحاد المحامين العرب لدعوة

لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة لحضور هذه الندوة فرصة للمساهمة منه مع جميع الدول والمنظمات في العمل علي حفظ حقوق الانسان وكرامته في مختلف مجالات الحياة .

ولقد ذكرت في حديثي ان اتحاد المحامين العرب

يضم نقابات المحامين التي تضم الآن منهم في البلاد العربية وان موضوع حقوق الانسان يأخذ جزءا كبيرا من جهوده . وقد أصدر ترجمة عربية للوثائق التي صدرت عن الأمم المتحدة في هذا الشأن كما أن مركز الأبحاث والدراسات الخاص به يضع ضمن اهتماماته الأساسية هذا الموضوع .

وفي حقيقة الأمر ، وكما أوضحت في المناقشات التي جرت في الندوة ، فان التفاهم والتسامح والاحترام بين اتباع الأديان والعقائد ، في مجتمع معين انما يتم أساسا - لا من خلال الفكر النظري ولكن علي أرض الواقع. ففي المجتمع التعددي تحديات وطنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. هنا نقطة البداية - ماهو موقف كل جماعة من التحدي المطروح؟ معركة الاستقلال الوطني في بلد محتل أو مستعمر مثلا. والمعارك المتوالية بعد ذلك هنا تكسب كل جماعة ، أصحاب كل دين أو عقيدة الحق في الاحترام. في هذا الوقت يكون المجتمع محتاجا الي كل مكوناته - وبقدر مايعطي أصحاب كل دين أو عقيدة يحصلون علي الاحترام وليس فقط علي مجرد التسامح. الموقف الواقعي نحو أهداف المجتمع وتطلعاته هو العامل الحاسم في هذا المجال.

ولقد ذكرت اننا سمعنا مناقشات دقيقة حول التسامح والاحترام. ولكن لايسوغ الاكتفاء بهذا فهناك خطوة أخرى أكثر ايجابية هي المشاركة. العمل المشترك علي قدم المساواة. فالتسامح والاحترام يعنيان ان الطرفين يقفان الواحد في مواجهة الآخر يعترف به ويرحب به. وما أتصوره وما أرجوه هو أن يقف الاثنان كتفا الي كتف في

مواجهة التحديات التي تهدد حياتهما معا يعملان للتغلب  
عليها.

ولكي أوضح هذه الفكرة قدمت بعض الامثلة من  
الخبرة المصرية. كيف واجهت جميع مكونات المجتمع  
- المسيحيون والمسلمون - معا وفي وحدة كاملة الاستعمار  
البريطاني. وكيف رفضت جميع المكونات المشروعات  
والخطط البريطانية الرامية الي فصم هذه العروة الوثقى.

واذن فالخطوة الأولى نحو تحقيق التفاهم والتسامح  
والوحدة يكون في اقتناع مكونات الجماعة كلها بأن  
كرامة أي منها ومصالحة وحصوله علي حقوقه مرتبط بتفهم  
المجتمع ككل وحصوله علي حقوقه الوطنية والسياسية  
والاجتماعية فعلي أرضي الواقع يدور الحوار المجدي والفعال  
بين الأديان والعقائد. وعلي هذه الارضي الواقعية يتحقق  
الاحترام والتفاهم.

وذكرت أن هذه هي الخبرة المصرية في هذا الشأن  
فلقد فشلت كل جهود المحتل للتفرقة. وحين خرج اللورد  
كرومر من مصر سجل في كتابه أنه لم يجد بين المسلمين  
والأقباط فارقا في المواقف العامة. الجميع لهم نفس الأهداف  
والمواقف. واستمر هذا التفاهم وهذه الوحدة في المجالات

التالية. في ميدان السياسة والثقافة وفي ميدان القتال  
وقدمت أمثلة واقعية لذلك .

وهكذا صدر الدستور المصري يسجل هذه الممارسة  
الواقعية هي مبدأ المواطنة والمساواة بين المصريين وقلت  
انه في ظل هذه الحركة الواحدة المتواصلة بهت اللون  
الديني لمصطلح الأقلية والأغلبية. وأصبح مفهومها سياسيا  
واقصاديا .

وذكرت أن هذا النموذج من الحوار والوحدة قد  
لايكون متاحا في بعض المجتمعات اما لان بعض مكونات  
الجماعة تتخذ موقفا انعزاليا ثابتا وترفض الاندماج في  
حركة المجتمع ككل ، واما لان مكونات أخرى ترفض  
أن تتيح هذه الفرصة لغيرها . ولكن الكفاح المتواصل  
والتصميم والتضامن لا بد ان يفتح آفاق التفاهم الانساني في  
كل مجتمع .

ان المواطنة في الاساس عطاء وأداء للواجب ، وعلي  
هذا الأساس يكون الشخص جديرا بأن يكون مواطنا وعلي  
أساس هذا المبدأ يستطيع المجتمع أن يتجاوز أي توتر  
يحدث داخله . بل سرعان مايدوي هذا التوتر ليستعيد  
المجتمع بكل مكوناته حيويته ونشاطه ووحدته ليواصل

مسيرته نحو تحقيق أهدافه. ويجهد بجميع الوسائل الواقعية والقانونية لقطع الطريق علي ما يهدد حقوق أي مواطن علي أرضه.

وبهذا المنهج يكتسب المجتمع خبرته. ويسجل نتيجة انجازاته في وثائق دستورية داخلية ، ومواثيق عالمية.

# الملحق الثاني

## الفصول

الأول                      الثاني                      الثالث                      الرابع

من مشروع تقرير الحلقة الدراسية للأمم المتحدة المعنية  
بتشجيع التفاهم والتسامح والاحترام في المسائل المتعلقة  
بحرية الدين أو المعتقد

جنيف ٣ - ١٤ ديسمبر ١٩٨٤



## مشروع تقرير

حلقة دراسية للأمم المتحدة بشأن تشجيع التفاهم والتسامح

والاحترام في المسائل المتعلقة بحرية

الدين أو المعتقد

جنيف - سويسرا

٣ - ١٤ كانون أول/ديسمبر ١٩٨٤

المقرر : الدكتور كيفين بويل (ايرلندا)

الفصل الأول : مبدأ التسامح في ميثاق الأمم المتحدة وحرية

الدين أو المعتقد في اطار الصكوك الدولية

لحقوق الانسان.

البند ١ : مبدأ التسامح في ميثاق الأمم المتحدة وحرية

الدين أو المعتقد في اطار الصكوك الدولية

لحقوق الانسان.

١ - نظر في المبدأ ١ من جدول الأعمال في الجلستين

الثالثة والرابعة المعقودتين في ٤ كانون الأول/ ديسمبر

١٩٨٤) وأدار المناقشة السيد ألكندر فيرا

(يوغوسلافيا).

وأشار مدير المناقشة ، في معرض تقديمه للبند ، الي أن مبدأ التسامح في المسائل المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد معلن في ميثاق الأمم المتحدة ، وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي صكوك دولية مختلفة أخرى تعالج حقوق الانسان . وتمت الاشارة بصفة خاصة الي ديباجة الميثاق والفقرة ٢ من المادة ١ التي تنص علي أنه من بين أهداف الأمم المتحدة تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية وفي تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع علي ذلك بدون تمييز ، في جملة أمور ، بسبب الدين والي المادتين ٤ ، ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والي المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والي اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز في العمالة والمهن والي اتفاقية اليونسكو الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم ، وكلتاها تتضمن أحكاما تتصل بحق كل شخص في اظهار أو ممارسة دينه أو معتقده . وأكد مدير المناقشة أن الدول التي صدقت أو انضمت الي الصكوك

المذكورة أعلاه مرغمة في اطار الالتزامات القانونية الدولية علي أن تضمن التنفيذ الكامل للحقوق الواردة فيها داخل أراضيها. وأشار كذلك الي أن الاعلان بشأن القضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائم علي أساس الدين أو المعتقد ، الذي اعتمده الجمعية العامة في عام (١٩٨١) يتضمن اشارات مفصلة الي مايعنيه الحق في حرية التفكير والضمير والدين وماهي الخطوات التي يتحتم علي الدول أن تتخذها.

٣ - واتفق عموماً علي أن الاعتراف بمبدأ التسامح وحق كل شخص في حرية الدين هو أمر ذو أهمية بالغة لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية الأخرى حماية فعالة. وتم تأكيد الترابط بين الحق في حرية الضمير والمعتقد وغيره من الحقوق.

وقدمت اقتراحات مفادها أن الحلقة الدراسية ينبغي أن تدعو الدول الأطراف الي اعطاء أعلي أولوية الأنشطة تنفيذ معايير الأمم المتحدة لحماية حرية الدين أو المعتقد وبصفة خاصة الاعلان بشأن القضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائم علي أساس الدين أو المعتقد.

وأحيط علماً بصفة خاصة بأهمية الاعلان بشأن القضاء  
علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين علي  
أساس الدين أو المعتقد. وقيل أنه يمكن أن يستخدم  
كمرشد قيم لتفسير الصكوك الدولية القائمة إذ انه  
يتضمن أحكاماً مفصلة تعطي مضمونا أكثر تفصيلاً للحسن  
في حرية الدين أو المعتقد في هذه الصكوك. وعليه  
ينبغي قراءة الصكوك الدولية عن هذا الموضوع ككل.  
وأشار كثير من المشتركين الي الحالة في بلدانهم  
المختلفة. لتوضيح الأهمية التي يعلقونها علي مبدأ  
التسامح وطبيعة الحقوق المتصلة بالدين والمعتقد التي  
تحميها الصكوك الدولية. وأشاروا الي أن مبدأ التفاهم  
والتسامح في المسائل المتعلقة بالدين أو المعتقد قد  
أدرجت في دساتير بلدانهم. وأكد جميع المتكلمين  
الطابع الدولي لهذا المبدأ وتأثيره الايجابي علي التشريع  
الوطني. غير أن بعض المتحدثين أشاروا الي أنه لا يمكن  
ضمان التمتع الكامل بجميع حقوق الانسان بما في ذلك  
حرية الدين أو المعتقد الا في ظل ظروف السلم والتنمية  
والتعايش الايجابي للنظم السياسية والاجتماعية  
والاقتصادية المختلفة. ووافق المشتركون عموماً علي  
أن كل دولة ينبغي أن تنظر مرة أخرى في أحكامها

الدستورية بهدف تقديم الضمانات الدستورية الكافية  
لحرية الدين أو المعتقد بما يتسق مع أحكام الاعلان  
بشأن القضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز  
القائمين علي أساس الدين أو المعتقد. وينبغي للدول  
اعادة النظر في تشريعها بهدف ضمان أن حرية الدين  
أو المعتقد مؤمنة بطريقة ملموسة ، وأن التمييز علي  
أساس الدين أو المعتقد محظور ، وان الضمانات  
ووسائل اللجوء الكافية متاحة لمكافحة هذا التمييز.

٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن حرية الدين أو المعتقد  
مرتبطان ارتباطا وثيقا بالحالة العامة في جميع أنحاء  
العالم فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان الاخرى مثل  
الحق في الحياة بسلام والحق في التنمية - علي سبيل  
ذكر بعض منها. وهكذا فقد اعتبر من المهم أن مبدأي  
التسامح وعدم التمييز في مجال الدين أو المعتقد يتم  
تطبيقهما واحترامهما عالميا. وذكر ان أعضاء في الامم  
المتحدة اضطلعوا (بممارسة التسامح والعيش معا بسلام  
وحسن جوار) وعليه فان مبدأ التسامح له قاعدة أوسع  
ويتضمن في الوقت نفسه الدين والمعتقد.

٧ - وأعرب عن آراء مختلفة بشأن التفسير الذي ينبغي  
أن يعطي لمصطلحي (التسامح) و(الحرية) . وأعرب

عن رأي مفاده أنه في حين أن التسامح يمكن أن يعني قبول الأفراد لحق الأفراد الآخرين في أن يكون لهم آراء مختلفة ، فإن مفهوم الحرية تعدي حالة الأفراد إذ يشمل الدولة ويحملها مسؤوليات جسيمة ، لاسيما واجبها في ضمان أن التمييز علي أساس ديني محظور في القانون . وقيل أيضا أن التسامح ليس مجرد مسألة تتعلق بعدم التمييز ولكنه فعل تفاهم يأتي من الفرد لامن الدولة . غير أن الدولة ينبغي أن تتخذ تدابير لتشجيع هذه المواقف وضمان احترام الديانات والمعتقدات المختلفة . ولوحظ أيضا في هذا الصدد أنه في حين أن التسامح يستلزم احترام دين الآخرين أو معتقدهم فهو لا يعني ضمنا ضرورة الموافقة علي كل المعتقدات . وفي نظر بعض المشاركين ينبغي الا ينظر الي مبدأ التسامح علي أنه شيء مطلق . فهناك قيم أساسية أخرى علي المجتمع الدفاع عنها . وعليه يمكن أن تكون هناك حدود لتطبيق مبدأ التسامح فيما يتعلق بحرية اظهار الدين أو المعتقد . فالتسامح من وجهة النظر هذه يعني فقط أنه من غير الشرعي فرضي ضغط مادي أو نفسي علي الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدهم . ولاحظ بعن

المشتركين كذلك أن التسامح في العلاقات بين الدول يساهم مساهمة كبيرة في المحافظة علي السلم والأمن. وذكر كثير من المشتركين ، في معرني اشارتهم الي تعاليم ديانات العالم الكبري ، ان التسامح يفتسرنى احترام الآخرين بوصفهم بشرا. وقيل ان تطبيق مبدأ التسامح هام بصفة خاصة عندما تتغير ظروف الحياة مثل الهجرة أو نزوح السكان علي نطاق واسع. وان التسامح ، في رأي كثير من المشتركين ، قيمة مرتبطة بكرامة الانسان الأصيلة ، وله ، من هذه الناحية ، آثار واضحة بالنسبة لسياسات الدول المتعلقة بحقوق الانسان وفي هذا الصدد ، تم التأكيد أيضا علي أن الحق في حرية الدين له مركز خاص بوصفه حقا لا يخضع لأي قيد بموجب المادة (٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ووجه بعض المشتركين النظر الي المشاكل المختلفة المتصلة بتنفيذ مبدأ التسامح. فقد قيل مثلا ان حق الشباب في التعبير عن دينهم أو معتقدهم مرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة الاستنكاف الضميري عن الخدمة العسكرية وهناك رأي مفاده أن تحديد السن التي يستطيع عندها الطفل أن يتخذ قرارا فيما يتصل بنموه هو ، بما في

ذلك الحق في متابعة أو عدم متابعة التربية الدينية كما يأمره بها أبواه أو ولي أمره ، مسألة جديده بأن تثار. وهناك مسألة أخرى أثيرت وهي تنفيذ حق الشخص في ممارسة دينه في بلدان فيها دين قائم أو دين دولة. وأشار أيضا الي انتشار الطوائف الدينية في بعض الديانات أو في العالم. وفي هذا الصدد قيل أن الدين أصبح يستخدم كسلاح لتحقيق الأهداف السياسية وزعزعة استقرار الحكومات الدستورية.

١٠ - وأعرب عن رأي مفاده أن الاعلان بشأن القضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد ينبغي أن يتبعه وضع اتفاقية. وقيل أن هذه الاتفاقية ستساعد علي تعزيز الحريات الدينية عن طريق انشاء آلية دولية للاشراف علي تنفيذ أحكامها. وأعرب عن رأي آخر مفاده أن الاتفاقية ليست ضرورية تامة. لان المعايير مستقرة أصلا استقرارا ثابتا علي الصعيد الدولي. ووفقا لهذا الرأي. فان الالتزامات التي تعهدت بها الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية صريحة بما فيه الكفاية وان هذا العهد والبروتوكول الاختياري

الملحق به تسهر جيدا لجنة حقوق الانسان علي تطبيقهما .

وذكر مدير المناقشة ، في معرض تلخيصه للمناقشة انها شملت مواضيع كثيرة ، وقال ان الحلقة الدراسية رأت باجماع ان الصكوك الدولية التي تعالج حرية الدين والمعتقد كان لها أثر ايجابي علي التشريع الوطني والممارسة الوطنية . وأكد أهمية مبدأ التسامح وعدم التمييز القائم علي الدين أو المعتقد في ظروف السلم ، والتنمية ، والتعايش النشط بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة واقترح ان تنظر الحلقة الدراسية في مرحلة لاحقة في امكانية صياغة صك دولي جديد يعالج القضاء علي عدم التسامح والتمييز القائمين علي الدين أو المعتقد علي أن يؤخذ بعين الاعتبار الآراء المعرب عنها خلال مناقشة البند (١) .

الحلقة الدراسية للأمم المتحدة المعنية بتشجيع التفاهم  
والتسامح والاحترام في المسائل المتعلقة بحرية الدين  
أو المعتقد

جنيف ، سويسرا

٣ - ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤

المقرر : الدكتور كيفين بويل (ايرلندا)

الفصل الثاني : طبيعة وأبعاد المظاهر المعاصرة للتعصب  
بسبب الدين أو المعتقد.

البند ٢ : طبيعة وأبعاد المظاهر المعاصرة للتعصب  
بسبب الدين أو المعتقد.

١ - بحث البند ٢ من جدول الأعمال في الجلسات من  
الخامسة الي الثامنة المعقودة في ٥ ، ٦ كانون الأول  
/ديسمبر ١٩٨٤ وتولي السيد ك.هـ. باتل توجيـه

## المناقشة.

وفي معرض تقديم البند لاحظ موجه المناقشة أنه علي الرغم من التسليم بالحق في حرية الايمان بدين أو معتقد كحق أساسي من حقوق الانسان في مختلف الصكوك الدولية ، فان مظاهر التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد لاتزال فاشية في أنحاء شتى من العالم . وينبغي للحلقة الدراسية في رأيه أن تحدد طبيعة هذه المظاهر وأسبابها وأن تفحص مختلف أشكالها وأن تبحث المشكلة من جميع أبعادها ، مع ايلاء العناية بصفة خاصة الي الدور الذي تلعبه العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية . ثم حث الحلقة الدراسية بعد ذلك علي أن تتعمق في تحليل الانتهاكات التي تزد علي الحقوق المحددة التي عدت في الاعلان .

ولوحظ أن ثمة حروبا يخطئها الحصر قد شنت علي طول التاريخ الانساني باسم الدين . وأجمع المتحدثون علي الاعتراف بأن العالم يشهد اليوم مظاهر للتعصب أو التمييز علي نطاق واسع علي أساس من الدين أو المعتقد . وأشار في هذا الصدد الي الجماعات

الاثنية والدينية العديدة التي وقعت ، فيما قبل ضحية لهذه المظاهر في بلدان مختلفة . ويظهر التعصب بين مختلف أنظمة الاعتقاد الديني وبين المعتقدات الدينية وغير الدينية . ولوحظ أيضا أن نفس المنتمين الي ذات المعتقد ربما افتقدوا مبدأ التسامح .

٤ - وقيل أن ثمة تصورا يشوب المعلومات والفهم فيما يتعلق بظاهرة التعصب الديني ، وانه ينبغي الاضطلاع ببحوث متعددة التخصصات بشأن هذا الموضوع .

٥ - وتعزي مظاهر التعصب القائم علي أساس الدين أو المعتقد ، في رأي كثير من المشتركين ، الي عدم الاستعداد لقبول حق كل فرد في ان يكون مختلفا عن سواه . والتعصب يأتي أساسا ، في رأيهم ، من عدم احترام معتقدات الآخرين ، وغالبا مايكون مرتبطا بهيمنة ذوي المعتقدات الأغلب عددا علي الأقلية ذات المعتقدات المختلفة . ونوهوا بأن مثل هذا الموقف يفضي أولا الي التمييز . ثم الي الاضطهاد ، بل والي أقصى أشكال الاضطهاد تطرفا أي التصفية الجسدية للأشخاص .

ومن بين الأسباب التي ذكرت أيضا للتعصب الديني التحيز ، والشعور بالنقص ، والحاجة الي التقاط كبش فداء للعلل الاجتماعية والاقتصادية.

ويري بعض المشتركين أنه لاينبغي أن تبحث مسألة حرية الايمان بدين من الوجهة القانونية فحسب . اذ ينبغي أن يراعي أيضا جانبها السوسيلوجي . ونوهوا في هذا الصدد بأن الدين يشكل غالبا السمة المميزة الأساسية للجماعة الاثنية . والتاريخ يعلمنا ، كما تبين لهم ، أن الدين كان ، في مناسبات كثيرة ، هو العامل الأول في صون هوية ووحدة الجماعة ، لاللغة .

واتفق المتحدثون عموما علي أن تعاليم الأديان الكبرى في العالم تمجد مبدأ التسامح . وفي هذا الصدد قال بعض المتحدثين أن الأديان ، أيا كان تسامحها وغيرتها وانسانيتها في الأصل ، تغذي بدور التعصب عندما تلقن علي نحو دوغماتي جامد يقسم الشعوب الي مؤمنين بالعقيدة وغير مؤمنين . إن مثل هذا النهج الحصري يولد التحيز ويساعد علي خلق أنواع نمطية سالبة . وقال رأي أن التأليه الدوغماتي وأيضا الالحاد الدوغماتي يفضيان الي مظاهر التعصب . علي أن ثمة مشتركين آخرين لا يرون أن التعصب أمر محتوم متي

اختلفت العقائد الدينية ، ولاهو بالأمر المحتوم بين العقائد الدينية وغيرها من العقائد. وأشير بأن توصي الحلقة الدراسية باجراء دراسات فردية للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تولد التعصب. وقيل بأن هذه الدراسة سيشوبها قصور اذا عالجت المعتقدات الدينية بوصفها ظاهرة اجتماعية وحسب، اذ يجب تقدير الجوهر الروحي للدين بالنسبة للمؤمنين به في هذه الدراسات.

٩ - وأشير في هذا الصدد باجراء دراسة عن تطور سلوكيات الدعوة للعقيدة ، حتي ، يتسني مواصلة هذا النشاط في جو من التعايش والتعاون السلميين فيما بين مختلف الأديان والعقائد.

١٠ - وهناك من يري أيضا أن الدين حينما يعلن ديناً رسمياً أو ديناً للدولة ، قد يفضي الي تفشي مظاهر للتعصب حيال الأديان الأخرى من جانب الدولة عن طريق وسائل متنوعة مثل تبني تدابير تمييزية أو محاولات صريحة للعمل علي اعتناق الدين جبراً. علي أن ثمة مشتركين آخرين أعربوا عن اقتناعهم بإمكانية وجود التسامح في دولة لاتفصل بين السلطانيين الزمني والروحي. شريطة أن تكفل حرية الايمان بالدين أو

المعتقد قانوناً. وقد قيل أيضاً بأن فصل الدولة عن الدين ، وتوفير الضمانات الدستورية التي تكفل المساواة فيما بين الأديان من حيث المعاملة وتوفير الترتيبات المؤسسية التي تنصف المتظلمين كلها أمور تعين علي ضمان الحرية الدينية.

ونوه علي أنه بالرغم من وجوب اعتبار التسامح حيال كافة المعتقدات والعقائد الدينية مبدأ أساسياً في كل دولة ، فإن الحكومات تقع عليها أيضاً تبعة ضمان عدم تهديد العواطف الطائفية لسلامة الدولة.

وأشير الي أنه علي الرغم من أن التسامح هو في حقيقة أمره مسألة فردية ، فإن مظاهر التعصب تعزي في حالات كثيرة الي الأوضاع الاجتماعية السائدة ، ومن ثم فقد تحولت لتصبح تعبيراً عن سلوك جماعي ، الا أنه نوه بشدة علي أن هذه المظاهر وان بدت نتيجة لهياكل اجتماعية يشوبها القصور ، فإن ظهورها ليس مقصوداً علي مناطق بعينها ، ولا ينبغي أيضاً أن تعتبر لصيقة بنظام اجتماعي أو سياسي معين.

وقيل أن ثمة أشخاصاً ينتمون الي أقليات لا يزالون يعانون في أنحاء كثيرة من العالم ، أسوأ أشكال

التفاوت المجحف في كافة مناحي الحياة، وقد أشير في هذا الصدد الي الحماية التي توفرها المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تعني بالأقليات عموما ولكن أيضا بالأقليات التي يميزها الدين. وأعرب بعض المشتركين عن أسفهم لعدم السماح في بعض البلدان للأقليات الدينية بالاشتراك في الحياة السياسية لبلدانهم. وفي بعض البلدان التي أعلن فيها دين واحد ديناً للدولة يتعرض كل من لا يمثل لذلك الدين للاضطهاد أو يضطر الي ممارسة شعائر دينه في الخفاء. وقد قيل أن موقفا كهذا هو موقف قصير النظر وخطير بالنسبة للسلم الداخلي. وقد أوضحت أمثلة عديدة في التاريخ الحديث ان الأقليات الدينية لاتستكيس، وهنا بحجمها وتماسكها وقيادتها، لصنوف الظلم الذي يحيق بها.

١٤ - واستلفت الانتباه الي انتهاك حق السكان غير البيض في جنوب افريقيا في حرية الايمان بدين أو معتقد في ظل نظام الفصل العنصري المقيت. وقيل ان انكار حق السكان غير البيض في التعبد في الكنائس التي

يختارونها بشكل انتهاكا للمادة الأولى من الاعلان بشأن القضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد ، التي تنص في عبارات لاتحتمل الشك علي حق كل انسان في حرية اظهار دينه أو معتقده عن طريق العبادة واقامة الشعائر والممارسة والتعليم. سواء بمفرده أو مع جماعة ، وجهرا أو سرا. وأشير بأن تحت الحلقة الدراسية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة علي مضاعفة جهودها في الكفاح من أجل وضع حد لسياسة الفصل العنصري.

١٥ - وقد نوه أيضا بأن لمظاهر التعصب ، وان ضؤل شكلها عواقب وخيمة في الدول المتعددة القوميات والمتعددة الأديان التي تعتبر المساواه فيها فيما بين الجماعات الوطنية شرطا لازما للاستقرار.

١٦ - ويرى بعض المشتركين فائدة في جمع ورصد المعلومات عن مظاهر التعصب في مختلف أنحاء العالم. وشددوا أيضا علي عدم وجوب التدرع بالقلق علي النظام العام لتبرير القيود علي الحق في حرية الايمان بديين أو بمعتقد. ومن الناحية الأخرى ، أعرب بشدة عن الرأي بأنه لاينبغي في أي طرف من الظروف أن يستخدم

الاعلان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

١٧ - وألمح بعض المشتركين الي وضع الشباب الذين يطالبون بحقهم في حرية الاعتقاد حين يبذون استنكافهم ضميريا من الخدمة العسكرية. وألمح الي مسألة أخري ، وهي تحديد العمر الذي يستطيع الطفل عنده أن يعتنق الدين الذي يختاره. وفي هذا الصدد أشير الي المادة الخامسة من الاعلان بشأن القضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد التي تضمن (لوالدي الطفل أو الأوصياء الشرعيين عليه ، حسبما تكون الحالة ، حق تنظيم الحياه داخل الأسرة وفقا لدينهم أو معتقدهم ، آخدين في الاعتبار التربية الاخلاقية التي يعتقدون أن الطفل يجب أن يربي عليها). وأشير بأن توصي الحلقة الدراسية الفريق العامل التابع للجنة حقوق الانسان والمعني بحقوق الطفل بأن يبحث امكانية دراسة هذه المسألة. وأشير أيضا بالقيام بحملة مكثفة وواسعة النطاق لتعليم الأطفال مدي أهمية مبدأ التسامح.

١٨ - وعند تلخيص المداولة ، لاحظ موجه المناقشة جسامه التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد

وقال أنه لا يوجد بلد يخلو تماما من التمييز الديني بالرغم مما يوجد من أحكام دستورية متنوعة وممن قوانين تتصل بالموضوع في الأنظمة القانونية الوطنية وأشار الي نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، فشدد علي أن حرمان السكان غير البيض في جنوب افريقيا من حق العبادة في الكنائس التي يختارونها هو انتهاك صارخ لحقوق الانسان الأساسية ومنها الحق في حرية الايمان بدين أو معتقد. ولذا فهو يشير بأن تحت الحلقة الدراسية النظام في جنوب افريقيا علي انتهاء سياسة الفصل العنصري حتي يتمكن كل فرد من سكان ذلك البلد في التمتع (بالحق في حرية اظهار دينه أو معتقده عن طريق العبادة واقامة الشعائر والممارسة والتعليم ، سواء بمفرده أو مع جماعة ، وجهرا أو سرا). كما جاء في المادة الأولى من الاعلان بشأن القضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد. وفي النهاية أعرب عن أمله في أن يظل التمتع بالحق في حرية الايمان بدين أو معتقد أمرا ميسورا للناس في كافة البلدان بصرف النظر عن اختلاف أنظمة حكوماتها.

الحلقة الدراسية للأمم المتحدة المعنية بتشجيع التفاهم  
والتسامح والاحترام في المسائل المتعلقة بحريّة  
الدين أو المعتقد

جنيف ، سويسرا

٣ - ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤

الفصل الثالث : نماذج للإجراءات الوطنية أو المحلية لمنع  
أو مكافحة التعصب على أساس الدين أو  
المعتقد.

البند ٣ : نماذج للإجراءات الوطنية أو المحلية لمنع  
أو مكافحة التعصب على أساس الدين أو  
المعتقد.

١ - نظر في البند ٣ من جدول الأعمال في الجلستين  
السابعة والثامنة المعقودتين في ٧ كانون الأول/ ديسمبر  
وقام القاضي فويتو ساريو (فنلندا) بمهمة موجّهة

## المنافشة.

ولاحظ موجه المناقشة في معرض تقديم البند أنه ينبغي ، في النظر في نماذج الاجراءات الوطنية أو المحلية لمنع أو مكافحة التعصب علي أساس الدين أو المعتقد ، ان تراعي علي النحو الواجب الأبعاد الثقافية والاجتماعية والقانونية للمشكلة. وعليه فانه ينبغي ، بالاضافة الي التدابير التشريعية والادارية اللازمة لتنفيذ قواعد الدولة القائمة ذات الصلة. الاضطلاع بجهود تستهدف تغيير جميع الأفكار المبتدلة وأوجه التحيز في ميدان الفكر والوجدان والدين أو القضاء علي هذه الأفكار وأوجه التحيز من خلال الوسائل التعليمية. وشدد علي الوظيفة الاجتماعية الهامة للدين أو المعتقد في كافة المجتمعات. وييسن أنه يظهر دور الدين أو المعتقد في الحياة اليومية للبلدان. والمشاكل المتصلة بمظاهره بطرق شتسي وأضاف أن الأمر قد يقتضي حماية المؤمنين بالأديان بتدابير محددة بغية تمكينهم من الامتثال للتعاليم الدينية واقامة الشعائر أو المناسبات أو أشكال التعبد المستمدة منها ، علي حين يمكن للعلمانيين التمتع بحرية المعتقد من خلال ممارسة الحرية العامة للتعبير

والتجمع وتكوين الجمعيات التي تضمنها معظم الدساتير  
ولاحظ أن الأمر قد يقتضي في المجتمعات المتعددة  
الأديان قيوداً محددة بغية التوفيق بين شتى اهتمامات  
الجماعات الدينية في المجتمع. وشدد علي ضرورة  
الاضطلاع. في كل حالة خاصة ، بالبت في نطاق هذه  
القيود. وشدد علي الحاجة الي التوفيق بين القيم  
التقليدية والقيم الايجابية البديلة الناجمة عن تطور  
المجتمعات الحديثة.

واقترح تدابير شتي يمكن اتخاذها بغية الأعمال  
الفعالة للحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية  
ذات الصلة في ميدان حرية الدين أو المعتقد. وضرب  
أمثلة لتدابير الحماية التي يمكن أن تحقق فعالية في  
مكافحة التعصب بالقيام في ضوء الصكوك الدولية القائمة  
باستعراض القوانين الوطنية ومن ثم استعراض  
الممارسات الادارية. وبضمان علاج فعال ، من خلال  
المؤسسات القضائية أو الوسطاء المستقلين ، لانتهاكات  
حرية الدين أو المعتقد ، وتوفير الضمانات السياسية  
والاقتصادية والاجتماعية للتمتع بهذه الحريات . وفي  
ميدان التدابير الترويجية ، ذكر دور التعليم ومساهمة

المؤسسات الوطنية ذات الصلة في ميدان حقوق الانسان واقامة حوار بناء بين شتي الجماعات الدينية ودور المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام في مكافحة اتجاهات التحيز والتعصب .

٣ - واستعرضي المشتركون ، خلال المناقشات اللاحقة الحالة في بلدانهم في ميدان حرية الدين أو المعتقد وأشار بعضهم الي ملابسات تاريخية محددة أدت في بلد كل منهم مختلف العقائد ونجم عنها اتجاه ايجابي صوب حرية الدين أو المعتقد .

وأعرب آخرون عن الرأي بأن المصدر الرئيسي للتسامح يوجد في التعاليم الدينية التي تبشر بعدم التمييز والاخاء والاحترام المتبادل بين البشر . وشدد عدد من المشتركين علي أهمية التسامح وعدم التمييز في المجتمعات المتعددة الأديان .

٤ - وأشار عدد كبير من المشتركين الي المسؤولية الأساسية للدول في ضمان الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من الصكوك ذات الصلة التي تتناول مسائل حرية الدين أو المعتقد وذكرت في هذا الصدد الاحكام الدستورية وغيرها من الاحكام القانونية في هذا الميدان . وأثيرت جوانب

مختلفة للحقوق المشمولة بهذه الأحكام ، مثل حق  
الجميع في المعاملة بالمثل بدون تمييز علي أساس  
الدين أو المعتقد ، وحرية اتخاذ أو عدم اتخاذ دين  
أو معتقد ، وحرية اعلان الايمان بأي ملة أو معتقد  
وممارسته وتعليمه ونشره ، أو الحقوق الأكثر تحديدا  
المتصلة ببعض المظاهر الخاصة لحرية الدين ، مثل  
الحقوق المتعلقة بالمؤسسات الخيرية أو التعليمية  
الدينية ، أو باقامة شعائر معينة ونتاج الأشياء  
والمواد المستعملة في الممارسة الدينية. كما أشير الي  
مشاكل محددة يمكن أن تنشأ عن التقييد ببعض  
التعاليم الدينية ، مثل مسألة الاعتراض علي الخدمة  
العسكرية علي أسس دينية. والي الحلول المتوخاه  
في بعض البلدان لهذه القضايا. وذكرت ضرورة  
توفير توجيهات قانونية للاجراءات اللازمة  
لتحسين حالة بعض الجماعات الدينية التي قد تكون  
في وضع غير مؤات علي نحو خاص ، ووجود مثل هذه  
التوجيهات في قوانين بعض البلدان ، وأشير الي أنه  
ينبغي للدول أن تبحث امكانية انشاء أو تسمية  
مؤسسات وطنية تناط بها مهمة تعزيز التسامح المتعلق  
بالدين أو المعتقد ومكافحة التمييز.

وأشار عدد من المتكلمين قضية القيود التي ينبغي أن تنطبق علي الحق في حرية الدين وبين أن الحق في التعبد لا يجب أن يعتبر حق ازعاج الآخرين في تعبدهم وان الحق في ممارسة الحرية الدينية يكف عن أن يكون حقا عندما يتعدي علي حقوق الآخرين كما أعرب عن الرأي بأنه لاينبغي استغلال الدين كأداة سياسية أو في نشر الكراهية أو العداة ضد الدولة.

وأعرب عن الرأي بأن لشتي العوامل مثل الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية أثرا حاسما علي الحياة الدينية. وبين بعض المشتركين أن حرية الدين تتصل بالوجدان الداخلي للفرد ومن ثم فانها تنتمي الي مجال الشؤون الخصوصية وان أقوى ضمان للتمتع الكامل بحرية الدين يمكن أن يتم من خلال فصل الكنيسة عن الدولة. غير أنه أعرب عن الرأي بأن وجود دين رسمي لدولة ما يعلم الاحترام والفهم المتبادلين يمكن أن يضمن تماما التسامح والحرية الدينية.

ولوحظ ان القوانين لاتوفر دائما الوسائل الكافية لضمان التنفيذ الفعال للمبادئ والمعايير المتعلقة بحرية الدين

أو المعتقد ، وذكرت تدابير ملموسة شتي لاكمال العمل التشريعي في حماية وتعزيز التسامح والحرية الدينية في الحياة اليومية. وأشير ، في هذا الصدد الي الدور الأساسي للتعليم في مكافحة أنماط التمييز والتعصب . وقيل أنه يمكن إدراج تعليم حقوق الانسان وقيم التسامح والاحترام المتبادل فسي مختلف المستويات في المدارس أو أن تروج لها المؤسسات الدينية نفسها. كما شدد علي أهمية اقامة حوار بناء بين المؤمنين بالعقائد المختلفة. من خلال عقد حلقات دراسية أو انشاء مجالس مشتركة بين العقائد وضربت أمثلة ملموسة في هذا الشأن . واكد علي دور المنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية في تأييد مثل هذا الحوار . وأعطيت أمثلة لاعمال ايجابية مثل أنشطة لجان حقوق الانسان أو غيرها من المؤسسات الوطنية في ميدان حقوق الانسان ، أو انشاء خدمات استشارية علي شتي المستويات وخاصة علي مستوي سواد الشعب ، أو توفير الالتجاء الفعال الي القضاء وغيره ، ضد الانتهاكات غير المقصودة للحرية الدينية أو الحالات الفردية منها ، أو استخدام وسائل الاعلام في تعليم مثاليات التسامح والادراك المتبادل من

خلال تحسين فهم المذاهب والمعتقدات الأخرى. وبين موجه المناقشة في معرض إيجاز المناقشات المسائل الرئيسية التي أثيرت خلال النظر في البند ولاحظ أن عدداً كبيراً من المشتركين شدد علي ضرورة تعزيز التدابير التشريعية من خلال اجراءات ملموسة في ميدان التعليم والحوار البناء بين الديانات والمعتقدات المختلفة. ولاحظ أن كثيراً من المثاليات والقيم مشتركة بين المعتقدات الدينية وغير الدينية وان من شأن زيادة الفهم المتبادل لهذه القيم ان يساهم الي حد كبير في القضاء علي التعصب علي أساس الدين أو المعتقد. ولاحظ مع الارتياح ان مختلف التدابير التي اقترحتها في ميدان حماية وتعزيز الحرية الدينية تلقي فيما يبدو قبولا لسيدي المشتركين ومن ثم فانها يمكن ان تمثل أساساً ايجابياً للمزيد من المشاورات في شتي أجهزة الامم المتحدة وكذلك لاضطلاع الحكومات باتخاذ خطوات فورية لتنفيذ المبادئ المنصوص عليها في اعلان القضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد.

## مشروع تقرير

### الحلقة الدراسية للأمم المتحدة المعنية بتشجيع التفاهم والتسامح والاحترام في المسائل المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد

جنيف ، سويسرا

٣ - ١٤ كتنون الأول / ديسمبر ١٩٨٤

المقرر : الدكتور كيفين بويل (أيرلندا)

الفصل الرابع : برامج التعليم الرامية الى تعزيز التسامح  
ازاء الدين أو المعتقد.

البند ٤ : برامج التعليم الرامية الى تعزيز التسامح  
على أساس الدين أو المعتقد.

١ - نظر في البند ٤ من جدول الأعمال في الجلسات من  
١١ الي ١٣ التي عقدت يومي ١٠ ، ١١ كانون الأول  
/ ديسمبر ١٩٨٤. وأدار المناقشة السيد جورج تياتي  
ديوني (السنغال).

وقال مدير المناقشة ، في معرض تقديمه للبند ، ان الوقت قد حان للنظر في اقتراحات معينة بخصوص برامج التعليم التي يمكن الاضطلاع بها لتعويض التسامح ازاء الدين أو المعتقد. ومن رأيه أنه ينبغي القيام بعمل علي ثلاث مستويات ، هي: علي مستوي الدولة وعلي مستوي العائلة وعلي مستوي وسائل الاعلام. ولاحظ أنه في الوقت الذي تتحمل فيه الدولة مسؤولية وضع البرامج التعليمية بطريقة تعزز مناخ التسامح ازاء مختلف الأديان والمعتقدات ، فان الأطفال يكتسبون في الاسرة روح التسامح مع الآخرين وتقبلهم. كما شدد علي أن لوسائل الاعلام دورا رئيسيا تقوم به في نشر المعلومات عن حقوق الانسان واحترام معتقدات مختلف المجتمعات وتطلعاتها.

وشرح متحدثون عديدون الأحوال السائدة في بلادهم وأكد البعض منهم علي أنه بالرغم من وجود دين رسمي لبلادهم ، فان ديانات الأقلية تحظى بالاحترام والترحيب معا. وقد اقترح ، في حقيقة الأمر ، أنه من الافضل ، في سياق الحق في حرية الدين أو المعتقد استعمال كلمة (احترام) بدلا من كلمة (تسامح). وقيل

أنه لا ينبغي للأديان أن تحقّي بمجرد (التسامح) ،  
وانما أن تمنح الوسائل لتزدهر في سلام.

٤ - وأعرب عن رأيي بأن الاختلافات مابين الأديان  
غالبا ماتكون ظاهرية أكثر منها حقيقية. فجميع  
الأديان الكبرى لديها ، في جوهرها ، فكرة الأخوة  
العالمية ورسالة مشتركة من الرحمة والمحبة. ومن  
المهم البحث عن صفات مشتركة بين جميع الأديان  
الكبرى. واقترح ، في هذا الصدد ، أن يتعرف  
الطلاب علي تعاليم الأديان المختلفة ، وأن يولي  
التشديد علي وحدة التعاليم الروحية.

٥ - ودعا بعض المتحدثين الي اجراء حوار أكبر بين  
الأديان. فمثل هذا الحوار سينتج مفاهيم مشتركة:  
ففكرتنا العدالة والحرية شائعتان في معظم الأديان.  
وينبغي للمجتمعات أن تسعى الي حماية الأقليات من  
الشعور بالاغتراب. وتعني التعددية أن جميع  
المجتمعات لديها شيء ذو قيمة تقدمه - شيء ينبغي  
للأغلبية أن ترحب به وتقدره.

٦ - وقد لوحظ أنه يمكن للقداسات الكنسية المشتركة  
والصلوات الجماعية ان تساعد في بناء جسور بين  
مختلف الأديان. كما قيل بأنه ينبغي للكنائس

أن تعزز بين رعاياها التفهم والاحترام للأديان  
والمجتمعات المجاورة.

وفي حين رأي بعض المتحدثين أن التغييرات  
التي أحدثها التعليم كانت بطيئة ، إلا أن إيجاد  
مناخ من التسامح يتطلب التركيز علي التعليم. وتم  
التشديد علي أهمية التعليم المدرسي النظامي في  
تشكيل اتجاهات التسامح وعدم التمييز في الامور  
المتصلة بالدين أو المعتقد. وقيل بأنه ينبغي للسلطات  
التعليمية أن تكفل استعمال نهج متوازن ومستنير  
ومتسامح في العملية التعليمية وألا يعلم الأطفال  
التعصب. وقيل بأنه ينبغي توخي اليقظة لضمان ألا  
تتعارف الكتب والمواد المدرسية مع مبدأ التسامح  
وينبغي للمناهج الخاصة بتعليم المدرسين أن تؤكد  
علي أهمية حقوق الانسان بما في ذلك الحق في حرية  
الدين أو المعتقد أو العقيدة. وقد أشير الي تعليم  
حقوق الانسان في المدارس كتدبير يمكن له أن يعزز  
التسامح في الأمور المتصلة بالدين أو المعتقد. كما  
تم التأكيد علي المسؤولية الخاصة للمدارس الدينية.

ووافق المتحدثون عموماً علي أن برامج التعليم الكافية شرط أساسي لنجاح العمل الوطني لتعريف التسامح إزاء الدين أو المعتقد. وقد أشير إلي أن تغيير ، أو إزالة جميع الأفكار النمطية والتحاميل في ميدان حرية الدين أو المعتقد ، ينبغي أن يكون الهدف الأساسي والأولي علي جميع مستويات التعليم وأشكاله. وتم التأكيد علي الدور الحاسم للحكومات في تعليم المواطنين بروح من التسامح إزاء الدين أو المعتقد. ولوحظ أن الحكومات توجه الأعمال المضطلع بها في هذا المجال وانها تستطيع استخدام نطاق واسع من التدابير بغية منع التمييز علي أساس الدين أو المعتقد والقضاء عليه. وجري التشديد علي أهمية التدابير التشريعية ولوحظ أن الدساتير تعتبر أيضاً أداة لتعليم المجتمعات بتوفير تعبير عن القيم والنص علي سلسلة من القيم تتمسك بها المجتمعات أو ينبغي لها أن تتمسك بها. وقد لوحظ أنه يمكن للأشطة الحكومية المناهضة للتمييز أن تكون ذات تأثير تعليمي علي الأفراد. وتم التشديد علي توفير آليات فعالة للتنفيذ الملموس للحقوق المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد وتعليم الأفراد بغية توعيتهم بحقوقهم

في هذا المجال .

٩ - وشدد علي أن روح التسامح ، عملا بالأحكام ذات الصلة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واتفاقية مناهضة التمييز في مجال التعليم ، والاعلان المتعلق بالقضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد ، ينبغي أن تسود في التعليم بالمدارس ومعاهد التدريس بكافسة أنواعها وعلي جميع المستويات وان تعالج المناهج الدراسية لتعليم مدرسي ومعلمي المدارس بكافسة أنواعها وعلي جميع مستوياتها مشاكل التسامح باستفاضة .

١٠ - وأشار بعض المتحدثين الي دور المنظمات غير الحكومية ، بما فيها الكنائس والرابطات من كل نوع من مدنية وسياسية ونقابية - في نشر المعرفة والفهم لمبادئ الاعلان ، فأعربوا عن اعتقادهم بأن من بين المسؤوليات الرئيسية لهذه المنظمات الاسهام في تنمية وعي الجمهور وادراكه لحقوق الانسان والحرييات الأساسية . كما ينبغي لأرباب العمل أن يسهموا في مكان العمل في تعزيز التسامح ازاء شتي المعتقدات ويمكن الأخذ بمبادئ توجيهية لتجنب التمييز مثلما

حدث بالفعل في بعض البلدان . وقيل ان اسهامهم هذا يمكن أن يتأتى من خلال الحوار البناء بين عقائد شتي الأديان . والاحتفال بالذكرى السنوية للمناسبات ، وعقد المؤتمرات . وأضيف بأنه يمكن لهذه المنظمات أن تنظم حلقات دراسية خاصة تتصل بتعاليم شتي الأديان وبمبادئ التسامح أو أن تضطلع بعدد من البرامج الثقافية التي تشجع التفاهم في المجال الديني . ولو حظ أنه يمكن للهيئات الدينية بشكل خاص أن تعزز التفاهم المتبادل عن طريق هيئات مشتركة بين الأديان . كما أن موقف هذه الهيئات في ممارستها لدينها ، من شأنه أن يضرب مثلا طيبا علي التسامح .

وأعرب عن رأي مفاده أن تنمية تقدير للقيم المشتركة لجميع الأديان أمر أساسي لتعزيز التسامح الديني . ولو حظ أن رجال الدين يمارسون أهم دور في تدريس الدين والترويج له ، وان تربية وتعليم رجال الدين بروح التسامح يحددان درجة تسامح دين بعينه . وكان من رأي بعض المشتركين أنه ينبغي لرجال الدين أن يركزوا جهودهم علي كل ميدان حقوق الانسان وليس فقط علي المسائل المتعلقة بمعتقداتهم الخاصة بهم .

والواقع أن رجال الدين في وضع يسمح لهم باطلاع طوائفهم علي حقوق الانسان بأرحب معانيها. ويمكن لهؤلاء الوعاظ مثلا أن يعمموا الاعلان المتعلق بالقضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائم علي أساس الدين أو المعتقد. ويمكن لرجال الكنائس أيضا أن يتطرفوا الي هذا الاعلان في مواعظهم.

١٢ - وتم التشديد علي أهمية الفهم الثقافي المتبادل للأديان والمعتقدات. كما تم ابراز صعوبة اعطاء وصف موضوعي للأديان والمعتقدات القائمة أساسا علي الايمان والافتناع الشخصيين. بيد أنه أضيف أن هناك امكانات معينة لاعطاء صورة وافية وموضوعية لكل دين أو معتقد بوسائل غير دعائية. واقترح في هذا الصدد مطالبة مركز حقوق الانسان بالاشتراك في العمل مع جامعة الامم المتحدة علي انشاء فريق بحث من الخبراء لوضع ونشر مادة تعليمية تتضمن سلسلة من المنشورات عن الأديان الرئيسية والمعتقدات الأخرى في العالم تعزى للتسامح ازاء الدين أو المعتقد. ولوحظ أنه يمكن توخي نهجين أساسيين في اعداد هذه المادة التعليمية

نهج مباشر أنسب للطلبة الناضجين وطلبة المدارس العليا وما فوقها، يشرح فيه المدرسون الحقائق القائمة عن التعصب والتمييز. ونهج غير مباشر يتجنب الإشارة المحددة الي الحقائق الصارخة عن التمييز بل يعرض لشتي القيم والرموز والطقوس الخاصة بمختلف الأديان والمعتقدات وقيل أنه من المهم أن يكون من بين العلماء المعنيين بالدراسات المقترحة لشتي الأديان والمعتقدات عدد من المشايخين من داخل الديانات والمعتقدات المحددة. ولاحظ بعض المشتركين أنه كثيرا ما يتم تشويه التاريخ عند تدريسه. ويكتسب الأطفال مواقف تعصب من تدريس التاريخ بصورة مشوهة. وقيل في هذا الصدد أنه ينبغي تحسين الكتب الدراسية للتاريخ. ان تحسين الكتب الدراسية للتاريخ هو مهمة ينبغي أن يضطلع بها خبراء اليونسكو أو خبراء آخرون بغية الاحترام الثقافي المتبادل.

واتفق المتحدثون بصفة عامة ، علي أنه يمكن لوسائل الاعلام أن تلعب دورا رئيسيا في تثقيف المجتمع بروح من التسامح وذلك بنشر المعلومات عن التسليم بحرية الدين أو المعتقد وبعرض نماذج من التعصب

وتشجيع العمل علي مكافحة التعصب .

١٥ - وقد أعرب أيضا عن رأي مفاده أنه يمكن للعاملين في دنيا الأدب والفن أيضا أن يلعبوا دورا في تشجيع التسامح بتعزيز القيم التي تساعد في تكوين المواقف المتسامحة وتجنب نشر القيم المستندة الي الكراهية والتحيز .

١٦ - وقد تم التشديد علي دور منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم في تعزيز التسامح علي أساس الدين أو المعتقد . وقد لوحظ أن هذه الوكالة المتخصصة التي ينحصر مجال عملها في التربية والثقافة ، يمكنها من خلال الملمقات والافتات والمناشير والوسائل السمعية - البصرية والمواد التعليمية المناسبة ، أن تقود حملة عالمية ضد التعصب لصالح تعزيز حقوق الانسان والتسامح والاحترام المتبادل بين الأفراد والشعوب وذلك بالتركيز علي الأطفال والشباب .

١٧ - وقد اقترح أيضا أن يخصص يوم ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر من كل عام للاحتفال بيوم التسامح الديني بوصفه احتفالات بالذكرى السنوية لقيام الجمعية العامة باعتماد الاعلان المتعلق بالقضاء علي جميع

أشكال التعصب والتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد.

وتساءل بعض المتحدثين عما إذا كانت قد بذلت جهود كافية لاسترعاء انتباه شعوب العالم إلى الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومختلف الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الانسان. ومن الأهمية بمكان نشر تلك الصكوك. وينبغي التوسع في نشرها بما يتجاوز نطاق نشرها حالياً. وينبغي أن تتلقي المدارس في جميع أنحاء العالم وثائق تتصل بحقوق الانسان. وفي رأي بعض المشاركين ينبغي تشجيع الحكومات على استنساخ نصوص الأمم المتحدة والنصوص الواردة في صكوك حقوق الانسان لتوزيعها على الصعيد الوطني. وقال ان هذا المجال يعد من المجالات التي يمكن أن تسهم الدول من خلالها مباشرة في نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الانسان. وذكر بعض المشاركين ان هذا يتم بالفعل في بلادهم حيث يجري استنساخ النصوص المتعلقة بحقوق الانسان لتوزيعها على المستوي الوطني.

١٩ - وعرضت حالة العمال المهاجرين وأسرهـم. وقد ساد شعور عام بأنه ينبغي أن تعمل المجتمعات المعنية علي ايجاد التدابير الكفيلة بضمان اتاحة الفرصة لوصول مثل هذه الأقليات الي ثقافات المجتمعات التي يعيشون فيها وأيضا اتاحة مزيد من التفهم من جانب الدولة المضيفة لمعتقدات تلك الأقليات فتغيير تلك الأقليات كثيرا مايؤدي الي ظهور الأفكار المشوهه ويشجع علي ايجاد جو من الشك والتعصب.

٢٠ - ووفقا للأحكام ذات الصلة للاعلان المتعلق بالقضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد ، حث بعض المتحدثين علي اتخاذ التدابير التشريعية المناسبة الكفيلة بمنع حمل التلاميذ في المدارس علي تلقي تربية دينية تخالف معتقدات آباؤهم. وتضمنت المقترحات الأخرى التي قدمها المتحدثون مايلي :

١ - الاقتراح بأنه ينبغي علي أمانة الأمم المتحدة أن ترتب لاعداد دراسة من جانب خبراء عن كيفية وضع البرامج التعليمية علي أفضل وجه. وقد قيل ان جامعة الأمم المتحدة يمكن أن

تساعد في هذا الصدد، وقد اقترح أيضا أنه  
يمكن أن يقوم مركز حقوق الانسان بتنظيم  
حلقة دراسية أخرى لدراسة نتائج مثل هذه  
الدراسة.

٢ - الاقتراح بتوجيه البرامج التعليمية التي  
المحامين وقد قيل أنه ينبغي جعل هذه المهنة  
القانونية حساسة تجاه مسألة التعصب والتحيز  
وينبغي تنظيم مقررات دراسية تتصل بحقوق  
الانسان داخل كليات القانون.

وأكد مدير المناقشة ، في عرضه الختامي الدور  
البالغ الأهمية الذي يمكن أن يلعبه التعليم في تعزيز  
مبدأ التسامح في الأمور المتصلة بالدين أو المعتقد  
ولاحظ أنه تم التشديد أثناء المناقشة علي أنه  
ينبغي علي المدارس اعداد برامج تتضمن تدريس  
حقوق الانسان بصفة عامة والحق في حرية الدين  
أو المعتقد بصفة خاصة. ولاحظ ، بالاضافة الي ذلك  
أنه ينبغي أن تضاعف الأمم المتحدة وغيرها من  
المنظمات الدولية وبصفة خاصة ، منظمة الأمم المتحدة  
للتربية والعلم والثقافة ، وكذلك المنظمات غير  
الحكومية ، الجهود الرامية الي تعزيز الحقوق قيـد

الدراسة. وأشار الي الرأي المعرب عنه من جانب العديد من المشاركين والذي مفاده أنه ينبغي أن تجري الأمم المتحدة ، من خلال مركز حقوق الانسان وجامعة الأمم المتحدة ، بحوثا دراسية بغية اعداد المواد التعليمية ذات الصلة. وأشار أيضا الي الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الاعلام.

## الملحق الثالث

نص الاعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة

في ٢٥ نوفمبر (١٩٨١)

بشأن

القضاء علي جميع أشكال

التعصب والتمييز القائمين علي أساس

الدين أو المعتقد

=====

١٧ - اعلان بشأن القضاء على جميع

أشكال التعصب والتمييز القائمين

على أساس الدين والمعتقد.

نشرته الجمعية العامة للأمم المتحدة علي الملأ يوم

٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١

(القرار ٥٥/٣٦)

إن الجمعية العامة ،

اذ تضع في اعتبارها أن أحد المبادئ الأساسية

في ميثاق الأمم المتحدة هو مبدأ الكرامة والمساواة  
الاصليتين في جميع البشر ، وان جميع الدول الأعضاء قد  
تعهدت باتخاذ تدابير مشتركة ومستقلة ، بالتعاون مع  
المنظمة ، لتعزيز وتشجيع الاحترام العالمي والفعال لحقوق  
الانسان والحريات الأساسية للجميع ، دون تمييز بسبب  
العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

واذ تضع في اعتبارها أن الاعلان العالمي لحقوق

الانسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان تنادي  
بمبادئ عدم التمييز والمساواة أمام القانون والحق في حرية  
التفكير والوجدان والدين والمعتقد.

واذ توضع في اعتبارها أن اهمال وانتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية ، ولاسيما الحق في حرية التفكير أو الوجدان أو الدين أو المعتقد أيا كان . قد جلبا علي البشرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، حروبا وآلما بالغة ، خصوصا حيث يتخذان وسيلة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وحيث يؤديان الي اثاره الكراهية بين الشعوب والأمم .

واذ توضع في اعتبارها أن الدين أو المعتقد هو لكل امرئ يؤمن به ، أحد العناصر الأساسية في تصوره للحياه وأن من الواجب احترام حرية الدين أو المعتقد وضمانها بصورة تامة .

واذ توضع في اعتبارها أن من الجوهرى تعزير التفاهم والتسامح والاحترام في الشؤون المتصلة بحرية الدين والمعتقد ، وكفالة عدم السماح باستخدام الدين أو المعتقد لأغراض تخالف ميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوكها ذات الصلة بالموضوع وأغراض ومبادئ هذا الاعلان .

واذ تؤمن بأن حرية الدين والمعتقد ينبغي أن تسهم أيضا في تحقيق أهداف السلم العالمي والعدالة الاجتماعيه والصداقة بين الشعوب ، وفي القضاء علي أيديولوجيات أو

ممارسات الاستعمار والتمييز العرقي.

واذ تسجل مع الارتياح أنه قد تم اعتماد عدة اتفاقيات ، بدأ نفاذ بعضها ، تحت رعاية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، للقضاء علي عديد من أشكال التمييز.

واذ تقلقها مظاهر التعصب ووجود تمييز في أمور الدين أو المعتقد ، وهي أمور لاتزال ظاهرة للعيان في بعض مناطق العالم.

ولما كانت مصممة علي اتخاذ جميع التدابير الضرورية للقضاء سريعا علي مثل هذا التعصب بكل أشكاله ومظاهره ، ولمنع ومكافحة التمييز علي أساس الدين أو المعتقد.

تصدر هذا الاعلان بشأن القضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين علي أساس الدين أو المعتقد.

## المادة (١)

- ١ - لكل انسان الحق في حرية التفكير والوجدان والدين ويشمل هذا الحق حرية الايمان بدين أو بأي معتقد يختاره ، وحرية اظهار دينه أو معتقده عن طريق العبادة واقامة الشعائر والممارسة والتعليم سواء بمفرده أو مع جماعة ، وجهرا أو سرا .
- ٢ - لايجوز تعريض أحد لفسر يحد من حريته في أن يكون له دين أو معتقد من اختباره .
- ٣ - لايجوز اخضاع حرية المرء في اظهار دينه أو معتقداته الا لما قد يفرضه القانون من حدود تكون ضرورية لحماية الأمن العام أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية .

١ - لايجوز تعريض أحد للتمييز من قبل أية دولة أو مؤسسة أو مجموعة أشخاص أو شخص علي أساس الدين أو غيره من المعتقدات .

٢ - في مصطلح هذا الاعلان ، تعني عبارة (التعصب والتمييز القائمان علي أساس الدين أو المعتقد) أي مييزة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم علي أساس الدين أو المعتقد ويكون غرضه أو أثره تعطيل أو انتقاص الاعتراف بحقوق الانسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها علي أساس من المساواة .

يشكل التمييز بين البشر علي أساس الدين أو المعتقد اهانة للكرامة الانسانية وانكارا لمبادئ الأمم المتحدة ويجب أن يشجب بوصفه انتهاكا لحقوق الانسان والحريات الأساسية التي نادي بها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والواردة بالتفصيل في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق

الانسان ، وبوصفه عقبة في وجه قيام علاقات ودية وسلمية  
بين الأمم .

### المادة (٤)

- ١- تتخذ جميع الدول تدابير فعالة لمنع واستئصال أي تمييز ، علي أساس الدين أو المعتقد ، في الاعتراف بحقوق الانسان والحريات الأساسية في جميع مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، وفي التمتع بهذه الحقوق والحريات .
- ٢- تبذل جميع الدول كل ما في وسعها لن التشريعات أو الغائها حين يكون ضروريا للحوول دون أي تمييز من هذا النوع ولاتخاذ جميع التدابير الملائمة لمكافحة التعصب القائم علي أساس الدين أو المعتقدات الأخرى في هذا الشأن .

- ١ - يتمتع والدا الطفل أو الأوصياء الشرعيون عليه ، حسبما تكون الحالة ، بحق تنظيم الحياة داخل الأسرة وفقاً لدينهم أو معتقدتهم آخذين في الاعتبار التربية الأخلاقية التي يعتقدون أن الطفل يجب أن يربي عليها.
- ٢ - يتمتع كل طفل بالحق في تعلم أمور الدين أو المعتقد وفقاً لرغبات والديه أو الأوصياء الشرعيين عليه حسبما تكون الحالة ، ولايجبر علي تلقي تعليم في الدين أو المعتقد يخالف رغبات والديه أو الأوصياء الشرعيين عليه ، علي أن يكون لمصلحة الطفل الاعتبار الأول.
- ٣ - يجب أن يحمي الطفل من أي شكل من أشكال التمييز علي أساس الدين أو المعتقد ، ويجب أن ينشأ علي روح التفاهم والتسامح ، والصدقة بين الشعوب ، والسلم والأخوة العالمية ، واحترام حرية الآخرين في الدين أو المعتقد ، وعلي الوعي الكامل بوجوب تكريس طاقته ومواهبه لخدمة أخيه الانسان.
- ٤ - حين لا يكون الطفل تحت رعاية والديه أو الأوصياء الشرعيين عليه ، تؤخذ في الحسبان الواجب رغباتهم

المعلنة ، أو أي دليل آخر علي رغباتهم ، في مايتصل  
بالدين أو المعتقد ، علي أن يكون لمصلحة الطفل  
الاعتبار الأول .

٥ - يجب الاتكون ممارسات الدين أو المعتقدات التي  
ينشأ عليها الطفل ضارة بصحته الجسدية أو العقلية  
أو بنموه الكامل ، مع مراعاة الفقرة ٣ من المادة ١ من  
هذا الاعلان .

### المادة (٦)

وفقا للمادة ١ من هذا الاعلان ، ورهنا بأحكام الفقرة  
٣ من المادة المذكورة ، يشمل الحق في حرية الفكر أو  
الوجدان أو الدين أو المعتقد ، فيما يشمل ، الحريات  
التالية :

( أ ) حرية ممارسة العبادة أو عقد الاجتماعات المتصلة  
بدين أو معتقد ما ، واقامة وصيانة أماكن لهذه  
الأغراض .

(ب) حرية اقامة وصيانة المؤسسات الخيرية أو الانسانية  
المناسبة .

- (ج) حرية صنع واقتناء واستعمال القدر الكافي من المواد والأشياء الضرورية المتصلة بطقوس أو عادات دين أو معتقد ما .
- (د) حرية كتابة وإصدار وتوزيع منشورات حول هذه المجالات .
- (هـ) حرية تعليم الدين أو المعتقد في أماكن مناسبة لهذه الأغراض .
- (و) حرية التماس وتلقي مساهمات طوعية ، مالية وغير مالية ، من الأفراد والمؤسسات .
- (ز) حرية تكوين أو تعيين أو انتخاب أو تخليف الزعماء المناسبين الذين تقضي الحاجة بهم لتلبية متطلبات ومعايير أي دين أو معتقد .
- (ح) حرية مراعاة أيام الراحة والاحتفال بالأعياد وإقامة الشعائر وفقا لتعاليم دين الشخص أو المعتقد .
- (ط) حرية إقامة وإدامة الاتصالات بالأفراد والجماعات بشأن أمور الدين أو المعتقد علي المستويين القومي والدولي .

### المادة (٧)

تكفل الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الاعلان ، في تشريع كل بلد ، علي نحو يجعل في مقدور كل فرد أن يتمتع بهذه الحقوق والحريات بصورة علنية .

### المادة (٨)

ليس في أي من أحكام هذا الاعلان مايجوز تأويله علي أنه يسبب أو ينقص من أي حق محدد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين العالميين لحقوق الانسان .

مركز اتحاد المحامين العرب  
للبحوث والدراسات القانونية

مؤسسة علمية مستقلة تعمل في إطار الأمانة العامة لإتحاد المحامين العرب ، وتختص لإشراف المكتب الدائم للإتحاد ، ومقرها مدينة القاهرة ( ج . ٢٠ ع ) .

يهدف المركز إلى تحقيق مايلي :

- تأصيل الإجتهاادات الفقهية والقانونية .
- توحيد التشريعات والقوانين العربية .
- تطوير مهنة المحاماة وتقاليدھا في الوطن العربي وتكريس مبدأ استقلال القضاء والمحاماة وسيادة حكم القانون .
- تطوير البحث العلمي القانوني الذي يعنى بالمشاكل الرئيسية التي تصاحب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الوطن العربي
- القيام بدراسات تحليلية في مجال القضايا القومية المعاصرة التي يعنى بها إتحاد المحامين العرب .
- تطوير مناهج وأدوات البحث التي تتناول قضية الشريعة الإسلامية بهدف إبراز جوهر الإسلام ومبادئه السامية .
- توثيق الروابط العلمية مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والأفريقية والدولية .

---

المراسلات : مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية  
١٣ شارع اتحاد المحامين العرب - جاردن سيتي - القاهرة  
هاتف 3557132-3552486 تلکس 22266 ALU UN

## هذا الكتاب :

يقع في بؤرة إهتامات مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات إدارة مجموعة من الحوارات المغلقة الهادئة حول القضايا الأساسية التي تمثل هموم العقل العربي اليوم . وكانت أول هذه الحوارات تدور حول التسامح الديني والتفاهم بين المعتقدات .

إذ لا يخفى أن مظاهر التعصب الديني والفكري قد بدأت تنتشر في مجتمعاتنا العربية إنتشاراً بات يهدد وجودنا الإجتماعي ذاته . فشهدنا السلاح يرفع والقتال يشتد أواره والعداوة تستحکم تحت غطاء الدفاع عن المعتقد .

وقد انتهب المركز فرصة عقد ندوة عن التسامح الديني بالأمم المتحدة بجنيف في المدة من ٣ - ١٤ ديسمبر ١٩٨٤ فأوفد إليها المستشار الدكتور وليم سليمان قلادة ، ثم عاد ليقدّم تقريره إلى دائرة الحوار الذي شاركت فيه نخبة من أبرز المفكرين ذوى الإنتماءات الدينية والفكرية المتباينة .

وما نحن نضع هذا الحوار ، كباكورة جهدنا العلمي ، بين يدي القارئ العربي علّنا نكون قد خطونا الخطوة الأولى نحو الوفاء بالتزاماتنا الفكرية القومية .

الناشر :

مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية  
١٣ شارع اتحاد المحامين العرب - جاردن سيتي - القاهرة  
هاتف 3557132 - 3552486 تلكس 22266 ALU UN

بسم الله الرحمن الرحيم

تم تحميل الملف من

## مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان

The Guided Islamic Library for Comparative Religion

<http://kotob.has.it>

<http://www.al-maktabeh.com>



مكتبة إسلامية مختصة بكتب الاستشراق والتنصير  
ومقارنة الأديان.

PDF books about Islam, Christianity, Judaism,  
Orientalism & Comparative Religion.

لائسونا من صالح الدعاء

**Make Du'a for us.**